الإتِّجار بالبشر فى ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية
زواج القاصرات نموذجاً
"دراسة ميدانية على إحدى قرى محافظة القليوبية "

محمد سمير أبو الفتوح*

mohamed.aboelfetoh@fart.bu.edu.eg

ملخص

هدفت هذه الدراسة بوجه عام إلى محاولة تحليل وتفسير ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الإتِّجار بالبشر، وذلك من خلال التعرف على ملامح ظاهرة زواج القاصرات والهدف منها وظروفها فى مجتمع الدراسة، كذلك إبراز الناحية القانونية لزواج القاصرات وطريقة توثيق هذا الزواج، وتحديد أهم الأسباب التى أدت إلى حدوث ظاهرة زواج القاصرات، وكذلك معرفة آثار هذه الظاهرة وتأثيراتها المختلفة على المتزوجات فى مجتمع الدراسة، ووضع آليات الحماية الاجتماعية للفتاة القاصر للحد من انتشار ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الإتِّجار بالبشر، ويحدد الباحث هذه الدراسة فى كونها دراسة وصفية تحليلية، حيث تركز على وصف ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الإتِّجار بالبشر، وأيضاً الظروف المحيطة بها وذلك للكشف على كل ما يتعلق بها من أسباب وآثار وحقائق انعكاس هذه الظاهرة على القاصر والأسرة والمجتمع، وقد اعتمدت الدراسة على طريقة دراسة الحالة لعدد من الفتيات المتزوجات القاصرات داخل قرية منية السباع بمحافظة القليوبية، والبالغ عددهم خمس عشرة حالة، وتقع أعمارهن بين 12 إلى 18 عاما، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج يعد من أهمها: الهدف الرئيس من هذا الزواج تحقيق الثراء المادى وتحقيق المزيد من الآمال والطموحات بشتى الطرق الممكنة، كما توصلت إلى وقوع العنف على الفتيات القاصرات من جانب الآباء مما جعلهم يقبلون على فكرة الزواج فى سن صغير، وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن الفتيات يشكلون عبئاً على أسرهم مما جعلهم يتخلصون منهم

* مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب –جامعه بنها

عن طريق تزويجهن فى سن صغير، كما توصلت الدراسة إلى فقد الفتيات حقهن فى إكمال تعليمهن لأنهن غير قادرات على مخالفة تعليمات أزواجهن.

الكلمات المفتاحية: الإتِّجار بالبشر – زواج القاصرات –القاصر

مقدمة

يعد الزواج واحداً من أهم الأحداث الثلاثة الكبرى فى حياة الإنسان، وهذه الأحداث هى: الميلاد، والزواج، والموت. ومن المعلوم أن الميلاد والموت كليهما خارج عن إرادتنا، وأما الزواج فإن الإنسان يملك أن يقرر بمن سيتزوج ؟ ومتى سيتزوج؟ وفى أى سن سيتزوج ؟ كما أنه يرتب فى الغالب شكل هذا الزواج، لذا يعد الزواج من أهم الأحداث فى حياة الإنسان لما يترتب عليه من آثار مباشرة فى الفرد والأسرة والمجتمع، ومن الطبيعى أن الإنسان يحرص على كل ما من شأنه أن يحفظ نفسه ومستقبله، وفى هذا الإطار فإن سن الزواج له أهمية كبرى، فالغاية الأساسية من الزواج هي الاستقرار النفسى والروحى لهذا الرباط المقدس، إلا أن الزواج كنظام قد تعرض لبعض التحولات والتغيرات التى أدت إلى بروز طائفة من المشكلات الاجتماعية، منها مشكلة زواج القاصرات لما لها من آثار سلبية على المرأة والمجتمع (عبد اللطيف،2015،ص 47)

ويشهد العصر الحالى مشاكل وتحديات خطيرة وكبيرة تؤثر على مختلف جوانب الحياة، واحدة من هذه المشاكل هى الإتِّجار بالبشر، الذى يحتل المرتبة الأولى فى قائمة الجرائم المنظمة، فالإتِّجار بالبشر له تأثير خطير على الانسجام والوجود البشرى لأمن المجتمعات واستقرارها، فضلاً عن مدى انتهاكات هذه الجرائم وآثارها المدمرة، كما أنه يدمر هوية المجتمعات وقيمها وتقاليدها وتراثها الثقافى، كما سهلت الإنجازات العلمية والثورة التكنولوجية الإتِّجار بالبشر فى جميع أنحاء العالم، على الرغم من وجود مسافة طويلة بين بلد وآخر، فإن العالم أصبح قرية صغيرة .(Almalki,2020,pp1-2)

ويكتسب موضوع الإتِّجار بالبشر أهمية كبيرة فى الآونة الأخيرة، فقد تعددت أشكال الإتِّجار بالبشر، ومن الممارسات الأكثر انتشاراً ضمن الممارسات المتصلة

بالِاتِّجار بالبشر هو زواج القاصرات، فظاهرة زواج القاصرات من الظواهر المنتشرة فى الآونة الأخيرة، حيث تنامت ظاهرة تزويج القصر فى المجتمع العربى بشكل عام، والمجتمع المصرى بشكل خاص، إذ إن زواج القاصرات قد أدى لانهيار الأواصر الاجتماعية وتفكك الأسر نتيجة عدم أهلية القاصر لتحمل مسئولية بيت وزوج وتنشئة أسرة وتربية أطفال، لذا كان الاهتمام بالدعوة لتطبيق معايير تكافؤ الزواج. ونلاحظ فى الآونة الأخيرة وجود بعض الأسر التى لا تعير أهمية للتعليم لأولادها وبناتها مما أثر وبصورة سلبية على حياتهم الاجتماعية وحتى الاقتصادية (حمزة،2010، ص 895).

كما برزت فى الآونة الأخيرة عدة صور للزواج تتنافى مع الصورة التقليدية لزواج سنة الله لتكوين الأسرة كنواة للمجتمع، وهذه الصور تقوم على غرض واحد هو استحلال انتهاك جسد المرأة بالمخالفة للقواعد القانونية أو الشرعية، لتسهل نوعاً من الدعارة المحرمة شرعاً والمجرمة قانوناً، وتتعدد مسميات تلك الصور بين الزواج السياحى، زواج المصياف، زواج الخميس، زواج الفرند، الزواج المؤقت، زواج المتعة، الزواج العرفى، زواج القاصرات، وكلها صور لزواج تتم فيه المتاجرة بجسد المرأة أو بمعنى آخر يتم فيه إضفاء نوع من المشروعية على الانتهاك الجنسى المؤقت للمرأة، وهذا الانتهاك يتم فى إطار شبكى بين مجموعة من الفاعلين هدفهم الرئيس التلاعب على كافة المسلمات القانونية والشرعية للتمويه على ذلك الفعل غير المشروع ليخرج من إطار التجريم إلى نوع من المشروعية الشكلية (نصروآخرون، 2010، ص 323).

ومن أجل ذلك تسعى العديد من الشعوب والبلدان إلى وضع التشريعات والقوانين التى تحذر من زواج القاصرات، وتشرف على تطبيقها بالفعل، وذلك من خلال تفعيل القوانين التى سُنت لتحديد سن الزواج، وتغليظ العقوبات القانونية لآباء تلك الفتيات اللواتى يخضعن لمثل هذا الظلم، والعمل على تعزيز مبادئ المساواة فى الحصول على الفرص التعليمية، وتدعيم برامج وخطى التنمية المختلفة التى أقرتها حقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق المرأة (ابراهيم،2022، ص 403).

أولاً: موضوع الدراسة والإشكالية الأساسية

تعد جرائم الاِتّجار بالبشر **Trafficking in Beings** من أكبر الأنشطة الإجرامية على مستوى العالم ككل، مما يشكل خطراً جسيماً على مسيرة الإنسانية بشكل عام، حيث طالت تلك الجرائم بشرورها وآثامها ونتائجها مجتمعات شتى، كما أنها ألقت بانعكاساتها السلبية على فئات سكانية وشرائح اجتماعية تتسم بالضعف، ومنها النساء والفقراء (الحوتى،2019،ص 1040)، كما يعد أحد أكثر أشكال الاستغلال البشرى، لأنه يشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان، بما فى ذلك الحق فى الحياة، والحق فى السلامة والكرامة، والهوية والحرية والأمن والتعليم والعمل والزواج والخدمات الصحية (Kastrati,2022,p.834)

على صعيد آخر، يمثل زواج القاصرات كشكل من أشكال الاِتّجار بالبشر مشكلة خطيرة لها آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع، وهذا الزواج قد ينقص من حقوق القاصرات، ومن أهمها الحق فى التعليم، والحق فى التمتع بأعلى مستوى من الصحة، والحق في المعاملة الإنسانية وعدم التعرض للعنف، والحق فى تكوين أسرة واختيار شريك الحياة، والحق فى العمل، وغير ذلك من الحقوق التى قررتها الشريعة الإسلامية ونصت عليها المواثيق الدولية التى وقعت عليها مصر والتزمت بتنفيذها، لذلك يعتبر زواج القاصرات فى المجتمع المصرى "ريفه وحضره" من الظواهر التى تستحق البحث والدراسة، فبالرغم من أنه يعد قيمة اجتماعية مفضلة بشكل واسع فى الريف أو الحضر وذات مرجعية دينية وعلاقة وثيقة بنظام القيم السائد فى المجتمع المصرى، لكونه استكمالاً لنصف الدين وصيانة وعفة من الانحراف، فإنه من الملاحظ وجود العديد من الانعكاسات السلبية على حياة الأفراد بشكل خاص وعلى المجتمع وتنميته بشكل عام(يوسف،2017،ص 35).

وتعتبر ظاهرة زواج القاصرات ظاهرة استجدت فى الآونة الأخيرة وبتزايد مستمر، وذلك بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى مرت بها البلاد فى السنوات الماضية، بالإضافة لعدم وجود الوعى الفكرى لدى بعض العوائل، مما أدى

إلى تفاقم هذه الحالة، وعليه فإن هذه الدراسة تهتم بدراسة ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر، وذلك لكون هذا الأمر يخص المرأة بصورة مباشرة والتي تمثل نصف المجتمع (حمزة،2010، ص 902)..

ومن الواضح انتشار تلك الظاهرة فى المناطق الفقيرة والعشوائيات والريف بمعدل أكثر من المدن، وتشير الأبحاث والدراسات إلى أن مصر تتصدر قائمة الدول العربية التى ينتشر فيها هذا النوع من الزواج، والتى تتعرض الفتاة فيه للعنف الجنسى والعلاقات غير الشرعية، والإيذاء البدنى، ناهيك عن حرمانها من الاستمتاع بطفولتها بشكل طبيعى، وانحراف بعض الفتيات واستغلالهن فى أعمال منافية للآداب خاصة من سبق لهن الزواج وطلقن من خلال الِاتِّجار بهن، وممارسة الرذيلة مع السائحين العرب، وفقد الفتاة لحقوقها الشرعية نتيجة لعدم توثيق الزواج، الأمر الذى يثير إشكالية الدراسة والتى تدور حول مواجهة هذه الظاهرة، وكيف نمنع حدوثها فى المستقبل؟ (عبد اللطيف،2015، ص 53).

ويتضح أن موضوع الزواج فى إطار الِاتِّجار بالبشر قد حظى باهتمام عديد من الباحثين على المستوى العالمى والإقليمى والمحلى، على اعتبار أن هذه المشكلة قد أصبحت من المخاطر التى تهدد أمن الإنسان، وأنها مشكلة اجتماعية فى اتجاه متزايد إذا لم تنهض الدول بمنظماتها الحكومية وغير الحكومية لمواجهتها والعمل على الحد منها (زايد،2011، ص 120).

وتتلخص مشكلة الدراسة فى انتشار ظاهرة الِاتِّجار بالبشر المتمثل فى زواج القاصرات، وما لها من خطورة على الأسرة بشكل عام، وعلى المرأة بشكل خاص، ويركز البحث على أسباب انتشار الظاهرة لما شهدته هذه الظاهرة من انتشار واهتمام كبير فى السنوات الأخيرة، حيث أخذت أعداد كبيرة من الأسر بتزويج بناتهم فى سن صغير نتيجة لأسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية .

لذا كان لزاماً على الباحث أن يحدد عناصر مشكلته البحثية فى:

- تحديد العلاقة بين الاِتّجار بالبشر وزواج القاصرات كنموذج.
- ملامح زواج القاصرات فى المجتمع المصرى.
- الأسباب والدوافع المختلفة المؤدية إلى زواج القاصرات.
- أهم الآثار الناتجة عن زواج القاصرات.
- مواجهة ظاهرة زواج القاصرات بغرض تحسين فرص الحياة والحد منها (رؤية مستقبلية).

ثانياً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة الراهنة في كونها تستهدف شريحة مهمة تمثل ركنا من أركان الأسرة فى المستقبل، والآثار التى يتركها هذا الزواج على الفتاة والمجتمع، وتسليط الضوء على مفهوم القاصرات، والأسباب التى تؤدى إلى زواج القاصرات، وبيان أثر العادات والتقاليد فى زيادة هذه الظاهرة بما يعزز الوعى لدى الفرد وتوسيع مداركه فى فهم موقف الشريعة من الزواج وسن الزواج ورعاية حقوق القاصرات وفقاً للضوابط والشروط التى يحددها الدين الإسلامى، ونبذ العادات والتقاليد البالية التى لها أثر فى زواج القاصرات بسبب ما يتمتع به المجتمع من عادات وتقاليد فى مجتمع البحث والتى لها أثر كبير فى إدارة المجتمع (البدرى، 2020،ص ص 71-72).

وتتبلور أهمية الدراسة فيما يلى:

- التركيز على العلاقة بين الاِتّجار بالبشر وزواج القاصرات.
- التعرف على أهم الأسباب والدوافع المؤدية لزواج القاصرات فى المجتمع المصرى.
- كما يمكن الاستفادة من تلك الدراسة فى التعرف على تأثير ظاهرة زواج القاصرات على الفتيات فى المجتمع المصرى.
- استخلاص بعض النتائج الهامة من الدراسات السابقة والدراسة الميدانية التى يمكن الاستفادة منها للحد من هذه الظاهرة.

أما الأهمية النظرية لهذه الدراسة فتظهر من خلال اتجاهين:-

- **الأول:** من خلال رضا بعض القاصرات ببيعهن من خلال بعض الوسطاء سواء كان عن طريق الآباء أو بعض السماسرة، وقد تناولت الدراسة فى هذا الاتجاه نظرية التشيؤ ونظرية الحرمان النسبى.
- **الثانى:** يكون بالإكراه وعدم موافقة القاصر نفسها وذلك من خلال النظرية النسوية.

ثالثاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر والكشف عن بعض الحقائق وفقاً لما يلى:-

1. ملامح زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر والهدف منه وظروفه فى مجتمع الدراسة.
2. إبراز الناحية القانونية لزواج القاصرات وطريقه توثيق هذا الزواج.
3. تحديد أهم الأسباب التى أدت إلى حدوث ظاهرة زواج القاصرات فى مجتمع الدراسة.
4. معرفة آثار هذه الظاهرة وتأثيراتها المختلفة على المتزوجات في مجتمع الدراسة.
5. وضع آليات الحماية الاجتماعية للفتاة القاصر للحد من ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر.

رابعاً: تساؤلات الدراسة

انطلاقاً من الأهداف السابقة يمكن استنباط تساؤلات الدراسة على النحو التالي:

1. ما ملامح زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر وكذلك الهدف منها فى مجتمع الدراسة؟
2. ما الناحية القانونية لزواج القاصرات وكيفية توثيق هذا الزواج؟

3. ما أهم الأسباب الدافعة إلى حدوث ظاهرة زواج القاصرات فى مجتمع الدراسة؟
4. ما الآثار والاضرار الناتجة عن زواج القاصرات على المتزوجات فى مجتمع الدراسة؟
5. ما آليات الحماية الاجتماعية للفتاة القاصر للحد من ظاهرة زواج القاصرات؟

خامساً: مفهومات الدراسة

1- الإتّجار بالبشر

يعرف مفهوم الإتّجار بالبشر بأنه اختطاف قاصر أو نقله أو احتجازه أو محاولة اختطافه أو نقله أو احتجازه لأغراض غير مشروعة بوسائل غير مشروعة، ويعنى أيضا التسخير وتوفير المواصلات وتوفير المكان أو استقبال الأشخاص بواسطة التهجير أو استعمال القوة أو أى وسيلة أخرى للنصب أو الاحتيال أو استغلال الحقوق أو استغلال الضعف لدى المرأة والطفل أو تسلم أموال أو فوائد للحصول على موافقة سيطرة شخص على آخر لغرض الاستغلال (حمزة،2019،ص 903)، كما أنه لا يميز بين العمر أو العرق أو الجنس أو القومية، ومع ذلك فإن الفئات الضعيفة المعرضة لخطر متزايد للتعرض للاتجار تشمل ضحايا الاعتداء الجنسى والنساء، وإن النساء هن أكثر ضحايا الإتّجار بالبشر فى جميع أنحاء العالم , Rambhatla) Jamgochian,2021p,678)

كما أنه شكل من أشكال العبودية الحديثة (Sokat,2022,p3) وهناك فرق بين العبودية والإتّجار بالبشر، فالإتّجار بالبشر ليس سوى واحد من أبشع الأشكال اللاإنسانية، حيث يتم شراء البشر وبيعهم مثل السلع، ويتم إجبار هؤلاء البشر على أن يكونوا ضحايا للاتجار بسبب ظروفهم الاقتصادية البائسة، وينتهى الأمر بهؤلاء الأشخاص للخدمة فى قطاعات مختلفة أسوأها الدعارة، وهو العمل الأكثر ربحية للمتاجرين بالبشر (Almalki,2020,p7).

وعرفته منظمة العفو الدولية بأنه "انتهاك حقوق الإنسان بما فيها الحق فى السلامة الجسدية والعقلية والحياة والحرية وأمن الشخص والكرامة والتحرر من العبودية وحرية التنقل والصحة والخصوصية والسكن الآمن.(الهواوشة،2016ص 24)

ويقصد بمفهوم الاِتّجار بالبشر وفقاً للبرتوكول نص البند"2" من المادة(3) من البرتوكول الخاص بمنع وقمع ومعاقبة الاِتّجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (اتفاقية باليرمو–إيطاليا) لسنة 2000 تجنيد أشخاص أو نقلهم أو تنقيلهم أو إيواؤهم أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال السلطة أو استغلال حالة استضعاف أو إعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، كاستغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى أو السخرة أو الخدمة قسراً أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد أو نزع الأعضاء، ومن هنا، ومن مجمل نصوص البروتوكول يمكن وضع تعريف محدد لجريمة الاِتّجار بالبشر بأنها قيام جماعة إجرامية منظمة بتجنيد الأشخاص دون رضاء منهم بالإكراه، لنقلهم من "دولة المنشأ" إلى "دولة المقصد" عبر حدود "دولة العبور"، وقد أورد البروتوكول صوراً للنشاط الإجرامى على سبيل الحصر وهى:

1- **الدعارة أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى.**
2- **السخرة أو الخدمة قسراً.**
3- **الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد.**
4- **نزع الأعضاء.** (يوسف، 2017،ص ص 38-39)

ويمكننا تعريف الاِتّجار بالبشر فى القانون المصرى، حيث يقترب تعريف الاِتّجار بالبشر فى القانون المصرى من التعريف الوارد فى بروتوكول "باليرمو" ويظهر ذلك باستعراض نص المادة الثانية من القانون رقم 64 لسنه 2010 بشأن مكافحة الاِتّجار بالبشر، والتى تعرف الاِتّجار بالبشر بوصفه جريمة معاقب عليها بأنه "يعد

مرتكباً لجريمة الاِتّجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة فى شخص طبيعى، بما فى ذلك البيع أو العرض للبيع أو الشراء أو الوعد بهما أو الاستخدام أو النقل أو التسليم أو الإيواء أو الاستقبال أو التسلم سواء فى داخل البلاد أو عبر حدودها الوطنية إذا تم ذلك بواسطة استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما، أو بواسطة الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة الضعف أو الحاجة، أو الوعد بإعطاء أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا مقابل الحصول على موافقة شخص على الاِتّجار بشخص آخر له سيطرة عليه – وذلك كله– إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أياً كانت صوره، بما فى ذلك الاستغلال فى أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسى، واستغلال الأطفال فى ذلك وفى المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو التسول، أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية أو جزء منها.(العشرى،2014، ص129–130)

وتتعدد صور ومظاهر الاِتّجار بالنساء، ويبدو أنها لن تكون قابلة للحصر بسهولة لأن التطور التقنى والتقدم العلمى سيفرزان لنا فى المستقبل القريب صوراً ومظاهر للاتجار والاستغلال، ولعلنا نتذكر أن وسائل الاتصالات والإنترنت قد أفرزت حالياً بعض صور الاستغلال الجنسى للنساء والأطفال بصورة لم تكن موجودة ولا مألوفة من قبل، علماً بأن بروتوكول الأمم المتحدة الخاص بمنع وحظر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون بالبشر وخاصة النساء والأطفال قد حدد أبرز صور ومظاهر الاِتّجار بأنها تشمل استغلال الأشخاص للعمل فى البغاء، أو أي أشكال أخرى من الاستغلال الجنسى، أو الإكراه على العمل أو الخدمات أو العبودية أو ممارسات مشابهة للعبودية، أو الأشغال الشاقة الإجبارية، أو إزالة الأعضاء.

ومن خلال استقراء واقع هذه الجريمة ونطاق تطبيقها على المستوى العالمى فيمكن أن نحدد بأن النساء بصورة خاصة يخضعن لنمطين هامين من صور وأنماط هذه الجريمة وهما:-

- الإتِّجار لغرض الاستغلال الجنسى، وهنا يتم الإجبار على ممارسة الجنس التجارى بالقوة والخداع والإكراه، أو من خلال ممارسة السلطة والتأثير على الشخص الذى أجبر على القيام بمثل هذه الأفعال إذا لم يكن قد أتم سن الثامنة عشرة.
- الإتِّجار لغرض العمالة المنزلية وبصورها تجعلها تقترب أحياناً من نطاق الرق والسخرة.

وترتيباً على ما تقدم فإن الإتِّجار بالبشر وفقاً لهذا التعريف يتألف من ثلاثة عناصر أساسية وذلك على النحو التالى:

- الفعل المتمثل فى تجنيد الأشخاص، أو نقلهم، أو نفيهم، أو إيوائهم واستقبالهم.
- الوسيلة المتمثلة فى التهديد بالقوة أو استعمالها أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو حالة استضعاف، أو تلقى مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر.
- الغرض من الفعل هو الاستغلال الذى يشمل كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسى أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد (عبد اللطيف، 2015، ص ص 57-58).

وعلى الرغم من أن الإتِّجار بالبشر ليس ظاهرة جديدة، فقد اتخذ الإتِّجار بالبشر أبعاداً جديدة فى سياق العولمة وتم تسهيله من خلال زيادة التنقل، وخاصة فى الاتحاد الأوروبى، وتطوير الإنترنت والتقنيات الجديدة، ومن بين الأسباب التى تجعل الإتِّجار بالبشر عملاً مزدهراً أكثر من أى وقت مضى هو انطوائه على مخاطر منخفضة مع تحقيق أرباح عالية، وبما أن الضحايا يميلون إلى عدم إعلان أنفسهم

للسلطات بسبب الخوف أو الخجل، فإنه نادراً ما تتم مقاضاة المتاجرين بالبشر ويصعب تحديد العدد الحقيقى للضحايا (Bakowski,Voronva,2021,p.2)

وزواج القاصرات بوصفه رافداً من روافد ظاهرة الاِتِّجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، وبوصفه يمثل – فى بعض الحالات– إحدى صور الاِتِّجار بالأشخاص، خاصة صورتى الاستغلال الجنسى، والعمل القسرى، فإنه من هذه الناحية يمثل اعتداء على حقوق الإنسان، حيث إن الاِتِّجار بالبشر يترك أثراً مدمراً على الضحايا الذين يتعرضون لضرر جسدى ونفسى، واغتصاب وتهديدات توجه إليهم وإلى أفراد عائلاتهم، حتى أنهم يواجهون خطر الاعتداء على حقهم فى الحياة، ومن ثم فهناك عدد من الاتفاقات الدولية التى تسعى لإلغاء الاِتِّجار فى الأشخاص واستغلال دعارة الغير، وخاصة النساء والأطفال(حسنين،2009،ص 54)

التعريف الإجرائى:-

يمكننا تعريف الاِتِّجار بالبشر إجرائياً بأنه أي فعل يقع لشخص أو أحد أعضائه بأي وسيلة من وسائل الإكراه دون موافقته – بقصد استغلاله مادياً والربح منه.

2- مفهوم القاصرات

يبدو أنه مصطلح معاصر للفتيات اللاتى لم يبلغن، ومعناه: العاجزات. وتحديد القصور من عدمه مرجعه إلى الشرع، والفقهاء اختلفوا فى تحديد السن كأحد مناطات التكليف، ومعظم القوانين الدولية جرت على ما اتفق مع مذهب الحنفية، وهو بلوغ ثمانية عشر عاماً وهذا عند الأحناف فى الغلام، وأما الجارية عندهم فإذا بلغت سبعة عشر عاما، والكلام هذا فى التكليف، وأما فى الزواج فليس فى الشريعة تحديد له، لأن هذا مبنى على المصلحة، وكل فتاة تختلف مصلحتها عن الأخرى، وإنما اكتفى الشارع باشتراط الوالي لصحة عقد النكاح ثقة بأمانته ومعرفته بمصلحتها، والنبى صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة وهى بنت ست سنين، وأدخلت عليه وهى بنت تسع سنين، وهو ما يستند عليه من يبررون حالات الزواج المبكر بل يحللونها، ولابد هنا أن نراعى اختلاف الأوضاع خاصة من حيث الطبيعة البدوية التى تساعد على النضوج

المبكر لكل من الذكور والإناث فى البيئات الصحراوية، بالإضافة إلى طبيعة الحياة واختلافها عن العصر الحالى(محمد،2015،ص362).

والقاصر فى علم الاجتماع هو من لم يبلغ سن الرشد وهو عديم الأهلية للأداء، وهو الفرد الذى لم يبلغ سن البلوغ بعدُ، سواء كان ذكرا أو أنثى(احمد،2021،ص 188).

3- زواج القاصرات

الزواج Marriage: ليس هناك تعريف شامل جامع لكل أنماط الزواج الإنسانى، لأن الزواج نظام اجتماعى قد يكون له معان مختلفة للغاية باختلاف الثقافات، ومع ذلك يمكن تعريف الزواج تعريفاً واسعاً على أنه علاقة جنسية تفرض عليها جزاءات اجتماعية، وتتكون من فردين أو أكثر من الجنسين، ومن المتوقع استمرارها عبر الزمان من أجل الحمل وإنجاب الأطفال، وقد تتضمن الجزاءات الاجتماعية فى معظم الثقافات وجود العلاقات الثابتة المستقرة، وإذا نظرنا إلى الزواج من الناحية الاجتماعية نجد عناصر أخرى إلى جانب أفكار الجنس والأبوة، إذ يحظى الزواج بطابع الموافقة الاجتماعية كذلك عندما يتم الزواج يصبح عقداً قانونياً، لأنه يحدد العلاقة بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأطفال، كما يجب أن يتم على الملأ وبطريقة تتسم بالرزانة والوقار (العشرى، 2017، ص ص 1038-1039).

وعلى ذلك فإن عقد الزواج هو الارتباط والاتفاق التعاقدى الذى يقوم بين طرفى الزواج بنية العمل والاستمرار فيما بينهما لإقامة الحياة المشتركة والبناء الأسرى، الذى يسمح بالإشباع الغريزى وقيام الجو العاطفى الذى يجمع بين الطرفين لتحقيق سلامة واستقرار الروابط بينهما، ويضمن تربية وتنشئة الأطفال، ثمرة هذه الحياة الزوجية على أسس سليمة، وهكذا تظل العاطفة الزوجية هى العامل الحاكم والركن الأساسى فى تعريف الزواج (ابراهيم 2022، ص 407).

ويمكننا تعريف زواج القاصرات (الزواج قبل سن 18 عاماً) بأنه انتهاك معترف به دولياً للصحة وحقوق الإنسان يؤثر بشكل غير متناسب على الفتيات على

مستوى العالم، وعلى الرغم من أن ممارسة زواج الفتيات قد انخفضت بشكل كبير على مدى السنوات العشرين الماضية، فإنها لا تزال منتشرة بشكل لافت للنظر في بعض مناطق العالم، وخاصة جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يتزوج ما يصل إلى 50–70٪ من الفتيات في بعض البلدان قبل سن 18 عاما، ومع ذلك فإن هذه الممارسة لا تقتصر على هذه المناطق من العالم فتبلغ أجزاء من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية عن معدلات زواج الأطفال أكبر من 10–20٪ بين الإناث، كما تتأثر أكثر من 60 مليون امرأة وفتاة في جميع أنحاء العالم بزواج القاصرات (Rai,2010,p.931)

وتعرف الأمم المتحدة زواج القاصرات بأنه زواج أي شخص قبل سن 18 عاماً، وتعتبر هذه الممارسة على نطاق واسع انتهاكاً لحقوق الإنسان يقوض صحة الفتيات وتعليمهن وفرصهن الاقتصادية، وتتواصل الجهود لمنع زواج القاصرات في جميع أنحاء العالم، كما تدعو إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة إلى إنهاء زواج الأطفال بحلول عام 2030، كما اعتمدت وزارة الخارجية (الأمريكية) استراتيجيات تهدف إلى منع زواج الأطفال في الخارج (Wahia,Zaleski,2019,p2).

ويعرف زواج القاصرات –فى إطار الإتّجار بالبشر – طبقاً لبرتوكول الأمم المتحدة بأنه الزواج الذى يتم من خلال أشكال القسر أو الاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة، أو إساءة استغلال حالة استضعاف أو بإعطاء مبالغ مالية لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر وذلك بهدف إتمام الزواج(الحوتى، 2016، ص 193).

ويمكن تعريف زواج القاصرات اجتماعياً: بأنه لفظ يأتى من القصور أى عدم الاكتمال، أى إن الفتاة لم تؤهل بعد لأداء المهام الموكلة إليها فى الزواج، أى إنها ما زالت فى مرحلة الطفولة ولم تبلغ مرحلة النضج، ويقصد بالنضج من كافة النواحى

الجسمية والعقلية والنفسية، فهذا الزواج يعنى استغلال جنسى للفتاة، ولا يسمى زواجا إلا بعد عملية البلوغ من الناحية السيكولوجية والفسيولوجية التى يجب أن تمر بها الفتاة حتى يسمى زواجا، وهو أحد أشكال الزواج المبكر أيضا، وهو صورة ضمن مأساة الإتّجار بالبشر، وهو تجاوز لا إنسانى تحكمه بعض الاعتبارات الاجتماعية والثقافية من ناحية، والاعتبارات المادية من ناحية أخرى(يوسف، 2017،ص 38).

ويعرف مفهوم زواج القاصرات من الناحية الطبية والعملية: بأنه هو الزواج قبل البلوغ، أى زواج الفتاة قبل الحيض، وأما تسمية من تتزوج قبل الثامنة عشر بأنه زواج قاصرات فهذا لا يستند إلى قاعدة علمية وشرعية، فأمر الزواج مربوط بالبلوغ، والبلوغ عند الفتاة هو الفترة الزمنية التى تتحول فيها الفتاة من طفلة إلى بالغة، وخلال هذه الفترة تحدث تغييرات فسيولوجية وسيكولوجية عديدة، والبلوغ ليس بحدث طارئ، وإنما هو فترة من الزمان قد تتراوح ما بين سنتين وست سنين، ويرتبط بعوامل جينية أى وراثية وعوامل معيشية وصحية، وفى آخر هذه الفترة يحدث الحيض وعندها تصبح الفتاة بالغة.(كاظم،2022،ص 420)

وعلى ذلك يعد زواج القاصرات، أو الزواج السياحى من الأثرياء العرب نوعاً من الاستغلال الجنسى للقاصرات، حيث ينتشر هذا الزواج فى كثير من القرى والمدن المصرية، مما يزيد من خطورة هذا الزواج وحجمه، ويصعب التعرف على عنصر النية والاستمرار، ومن ثم تبدو صعوبة التعامل معه(محى الدين،2021،ص15)**، كما أنه انتهاك مؤسف لحقوق الإنسان يؤثر على 600 مليون فتاة فى جميع أنحاء العالم** (Najjarnejad,Bromfield,2022,p.1).

التعريف الإجرائى:

مفهوم زواج القاصرات إجرائياً، هو العلاقة الزوجية بين رجل وامرأة قبل وصولها السن القانونى للزواج والمقرر ب 18 عاما لكل منهما، بغض النظر عن المشكلات والآثار المترتبة على هذه العلاقة.

حجم وانتشار ظاهرة زواج القاصرات فى المجتمع المصرى:

وعن نسب انتشار الزواج المبكر **(زواج القاصرات)** فى المجتمع المصرى، فقد أشارت البيانات الإحصائية الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء من خلال النتائج النهائية للتعداد العام للسكان سنة 2017م إلى ارتفاع أعداد المتزوجين ممن هم تحت سن 18 سنة من السكان المصريين سواء من الذكور أو الإناث، مع الإشارة إلى أن أعداد الإناث أكبر من الذكور، كما أن نسب المتزوجين ممن هم أقل من 18 سنة من الريف أعلى من الحضر، ونعرض للبيانات المعبرة عن ذلك من خلال الجدول التالى:-

جدول(1)عدد المتزوجين الأقل من 18 سنة من السكان المصريين وفق تعداد سنة 2017م

	النوع	عدد المتزوجين الأقل من 18 سنة	النسبة%
حضر	ذكور	7543030	51.6
	إناث	7056586	48.4
	جملة	14599616	100
ريف	ذكور	12090106	52
	إناث	11152940	48
	جملة	23243046	100
الجمهورية	ذكور	19633136	51.8
	إناث	18209562	48.2
	جملة	37842662	100

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، ديسمبر2017م، والنسب من حساب الباحث.

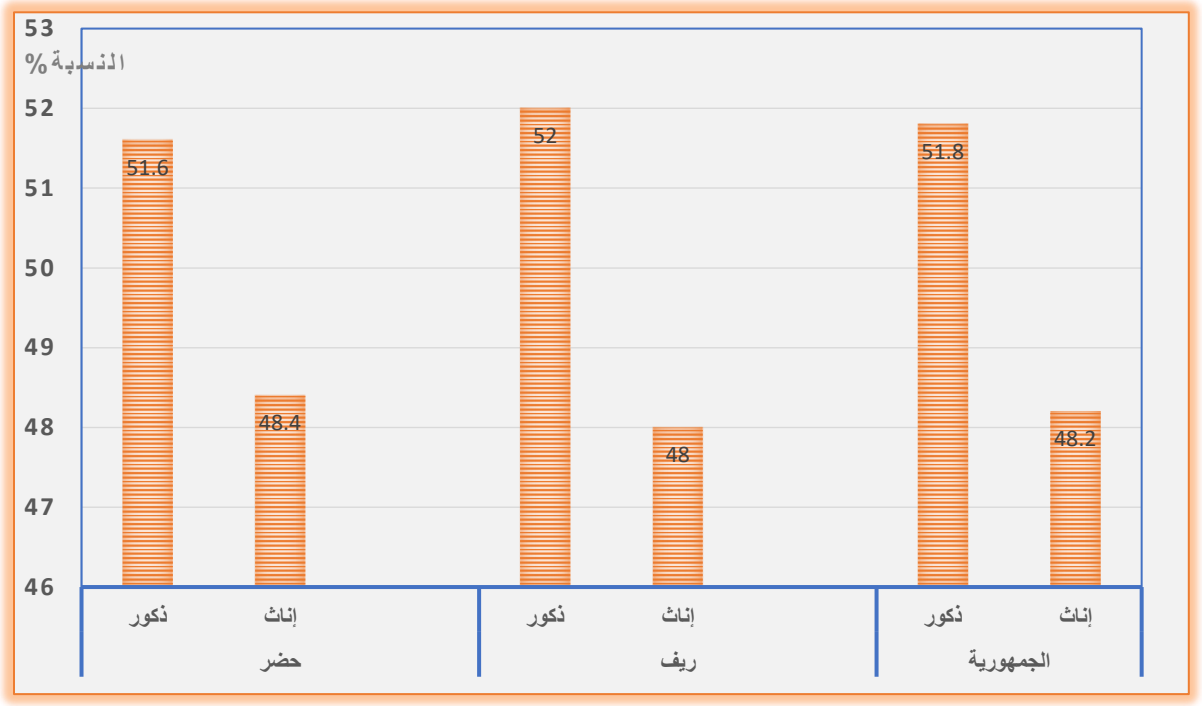

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على جدول رقم(1)

شكل (1) نسب أعداد المتزوجين الأقل من 18 سنة فى الريف والحضر وإجمالى الجمهورية.

يتضح من الجدول(1)، والشكل(1) أن عدد المتزوجين الأقل من 18 سنة يزداد فى الريف عن الحضر؛ حيث بلغت نسبة الذكور فى الريف 52% من إجمالي عدد المتزوجين الأقل من 18 سنة فى الريف من الذكور والإناث، وبلغت نسبة الذكور فى الحضر نحو 51.6% من إجمالى عدد الذكور والإناث فى الحضر، بينما زاد عدد المتزوجين الأقل من 18 سنة من الإناث فى الحضر عن الريف، حيث بلغت نسبتهم فى الحضر 48.4% من إجمالى عدد المتزوجين فى الحضر من ذكور وإناث، بينما بلغت نسبة الإناث فى الريف 48%، وتبين أن نسبة الذكور أعلى من نسبة الإناث

على مستوى الجمهورية؛ حيث بلغت نسبتهم نحو 51.8%، وبلغت نسبة الإناث نحو 48.2%، مما أدى إلى كثرة حالات الطلاق وزيادة الجرائم بالمجتمع لزواج القاصرين من الذكور والإناث الأقل من 18 سنة للأسباب التى تطرق لها الباحث فى الدراسة الميدانية.

سادساً: الدراسات السابقة:-

أولاً: الدراسات العربية

1- دراسة ابتسام مرسى محمد، زواج القاصرات "الأسباب والآثار المترتبة عليه": دراسة حالة بقرية مصرية بمحافظة الغربية (محمد،2015)سعت هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص الزوجات القاصرات وأسرهن من حيث: السن عند الزواج، الحالة التعليمية، الوضع الاجتماعى والاقتصادى للأسرة، القرابة بين الزوجين، كذلك التعرف على الأسباب التى تدفع الأسر لزواج بناتهن فى سن صغير، وسعت أيضاً إلى التعرف على المشكلات المترتبة على زواج الفتيات القاصرات، والتعرف على ما إذا كان الانتماء الدينى له علاقة بهذا الزواج أم لا؟ وقد اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، حيث يمكن من خلاله فهم الظاهرة المدروسة فهماً وافياً والتعرف على التاريخ الشخصى للحالات المبحوثة وأسرهن، وذلك من خلال المحيط الاجتماعى والثقافى بما يتضمنه من قيم دينية وثقافية وعادات وأعراف تحدد أساليب التفكير واتجاهات الأفكار بما يساعد فى التعرف على أسباب الظاهرة، وقامت الباحثة بإجراء عدد 12 دراسة حالة لفتيات تزوجوا زواجاً مبكراً تحت السن القانونى موضحة عمر الفتيات لدى الزواج والحالة التعليمية للزوجين والفئة والطبقة الاجتماعية والاقتصادية التى ينتمى لها أسرة الزوجين وأسباب التعجيل بالزواج، ومن الأدوات المستخدمة فى الدراسة المقابلة المتعمقة لبعض الفتيات اللاتى تزوجن زواجاً مبكراً دون بلوغهن السن القانوني، وقد تمت هذه الدراسة فى قرية منشأة الجنيدى التابعة لمركز طنطا محافظة الغربية، وقد توصلت الدراسة الميدانية إلى النتائج التالية: فشل الفتاة فى التعليم ومن ثم فإن زواجها أفضل من بقائها خوفاً عليها من الانحراف، وأيضاً تدنى مستوى تعليم الأسرة الذي يجعلها غير مدركة لخطورة زواج الفتاة فى سن صغير، ففقر الأسرة وقلة

دخلها وزيادة عدد أفرادها بما يمثل عبئا ثقيلا على الأسرة يجعلها ترحب بمن يتقدم للزواج خاصة إذا كان ميسور الحال، كما توصلت الدراسة إلى أن حالات الدراسة جميعها تقيم مع أسرة الزوج فى مسكن واحد، حيث تلجأ الأسرة لزواج الابن ليأنس بزوجة تساعد فى أعمال الأسرة، كذلك من أكبر المشكلات التى واجهت الزوجين بصفة عامة هو عدم تسجيل المواليد من هذا الزواج، وعدم استخراج شهادة ميلاد له وما يترتب على ذلك من عدم وجود شهادة صحية للمولود وصعوبة الحصول على التطعيمات التى يحصل عليها الاطفال.

2- دراسة سهير صفوت عبد اللطيف، زواج القاصرات بين التسلع والإتّجار "دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحى فى مصر" (عبد اللطيف، 2015)، تتمثل أهمية الدراسة في كونها تستهدف شريحة مهمة تمثل نواة الأسرة فى المستقبل (القاصر) وما يترتب على ذلك من الآثار الكثيرة الناجمة عن الظاهرة التى تستحق الدراسة، خاصة موضوع الزواج السياحى، الذى يعد من الموضوعات الهامة التى بدأت تدب فى مجتمعنا المصرى، والتى قد تنعكس آثاره السلبية على أخلاق المجتمع وصحته وسلوكه وقدراته العامة، كما يعد زواج القاصرات من أكثر الموضوعات خطورة، ويمثل خطراً كبيراً على الفتيات الصغيرات اللاتى لم يتعد سنهن الثامنة عشر عاماً وذلك لحرمانهن من حقوقهن، خاصة الزواج الذى يعرف باسم الزواج السياحى، وتنتمى هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية إذ سعت إلى رصد وتحليل ظاهرة زواج القاصرات من أثرياء عرب بالاستناد إلى مفهوم التشيؤ، لتحديد انعكاس هذه الظاهرة على القاصر والأسرة والمجتمع، والمحاولة للوصول إلى استراتيجية لمواجهة هذه الظاهرة، وقامت الباحثة بدراسة متعمقة لعدد من الحالات قوامها (عشرين حالة) وقد راعت الدراسة أن يكون العدد الأكبر للحالات من القاصرات لأنهن أصحاب القضية، لذلك تعاملت الدراسة مع عشر حالات من القاصرات، ولأن الآباء أو القائمين على تربية الفتاة (الولى) لهم اليد الطولى فى إتمام هذه الصفقة فكان نصيب الدراسة منهم سبع حالات، خمس حالات تخص الآباء أو الأمهات، وحالتان كان الأخ الأكبر هو من يقوم بدور

الولى، وقد أثبتت الدراسة أن ثمة علاقة إيجابية بين ظاهرة زواج القاصرات وبين تنامى الطموحات المادية، وهو ما يربط بين تحقيق الطموح المادى وبين تسليع المرأة التى تصبح مفاتنها أداة للكسب والمعيشة، فالمجتمعات الرأسمالية قد قلبت معايير تحديد المكانة والاعتبار بتركيزها على الجانب المادى، وما يملك الفرد من مؤشراته فتحولت طموحات الأفراد إلى تحقيق النجاح المادى لأن المادة هى التى تحقق النجاح لمن يملكون، وتحسره عمن لا يملكون، كما أن عملية الإتِّجار بالقاصرات فى الدراسة ترتبط إيجابيا بتدنى مستوى المعيشة وانتشار البطالة، كذلك فإن الإتِّجار بهن يرتبط بشيوع الثقافة الاستهلاكية، فالزواج يتحول إلى عملية تجارية ربحية يشارك فيها أطراف مختلفة من أفراد الأسرة (الأب، والأم، والأخوة الذكور)، وحتى الوسطاء، والمحامون، وطبيب الصحة، وتغلف هذه العملية بمبررات تتعلق بالحفاظ على شرف الفتاة، أو حمايتها من العنوسة، أو مجرد إثبات سطوة الآباء، لكن أسبابها الرئيسية لا تخرج عن الرغبة في الاستغلال من جهة، والاستفادة المادية الفردية من جهة أخرى.

3- دراسة جمال محمد أحمد الشاعر، أسباب ظاهرة زواج القاصرات والآثار المترتبة عليها بريف محافظة الجيزة (الشاعر،2016)استهدف البحث التعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية لزواج القاصرات؛ وتحديد الآثار الاجتماعية والنفسية المترتبة عليه من وجهة نظر أرباب الأسر المبحوثين؛ وكذلك التعرف على مقترحاتهم للتغلب على ظاهرة زواج القاصرات. وقد أجرى البحث على 120 مبحوثا من أرباب الأسر بقرى العينة؛ وجمعت البيانات من خلال استمارة استبانة خلال شهري مايو ويونيو 2016م، وبعد جمع البيانات تم تفريغها وتحليلها إحصائياً؛ وذلك باستخدام جداول الحصر العددي والنسب المئوية والتكرارات والدرجة المتوسطة؛ ومعامل الارتباط البسيط لبيرسون؛ ومعامل مربع كاي؛ واتضح من النتائج ما يلي: من أهم الأسباب الاجتماعية لزواج القاصرات: اعتبار الزواج في سن صغيرة سترة للبنت، والخوف من العنوسة، وعدم القدرة على الإنفاق على تعليم البنات. كذلك من أهم الأسباب الاقتصادية لزواج القاصرات: صعوبة الظروف المادية لرب الأسرة، وارتفاع الزواج وتكاليفه بصفة

مستمرة، وعدم كفاية دخل رب الأسرة لرعايتها والإنفاق عليها. وقد تمثلت أهم الآثار الاجتماعية المترتبة على زواج القاصرات في التسرب من التعليم، وعدم قدرة البنت على رعاية أولادها كما يجب، وعدم إدراك البنت لمعنى الحياة الزوجية. كما تمثلت أهم الآثار النفسية المترتبة على زواج القاصرات في لجوء البنت لأهلها حتى في أبسط المشكلات، وعدم توفر الارتياح النفسي بين البنت وزوجها، وشعور البنت الدائم بالاكتئاب.

4- دراسة أساور عبد الحسين، العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى زواج القاصرات (عبد السادة،2016) تناولت هذه الدراسة ظاهرة زواج القاصرات بوصفها تهدد النسيج الاجتماعى فى المجتمعات الإنسانية كافة، إذ تفاقمت هذه الظاهرة فى المجتمعات التقليدية لا سيما العربية، ومنها العراق بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى، وأن هذه الظاهرة لم تعد مجرد مشكلة أو حالات فردية تحدث بشكل عابر فى المجتمع بل تفرز إشكاليات مجتمعية على صعيد المجتمع والأسرة والأفراد، وأن زواج القاصرات يحقق للأسرة بعض المكاسب الآنية، إلا أنه فى نهاية الأمر يكلف ثمناً باهظاً تتحمل الفتاة عبأه الأكبر كما يلقى بظلاله على البنى الاجتماعية نتيجة لما يتركه من تداعيات تهدد أمن الأسرة واستقرارها، حيث تحتل العوامل الاجتماعية والثقافية أهمية بالغة بفضل تأثيره وطبيعة تشكيله من خلال خلفية طويلة تتأثر بالخبرات والظروف والتجارب المختلفة منذ الطفولة؛ إذ يسلط المجتمع على الإنسان إيحاء مكرراً لمختلف شئون العقائد والقيم والاعتبارات الاجتماعية وهو بذلك يطبع تفكير الإنسان فى قوالب معينة يصعب التحرر منها، فالإنسان صنعته بيئته الاجتماعية ولو نشأ فى بيئة أخرى لكان تفكيره على نمط آخر، كما سلطت هذه الدراسة الضوء على العوامل المؤدية إلى زواج القاصرات، وبيان أثر زواج القاصرات على مستوى الفرد والأسرة معاً.

5- دراسة أمل محمد محمود يوسف، زواج القاصرات بين الموروث الشعبى والاِتّجار بالبشر" رؤية تحليلية لإحدى القرى بمحافظة الفيوم" (يوسف،2017) تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على أهم الأسباب والدوافع وراء الزواج قبل السن القانونى (زواج القاصرات) سواء من المصريين أو من غير المصريين مع التركيز على أهم الآثار

المترتبة على هذا الزواج فى إحدى القرى بمحافظة الفيوم، وكيفية التصدى له من خلال المواجهة المجتمعية والتشريعية باعتبار أن زواج القاصرات أحد روافد الاِتِّجار بالبشر، وهو مشكلة مجتمعية تهدد المجتمع بكل فئاته وتمثل اعتداء صارخا على حقوق المرأة والمجتمع ككل، وقد اعتمدت الدراسة على الأسلوب الأنثروبولوجي وكذلك دراسة الحالة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الأسباب التى تؤدى إلى مثل هذا النوع من الزواج ومن أهمها انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة (الفقر)، كما لعب الموروث الثقافى دوراً مهماً فى تشكيل فكر أبناء المجتمع، وخوفهم من خطر العنوسة دفع الكثير منهم إلى هذا النوع من الزواج، كما أدى انخفاض مستوى الوعى الدينى والقانونى لدى أبناء المجتمع إلى الإقدام على هذا النوع من الزواج، كما أثبتت الدراسة أن التفكك الأسرى هو وراء زواج القاصرات، ومن ثم ينعكس ذلك على الأطفال الصغار والتخلص منهن عن طريق هذا الزواج، كما أوضحت الدراسة أن هناك اختلافا فى نسبة الزيجات من المصريين عنها بغير المصريين، وتمثل الغالبية من هذه الزيجات داخل مجتمع الدراسة زواج من الأقارب (الزواج الداخلى)- إلا أن الزواج من غير المصريين يمثل خطورة أكبر نظراً لطبيعة المشكلات التى تترتب عليه مثل (قضايا النسب- تدهور الأوضاع الصحية للمرأة – حرمانها من الأمومة – عدم استقرار الأسرة)، وقد توصلت الدراسة أيضا إلى أن هذا النوع من الزواج يعد هروباً للطفلة من الأعمال المنزلية والزراعية وما يترتب عليها من متاعب جسمانية قد لا تتحملها الطفلة.

6- دراسة مشيرة محمد العشرى، زواج القاصرات والاِتِّجار بالبشر تحليل اجتماعى من منظور ثقافة الفقر "دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية" (العشرى،2017).

هدفت هذه الدراسة إلى رصد أبعاد ظاهرة زواج القاصرات فى مصر والكشف عن العلاقة بين زواج القاصرات والاِتِّجار بالبشر والبحث فى ثقافة الفقر وتنامى ظاهرة زواج القاصرات فى مجتمع الدراسة، وهدفت أيضاً إلى الكشف عن أهم تداعيات ظاهرة زواج القاصرات والاِتِّجار بالبشر فى المجتمع، واعتمدت الباحثة على المنهج الوصفى

التحليلى لتحليل الواقع الحالى، واستنتاج أسباب المشكلة محل الدراسة من خلال البيانات التى يتم الحصول عليها من خلال المقابلات مع الحالات مجتمع البحث، والذى وصل عددها إلى 15 حالة، وتوصلت الدراسة إلى أن العوامل الاجتماعية السيئة لها تأثير كبير على ظاهرة الاِتِّجار بزواج القاصرات، ومن أشهرها التفكك الأسرى الذي تعانى منه الأسرة بسبب الفقر الشديد، وارتفاع عدد أفراد الأسرة فى الريف وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية، كما تعرضت الفتيات للأذى النفسى والجسدى والإحساس بالقهر، حيث إن الزواج لا يتم بالطريقة التى يأمرنا بها الدين الإسلامى أو أى دين آخر، فمن خلال الهيمنة الذكورية للرجل سواء كان الأب أو الزوج الذى يرغب فى شراء الفتاة كسلعة يجعلها تشعر بالقهر والظلم الاجتماعى، والإحساس بالمسئولية تجاه أسرتها بشكل كبير.

7- دراسة نهلة ناظم ياغى، ظاهرة زواج القاصرات فى ظل الأزمة السورية "دراسة ميدانية فى مدينة جرمانا " (ياغى،2018). يهدف البحث إلى التعرف على أسباب زواج القاصرات فى ظل الأزمة السورية، وكذلك التعرف على أشكال زواج القاصرات فى المجتمع السورى خلال الأزمة، والتعرف على الآثار الناجمة عن هذا الزواج على الفتاة القاصر وعلى المجتمع، مع تقديم الحلول والمقترحات التى من شأنها تخفيف انتشار هذه الظاهرة، وقد تم استخدام المنهج الوصفى التحليلى فى دراسة الظاهرة، ولتحقيق هدف البحث صممت استمارة قسمت إلى قسمين: استبانة خصائص أفراد العينة، وشملت على (12) عبارة تقيس مجموعة من المتغيرات الشخصية والديموغرافية مثل عمر القاصر عند عقد الزواج، درجة القرابة مع الزوج، المستوى التعليمى للقاصر، الحالة المهنية للقاصر، الحالة الزواجية، واستبانة حول ظاهرة تزويج القاصرات، وشملت على (20) عبارة تبين العوامل التى أدت إلى تزويج القاصرات، والآثار الناجمة عن هذا الزواج، وقد طبقت هذه الاستبانة على عينة من المتزوجات القاصرات المقيمات فى مراكز الإيواء فى مدينة جرمانا، وقد جرى اختيارها بالطريقة القصدية، وبلغ حجمها (62) امرأة، كما توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها أن

سبب زواج القاصرات فى ظل الأزمة السورية كان نتيجة للظروف القاسية التى عانت منها أسر أفراد العينة، وخاصة الظروف الأمنية والمادية والاجتماعية، منطلقين من هاجس الخوف على بناتهم من التعرض لمشكلات تمس شرفهن، وللتخفيف من الأعباء المادية وبخاصة فى العائلات ذات العدد الكبير من الأولاد، كما توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين الحالة التعليمية للزوج، والعنف الممارس على الزوجة لدى أفراد عينة الدراسة.

8- دراسة نبراس عدنان جلوب "زواج القاصرات دراسة اجتماعية ميدانية فى مدينة بغداد"(جلوب،2018)) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لظاهرة زواج القاصرات فى المجتمع العراقى، وكذلك معرفة الجوانب الإيجابية والسلبية للزواج المبكر، وأيضاً التعرف على الآثار الاجتماعية والصحية والنفسية التي يتركها الزواج المبكر على الزوجة، وقد طبقت هذه الدراسة على مجموعة من الفتيات القاصرات المتزوجات، وكان عدد العينة 50 فتاة وكانت أعمارهم تتراوح بين 11-17 عاماً، وقد استغرقت الدراسة ثلاثة أشهر، وكانت منطقة الدراسة الحسينية والشعب فى بغداد، وقد توصلت الدراسة إلى أن أغلب الزيجات (زواج القصر) تتم ما بين عمر (14-18) للفتاة وبنسب متفاوتة، وأثبتت الدراسة أن أغلبية المبحوثات يعانين من مشاكل بسبب السكن المشترك مع عائلة الزوج، كما بينت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين انخفاض مستوى تعليم الفتاة وبين الزواج المبكر، وأوضحت الدراسة بأن أغلبية المبحوثات كن يرغبن بالزواج دون أن تكون عليهن ضغوط من قبل، وأوضحت الدراسة أيضا أن للعادات والتقاليد الدور الرئيس للزواج المبكر، كما بينت الدراسة أن أغلبية المتزوجات قد تعرضن للعنف وخاصة العنف اللفظى من قبل الزوج وبنسبة 80%، كما أثبتت الدراسة أن أغلبية المبحوثات مصابات بأمراض فقر الدم وآلام الرأس.

9- دراسة إنجى خيرت حمزة، المخاطر المجتمعية لظاهرة الِاتّجار بالبشر "زواج القاصرات نموذجاً" (حمزة،2019) تتلخص أهمية الدراسة فى أنها تهتم بفئة مهمة

تمثل نواة المجتمع وهى القاصرة، وما يترتب على الظاهرة من انتشار لآثار سلبية تنعكس على المجتمع ككل، ولذلك فإن موضوع الدراسة يشكل أهمية بالغة لما يحمله من آثار على الأطفال نفسياً وصحياً واجتماعياً، وتأتى الدراسة فى إثراء حقل الدراسات التى تسلط الضوء على قضايا الإتِّجار بالبشر واستغلال الأطفال، كما تأتى أهمية الدراسة التطبيقية للكشف عن موقف عينة الدراسة واتجاهاتها نحو ظاهرة زواج القاصرات ولما للظاهرة من انعكاسات على المجتمع وعلى مستوى الفرد، وهنا تأتى أهمية الدراسة للتعرف على المشكلات الناجمة عن الزواج المبكر، والعمل على معالجتها، فضلاً عما تسفر عنه نتائج الدراسة من بيانات تفيد صانع القرار فى حماية الطفولة ورعايتها، واعتمدت هذه الدراسة على طريقة دراسة الحالة وفقاً لمنهج البحث الوصفى، حيث يقوم المنهج الوصفى بوصف ما هو كائن وتفسيره، فقد قامت الباحثة بدراسة متعمقة لعدد من الحالات قوامها عشر حالات، وأثبتت الدراسة أن أسباب زواج القاصرات يرجع إلى انتشار الفقر بكافة أنواعه الاقتصادية والاجتماعية، وأيضا هيمنة الموروثات الثقافية من عادات وتقاليد محددة، كما أثبتت الدراسة وجود علاقة بين انخفاض المستوى التعليمى وزواج القاصرات، وأكدت العديد من المؤشرات أن هناك علاقة بين قلة الوعى بخطورة زواج القاصرات وبين زواج القاصرات والآثار الاجتماعية لها، ومن أهم هذه الآثار الحرمان من التعليم، وأكدت الدراسة أيضا أن زواج الفتيات القاصرات نتيجة للسلطة الأبوية السيئة والتى أجبرت الفتاة حتى ولو لم تكن فى حقيقة الأمر أمام نفسها مجبرة لكنها فعلياً أجبرت على الزواج المبكر، وتخلى الأب عن مسئوليته تجاهها وحرمانها من أبسط حقوقها فى التعليم، وأن تعيش فترة المراهقة، ومن محاولة استكشاف شخصيتها ومنعها من كافة حقوقها الزوجية حيث رفع العبء والكلفة على الأب ضد أبنائهم.

10- دراسة هناء حسن البدرى، "زواج القاصرات بين الدين والعادات "دراسة اجتماعية ميدانية فى محكمة الاحوال الشخصية فى مدينة الديوانية" (البدرى،2020) هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة زواج

القاصرات فى المجتمع العراقى إذ يقوم اولياء الأمور بتزويج بناتهم وهن فى سن صغير لأشخاص متمكنين مادياً، وهذه الظاهرة هى نتاج التخلف وعدم مراعاة القيمة الإنسانية للفتاة حيث يجب أن نوليها الرعاية والاهتمام لتكون مؤهلة لأداء مسؤولية قيادية مهمة فى بناء الأسرة، وهذا الدور المهم تجهله التقاليد العشائرية، كما أن هناك عدد من الأسباب التى تساعد على تفشى هذه الظاهرة الخطيرة، فكثير من الدوافع تدفع الأبوين إلى رمى بناتهم إلى زواج مجهول وهذه الظاهرة كارثة اجتماعية، ففى العراق يعتبر زواج القاصرات من الظواهر المنتشرة والمتوارثة مجتمعياً خصوصاً فى الأرياف والتى من الصعب العدول عنها كونها تقليداً أزلياً دون الإحساس بأى حرج من القيام بهذا الشيء لقناعتهم بأن الدين الإسلامى لم يحدد سناً للزواج دون النظر إلى أن زواج الفتاة القاصر قد يؤثر بصورة سلبية على صحتها وأيضا على المجتمع لأنها قد لا تصلح أن تكون أماً وغير مؤهلة لتربية أطفالها الذين سوف يصبحون مثلها بعد عدة أعوام، وجاءت أهمية البحث بتناول الأسباب والآثار المؤدية إلى زواج القاصرات، وتوصلت هذه الدراسة من خلال الاستبيان الذى وزع فى محكمة الأحوال الشخصية فى مدينة الديوانية على 67 فتاة من الفتيات القاصرات المتزوجات إلى مجموعة من النتائج أبرزها: رفض فكرة الزواج المبكر فى المجتمع لما له من إمكانية تعرضها للاضطرابات النفسية. وللعادات والتقاليد دور كبير لأنها تعد من الأسباب المؤثرة تأثيراً مباشراً فى هذه الظاهرة، والزواج المبكر محكوم عليه بالفشل لأن الفتاة عند زواجها فى سن مبكر غير مؤهلة وليس لديها الخبرة فى التعامل مع المشاكل الزوجية وصعوبات الحياة بشكل عام مما يؤدى إلى فشل العلاقة الزوجية والطلاق.

11- دراسة غدير برنس عضوب، العوامل المؤدية إلى زواج القاصرات فى الأردن محافظة المفرق "الآثار السلبية والإيجابية" (عضوب،2020)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤدية إلى زواج القاصرات فى محافظة

المفرق من وجهة نظر طالبات الجامعة، كما هدفت إلى التعرف على سلبيات وإيجابيات زواج القاصرات من وجهة نظر طالبات الجامعة، تم استخدام المنهج الوصفى أسلوب المسح الاجتماعى بالعينة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها، ويتكون مجتمع الدراسة من طالبات كلية العلوم التربوية فى جامعة آل البيت وعددهم 180 من الطالبات، تم اختيارهن بطريقة العينة العشوائية البسيطة بنسبة 15% من مجموع مجتمع الدراسة، والبالغة 1213 طالبة، يدرسن فى جامعة آل البيت، وكشفت الدراسة أن أهم الدوافع الاجتماعية المؤدية لزواج القاصرات تتمثل في مشاكل الفتاة القاصر مع أسرتها، أما أبرز الدوافع الاقتصادية لزواج القاصرات فهى فقر الأسرة، ومن أهم الآثار السلبية لزواج القاصرات زيادة نسبة الطلاق، كما بينت نتائج الدراسة أن من إيجابيات زواج القاصرات التخفيف من ظاهرة العنوسة.

12- دراسة عبلة عبد الرحيم، فواز حمدان، ظاهرة زواج القاصرات وتأثرها بالطبقة الاقتصادية "دراسة وصفية نوعية" (محاسنه، العازمى،2021)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للقاصرات، كذلك التعرف على دوافع الزواج فى سن مبكر، والتعرف إلى متغيرات الوضع الاقتصادى للقاصر قبل وبعد الزواج، ومدى تأثر زواج القاصرات بالطبقة الاقتصادية من الناحية السوسيولوجية المنهجية، واستخدم الباحثان المنهج الوصفى النوعى لملاءمته أغراض وأهداف الدراسة فى تقديم الوصف والتحليل على عينة من القاصرات فى محافظة جرش، وتكونت العينة من 36 قاصراً تم اختيارهن بطريقة كرة الثلج من خلال أداة المقابلة المقننة، والتى احتوت على محورين: المحور الأول هو المعلومات الديمغرافية، والمحور الثانى مجموعة أسئلة مفتوحة، تمت مقابلتهن وتم تحليل الاستجابات ومناقشتها، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج: كان أهمها أن زواج القاصرات يعتبر ظاهرة مرتبطة بالطبقة الاقتصادية الدنيا (العاملة، الفقيرة) وذلك من منطلق عدة إجابات، حيث جاء الترتيب الأول في أن معظم المتزوجات القاصرات من أسر بلغ دخلها أقل من (500) دينار أردنى، الوضع الاقتصادى السيئ للأسرة جاء كثانى أهم دافع لزواج القاصرات،

ولتحسين الوضع المعيشى، وفى المرتبة الثالثة جاء من أجبرن على زواج بسن مبكرة من قبل الأسرة.

13- دراسة ندى نبيل أحمد، آليات الحماية الاجتماعية للقاصرات من الزواج المبكر "دراسة حالة"(أحمد،2021) هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسباب الدافعة للزواج المبكر من القاصرات، وكذلك التعرف على التداعيات الاجتماعية والنفسية والصحية للزواج المبكر للقاصرات، وتقديم حلول مقترحة للتخفيف من حدة انتشار ظاهرة الزواج المبكر، واستخدمت الدراسة دليل دراسة الحالة لعدد 10 من المتزوجات مبكراً قبل بلوغ الثامنة عشر، وأثبتت الدراسة أن الجهل وعدم الوعى والالتزام بالعادات والتقاليد، وكذلك الخوف من العنوسة من أهم الأسباب الدافعة لزيادة معدلات الزواج المبكر للقاصرات، وأكدت الدراسة على ضرورة تسهيل وتبسيط إجراءات الحصول على سبل وخدمات وسياسات الحماية الاجتماعية لكل المتضررين من الزواج المبكر، وأوضحت الدراسة أن التفكك الأسرى وزيادة معدلات الطلاق من أهم الانعكاسات الاجتماعية للزواج المبكر عند القاصرات، كما أثبتت الدراسة أن وجود أمراض تناسلية وفقر دم وأنيميا فضلاً عن وجود تشوهات فى الأجنة من أكثر الآثار الصحية المتكررة لدى القاصرات اللاتى تزوجن مبكراً، كما توصلت الدراسة إلى أن الاكتئاب يعتبر من أكثر الأمراض النفسية التى لحقت بمعظم المتزوجات مبكراً من القاصرات.

14- دراسة أمل صالح سعد راجح، زواج القاصرات فى المجتمع اليمنى "الأسباب والآثار" دراسة سوسيولوجية لآراء عينة من الشباب (راجح،2021) يهدف البحث إلى رصد ظاهرة زواج القاصرات فى المجتمع اليمنى من معرفة أسباب هذه الظاهرة وبروزها فى المجتمع اليمنى من الدراسات التى أجريت عن هذه الظاهرة فى المجتمع اليمنى والعربى، وأيضا معرفة الآثار المترتبة على ظاهرة زواج القاصرات التى تعود على الفتاة القاصر، كذلك تقييم اتجاهات بعض الشباب حول ظاهرة زواج القاصرات من حيث: مدى معرفتهم بالظاهرة وتأييدهم أو رفضهم لها، واعتمد البحث على المنهج الوصفى التحليلى كما اعتمد على المسح الاجتماعى بالعينة، وذلك لاستقصاء آراء

بعض الشباب واتجاهاتهم حول الزواج، ومن أهم الفرضيات التى اعتمدت عليها الباحثة فى البحث، البحث فى تأثير المستوى التعليمى للشباب وآرائهم نحو زواج القاصرات، وتفاوت تأييد زواج القاصرات بين الشباب تبعاً للمحافظات، وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، منها ارتباط أسباب حدوث زواج القاصرات بالفقر، والظروف الاقتصادية التى ترهق كاهل الأسرة، مما يؤدى إلى تزويج بناتهم فى سن مبكرة، وكذا بالعادات والتقاليد التى ترغب فى هذا الزواج، كما توصل البحث إلى أن هناك آثاراً مختلفة تعود على الفتاة، منها حرمان الفتاة القاصر من التمتع بطفولتها، وتحملها المسؤولية فى سن مبكرة.

15- دراسة حيدر جواد كاظم، زواج القاصرات الأسباب والآثار "دراسة ميدانية فى مدينة البصرة".(كاظم،2022) تهدف الدراسة إلى تحليل حالات زواج القاصرات فى مدينة البصرة والكشف عن بعض الحقائق وفقاً لما يلى: التعرف على معدل ظاهرة زواج القاصرات فى مدينة البصرة، وتحديد أهم الأسباب التى أدت إلى حدوث ظاهرة زواج القاصرات فى مجتمع الدراسة، ومعرفة آثار هذه الظاهرة وتأثيراتها المختلفة على المتزوجات فى مجتمع الدراسة، واعتمدت الدراسة على مراجعة محاكم الاحوال الشخصية فى مدينة البصرة لجمع البيانات فى الدراسة الميدانية، ولكى تغطى الدراسة الميدانية حالات زواج القاصرات فقد تم توزيع 634 استمارة استبيان على المبحوثات وبنسبة 10 من إجمالى حالات زواج القاصرات والبالغة 6341 حالة زواج حسب البيانات المسجلة فى محاكم الأحوال الشخصية في مدينة البصرة عام 2021، وقد اعتمدت الدراسة على 622 استمارة، فى ظل عدم توفر البيانات عن 12 استمارة، والتى توزعت بين 7 حالات عدم الدقة فى تعبئة الاستمارة بالبيانات المطلوبة، ورفضت خمس حالات ملء الاستمارة بالبيانات، وقد توصلت الدراسة لعدد من النتائج من أهمها أنه قد تبين أن الأسباب الاجتماعية قد تصدرت المرتبة الأولى بعدد 292 حالة بنسبة 46,9%، بينما تصدر سبب (العادات والتقاليد) المرتبة الأولى ضمن الأسباب الاجتماعية وبعدد 221 حالة بنسبة 75,7%، كما كان لزواج القاصرات آثار اجتماعية وصحية أثرت على المرأة والمجتمع بصورة واضحة وكبيرة، وقد تصدر

العنف المرتبة الأولى بعدد 415 حالة وبنسبة 46,3% من إجمالي آثار زواج القاصرات، بينما كان للعنف (اللفظى) المرتبة الأعلى ضمن أنواع العنف وبعدد 186 حالة بنسبة 44,8% من المجموع الكلى لحالات العنف.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

1- دراسة Cisse Ibrahima & Iknane Akoryالزواج المبكر والصحة الإنجابية وحقوق الإنسان فى تركيا.(Ibrahima,Akory,2008) تحلل هذه الدراسة اتجاهات الزواج المبكر في تركيا على مدى 30 عاما من عام 1978 إلى عام 2008، والعوامل المرتبطة بالزواج المبكر، استنادا إلى بيانات من مسح الخصوبة التركي لعام 1978 وعام 2008، توصلت الدراسة إلى الآتى: انخفضت نسبة جميع النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاما اللائي تزوجن قبل سن 18 عاما من 38٪ في عام 1978 إلى 14٪ في عام 2008. بالنسبة للنساء المتزوجات من أي وقت مضى اللواتي تتراوح أعمارهن بين 20 و 24 عاما، كما توصلت الدراسة إلى عوامل الخطر للمتغيرات التفسيرية الشائعة مثل المستوى التعليمي للمرأة ومكان إقامة الطفولة ونوع مكان الإقامة والمنطقة والفجوة العمرية الزوجية، باستخدام تحليل الانحدار اللوجستي، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن الفتيات يواجهن مشكلة فى التأقلم مع الحياة الزوجية سواء فى الأعمال المنزلية أو العلاقة الجسدية مع الزوج مما يترك آثارا نفسية على الفتاة تؤدى إلى الطلاق، كما تبرز الدراسة زيادة تعليم المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة كخطوات أساسية للتعامل مع مشكلة الزواج المبكر والقضاء على زواج الأطفال.

2- دراسة Muazzam Nasrullah زواج الفتيات والأطفال وارتباطه باعتلال ووفيات الأطفال دون سن الخامسة "عينة من باكستان".(Nasrullah,2014) تهدف هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين زواج الأطفال (قبل سن 18 عام) واعتلال ووفيات الأطفال دون سن الخامسة في باكستان بما يتجاوز تلك التي تعزى إلى الضعف الاجتماعي، اقتصرت الدراسة على بيانات المسح الرصدي المستعرض

التمثيلي الوطني من المسح الديموغرافي والصحي الباكستاني، 2006–2007 على الأطفال، التي أبلغت عنها النساء المتزوجات الذين تتراوح أعمارهن بين 15 و 17 عاما لتحديد الاختلافات في الأمراض المعدية، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من الأمراض، مثل (الإسهال، عدوى الجهاز التنفسي الحادة، التهاب المفاصل الروماتيزم الرئوي مع الحمى)، ووفيات الرضع، وانخفاض الوزن عند الولادة في سن مبكرة مقابل البالغين عند الزواج، تم تقييم الارتباطات بين زواج الأطفال ووفيات واعتلال الأطفال عن طريق حساب نماذج الانحدار اللوجستي المعدلة أو باستخدام نماذج الانحدار اللوجستي بعد التحكم في التركيبة السكانية للأمهات والأطفال، وأثبتت نتائج الدراسة أن الأغلبية (74.5٪) من الولادات من أمهات تقل أعمارهن عن 18 عاما، زاد الزواج قبل سن 18 عاما من احتمال حدوث إسهال حديث بين الأطفال المولودين لأمهات شابات، وعلى الرغم من أن زواج الأطفال الأمهات يرتبط بوفيات الرضع ووفيات الأطفال دون سن الخامسة في نماذج غير معدلة، فقد تم فقدان الارتباط في النماذج المعدلة، لم تجد علاقة بين زواج الطفلة والرضع ذوي الوزن المنخفض عند الولادة، ويزيد زواج الفتيات والأطفال من احتمال حدوث إسهال حديث بين الأطفال المولودين لأمهات صغيرات.

3- دراسة Doris Adjei (الفقر والزواج المبكر بين النساء فى غانا) (Adjei,2015) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب العامة للزواج المبكر وتأثيره على صحة المرأة، كذلك الكشف عن تأثير كل من التعليم والرفاهية العامة للقاصرات المتزوجات فى سن صغير فى منطقة غانا، وتم الكشف عن أن الفقر والهجرة بين الشمال والجنوب فى هذه الدراسة وكانت بمثابة القيود المفروضة على تنمية المرأة، وتم استخدام المنهج الكيفى لفهم أفضل لمشكلة البحث، فقد اعتمد الباحث على تصميم دراسة الظاهرة وطريقة البحث القائمة على جمع البيانات الأولية من الاستبيان شبه المنظم الذى يتم إعطاءه للمشاركين، حيث أجريت هذه الدراسة على 25 مقابلة فردية من الفتيات اللاتى تزوجن مبكراً، وتم استخدام التحليل الموضوعى لمناقشة

نتائج الدراسة، توصلت الدراسة إلى أن ضحايا الزواج المبكر معرضون دائماً لزعزعة الاستقرار الزوجى وتدهور الصحة، وكذلك أيضا سوء المعيشة المستدامة والعنف القائم بين الزوجين تتم ممارسته فى وقت مبكر مما يؤثر سلباً على صحة المرأة، كذلك بينت الدراسة أن الهجرة كانت عاملاً هاماً ساعد فى انتشار ظاهرة زواج القاصرات.

4- دراسة Tahera Ahmedزواج القاصرات حلقة نقاشية(Ahmed,2015)

تركز هذه الدراسة على الاهتمام بقضية زواج القاصرات وخاصة فى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، حيث لا يزال زواج القاصرات يمثل مشكلة كبيرة فى العديد من هذه البلدان النامية، حيث تضع هذه الدراسة البرامج والعواقب والتوصيات المختلفة بشأن الحد من زواج القاصرات، ومن أهم العواقب التى تتعرض لها الفتيات من تأثير الزواج المبكر عليهم خطر الحمل المبكر مع ظروف تهدد الحياة، وعادة ما يكون لديها معدلات وفيات واعتلال عالية للأمهات، ومن المرجح أن تموت الفتيات الحوامل اللواتى تتراوح أعمارهن بين 14 و18 عاما أثناء الولادة أكثر من النساء فى العشرينيات من العمر، ويرجع ذلك إلى عدم النضج البدنى، حيث لا يتم تطوير الحوض وقناة الولادة بشكل كامل بسبب المخاض المطول، ويصبح العديد من الفتيات ضحايا لأمراض مثل ناسور الولادة، كما أنهن يعانين من سلس البول وإفرازات البراز التى تنبعث منها رائحة كريهة مما يجعل الفتيات منبوذات اجتماعياً، كذلك انخفاض مستوى التعليم للفتيات، وخاصة التعليم الثانوي ومستويات الفقر المرتفعة بشكل عام، كما تفقد الفتيات الفرصة لاختيار شريكهن فى الحياة بحرية، وفرصة تجهيز أنفسهن بالمهارات الحياتية، كما أن الفتاة تصبح أما لطفل قبل أن يكون جسدها وعقلها مستعدين لهذه التجربة، كما تقترح هذه الدراسة أن تقوم كل بلد بوضع أهدافها الخاصة بها فى مدة قصيرة أو طويلة الأجل لتحقيق انخفاض كبير فى زواج القاصرات.

5- دراسة Aditi Wahia, Kristen L. Zaleski" التجربة الحية لزواج الأطفال فى الولايات المتحدة" (Wahia,Zaleski,2019)

على الرغم من الدعوات الدولية والمحلية إلى إنهاء زواج الأطفال فإن هناك 48 ولاية أمريكية تسمح بزواج القاصرين الذين تقل أعمارهم عن 18 عاما اعتبارا من أغسطس 2018, ولكن في الدول النامية يرتبط زواج الأطفال بمجموعة واسعة من النتائج الاقتصادية والصحية والعقلية الضارة، ومع ذلك لم يتم إجراء سوى القليل من الأبحاث لفهم آثاره على الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة، فهذه الدراسة هي الأولى من نوعها التي تجري مقابلات مع البالغين الذين تزوجوا وهم أطفال في الولايات المتحدة، للتحقيق في أسباب حدوث الزيجات، وفهم تجارب الأطفال الأمريكيين المتزوجين نوعياً، وتم تطبيق استبيان على 21 مشاركاً (20 أنثى ورجل واحد) لإكمال استبيان عبر الإنترنت وإجراء مقابلات معهم عبر الهاتف، وتوصلت هذه الدراسة إلى تعرض القاصرات إلى الإيذاء العاطفي أثناء زواجهن وكذلك الحمل غير المرغوب فيه أو غير المخطط له،كما تظهر هذه الدراسة بعض قضايا العدالة الاجتماعية المهمة المتعلقة بالموافقة والاختلافات النوعية المتأصلة في اتخاذ قرار الزواج أثناء الطفولة، والجدير بالذكر أن هذه الدراسة لم تجد أن الحمل كان هو السبب في زواج معظم المشاركين كقاصرين، كما توصلت الدراسة إلى أن القاصرات يطلقن بشكل متكرر أكثر من أولئك الذين يتزوجن كبالغين.

ثالثاً: موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة العربية والأجنبية نجد تنوع هذه الدراسات فى دراسة ظاهرة زواج القاصرات فبعضها ركز على زواج القاصرات وتأثرها بالطبقة الاقتصادية والبعض الآخر ركز على أزمة زواج القاصرات بحدوث بعض الأزمات داخل المجتمع وتأثيرها على هذه الظاهرة، كما ركزت بعض الدراسات على آليات الحماية الاجتماعية للقاصرات من الزواج المبكر، والبعض الآخر ركز على المخاطر المجتمعية لظاهرة زواج القاصرات.

ومن حيث أهداف الدراسات السابقة، فقد سعت بعض الدراسات إلى إبراز أهم الأسباب المتعلقة بظاهرة زواج القاصرات سواء كانت أسبابا اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، والبعض الآخر ركز على الآثار المترتبة على زواج القاصرات منها الطلاق والمشكلات الصحية التى تعانى منها المتزوجات وعدم التحاقهن بمراحل التعليم المختلفة، والبعض الآخر ركز على الناحية القانونية والتشريعية لظاهرة زواج القاصرات، وقد اتفقت الدراسة الحالية مع هذه الأهداف ولكنها تنوعت بالبحث حول أهم الأسباب والتداعيات لظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الاِتِّجار بالبشر، كذلك التركيز على أهم الآثار المترتبة على ظاهرة زواج القاصرات.

ومن حيث الرؤى النظرية فقد تنوعت الدراسات السابقة العربية والأجنبية من حيث استخدامات النظريات المختلفة لتفسير ظاهرة زواج القاصرات ما بين الاعتماد على نظرية الدور ونظرية التشيؤ ونظرية التبادل والنظرية النسوية ونظرية الأنومى ونظرية ثقافة الفقر ونظرية التفاعلية الرمزية، أما الدراسة الحالة فقد اعتمدت على اتجاهين لتفسير ظاهرة زواج القاصرات، ويضم الاتجاه الأول نظرية التشيؤ ونظرية الحرمان النسبى، أما الاتجاه الثاني فيضم النظرية النسوية وتفسيرها لظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الاِتِّجار بالبشر.

ومن حيث الرؤى المنهجية فقد تنوعت الدراسات من حيث استخدامات المنهج المختلفة فبعض الدراسات اعتمد على دليل دراسة الحالة والبعض الآخر اعتمد على

الاستبيانات المختلفة والبعض الآخر قام بمراجعة محاكم الأحوال الشخصية لجمع البيانات فى الدراسة الميدانية، وبعض من الدراسات اعتمد على الأسلوب الأنثروبولوجي وكذلك دراسة الحالة، واعتمدت بعض الدراسات على المسح الاجتماعى بالعينة وذلك لاستقصاء آراء بعض الشباب واتجاهاتهم حول ظاهرة زواج القاصرات، أما الدراسة الحالية فقد استعانت بدليل دراسة الحالة وذلك بالتطبيق على خمس عشرة فتاة ممن تزوجن مبكراً قبل سن ال18 عاما.

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة حول موضوع الدراسة يمكن استخلاص مجموعة من الملاحظات التالية:

1- أكدت الدراسات السابقة على أن من أهم أسباب زواج القاصرات هو تدنى مستوى المعيشة لرب الأسرة وتدنى تعليم كل من الأب والأم وهروب الفتاة من قسوة الأب عليها وتخليه عن مسئوليتها وحرمانها من أبسط حقوقها فى التعليم أو أن تعيش فترة مراهقتها.

2- بينما أشارت الدراسات السابقة إلى أن من النتائج المترتبة على زواج القاصرات هي تعرض الفتاة لمشاكل صحية من ضمنها العقم وفقد الأجنة والوفاة.

3- لقد تنوعت الدراسات السابقة فى استخدام المناهج والأدوات والأطر النظرية المختلفة، هذا إلى جانب تعدد وتنوع التخصصات البحثية من التخصصات التالية (علم الاجتماع والنفس، السياسة والإعلام)

4- أشارت الدراسات إلى أن هناك قلة فى مجال الدراسات التى تحاول وضع تصور تخطيطى لمواجهة ظاهرة زواج القاصرات.

سابعاً: الإطار النظرى للدراسة

تواجه العقلانية المعاصرة جملة من الصعوبات تكاد تعصف بها وبالأسس التاريخية التى انبنت عليها، بحيث تأتى على كل منجزاتها النظرية والعملية، ويمكن القول فى هذا السياق إن العقلانية قد وقعت ضحية المطالب العملية التى فرضتها المنظومة الاقتصادية الاجتماعية الرأسمالية، وآلت بها إلى أن تتحول عن أهدافها

الأساسية الأولية المتمثلة فى عقلانية قيمية تسعى إلى تحرير الإنسان من كل ما يعوق إمكاناته الذاتية، إلى عقلانية مفرطة فى النزعة الأداتية، أى أن يتحول العقل عن أهدافه القيمية المعيارية إلى عقل حسابى إجرائى فى خدمة منظومات الهيمنة وإعادة إنتاج استلاب الإنسان (Mohammed,Saher,2015,pp117-118)، فلقد تناولت الدراسة ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الاِتِّجار بالبشر من خلال عملية البيع والشراء والاِتِّجار بهم كسلعة.

وقد تم ذلك من خلال اتجاهين:-

- **الأول:** من خلال رضا بعض القاصرات ببيعهن من خلال بعض الوسطاء سواء كان عن طريق الآباء أو بعض السماسرة.
- **الثاني:** يكون بالإكراه وعدم موافقة القاصر نفسها.

وقد يتم تفسير ذلك من خلال ما يلى :-

الاتجاه الأول فى تفسير تلك الظاهرة هو رضا القاصر نفسها وسعادتها بذلك الزواج وهو ما يطلق عليه مسمى " **زواج الصفقة**"، ويمكن أن يفسر من خلال مفهوم التشيؤ **reification** حيث تكمن إسهامات لوكاتش فى النظرية الاجتماعية مشيراً به إلى اتساع نطاق تقديس السلع **Commodity Fetishism**، أو ما يسمى الولع الشديد بالسلع لتشمل الوعى الإنسانى والمجتمع، كما وضع لوكاتش تعريفاً للتشيؤ بقولة إن "العلاقات بين الناس تأخذ شكل أو طابع العلاقات بين الأشياء، إذ تبتعد عن الطبيعة الأساسية للعلاقات بين الأفراد"، كما يحلل لوكاتش نظرية التشيؤ فيرى أنها مرتبطة بمنطق التبادل السلعى بين الناس ويتم التعامل مع الناس من خلال سلعة، وتصبح هذه الطريقة هى قاموس الحياة اليومية، وهكذا تتحول العلاقات الإنسانية القائمة بين الناس إلى أشياء فتتحول القيم الإنسانية إلى قيم سلعية، وتتحول العلاقات البشرية إلى أشياء بسبب السلعة، ومن هنا فقد انتقد لوكاتش النزعة الشيئية التى سيطرت على الثقافة الرأسمالية **Capitalist Culture** بالرغم من عدم وضوح النظام الرأسمالى

داخل المجتمع المصرى، حيث يتم فيه إدراك وفهم المجتمع على أنه حقيقة مادية (العشرى،2017، ص ص 1041-1042)

كما أن ظاهرة التشيؤ قائمة فى جوهر الاقتصاد الرأسمالى المؤسس على الشكل السلعى للتبادل، وبهذا فإن التشيؤ هو بنية كلية شاملة للمجتمعات الرأسمالية المتقدمة، وهو يضع هذه الأطروحة على النحو التالى "بإمكاننا أن نكتشف فى بنية العلاقات التجارية النموذج الشامل لكل أشكال الموضوعية ولكل أشكال الذاتية المقابلة لها فى المجتمع البرجوازى"، وبذلك فإن التشيؤ عند لوكاتش يماثل فى دلالته كثيراً دلالة العقلانية عند فيبر حيث يعرف بكونه تغيراً وحركة نحو التغير والتحول، ولكن هذا التغير لا يؤدى بالضرورة إلى مزيد من العقلنة ولكن إلى مزيد من حضور الأشياء، أو بتعبير آخر هو تحول فى الفكر والممارسة يؤدى إلى ضرب من العقلانية تحول كل الظواهر إلى أشياء، فالتشيؤ بهذا المعنى هو التحول إلى شيء، وهذا الضرب من العقلانية التشيئية قادر على اختراق جميع مستويات العلاقات البشرية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقيمية، ناهيك عن العلاقات الاقتصادية المباشرة والطبقية غير المباشرة، وفى تماثل مستمر مع المنهج الفيبرى فى نقد العقلانية فإن جورج لوكاتش يتوجه بنقد جذرى لظاهرة التشيؤ ليؤكد أن هذه الصيرورة التشيئية التى تعصف بكل شئ ستأتى على الإنسان نفسه فى نهاية المطاف، ومن منطلق ماركسى على مستوى المنهج والرؤية النظرية يشدد لوكاتش على مسألة العقلنة المنظمة للعمل، فالعامل الواقع تحت نير العقلنة الأداتية أضحى وبحكم عطالة وضعه الأنطولوجى والطبقى فى أن كائناً مشيئاً، واختزل كيانه كله فى آلة، وفى تدليله على هذا الأمر يستدعى لوكاتش التحاليل الماركسية حول صنمية السلعة التى تؤدى إلى اغتراب الإنسان كما هو معروف فى تحليل ماركس الشهيرة، وبقول آخر يستند التشيؤ على آليات البنية الأساسية التجارية للسلع فهى "تستند على واقعة أن صلات البشر وعلاقاتهم تأخذ طابعاً شيئياً، وعلى هذا النحو تأخذ صفة موضوعية زائفة تخفى، بحكم

نسق قوانينها الذاتية الصارمة والمنغلقة على نفسها كلياً فى الظاهر، كل ماهيته الأساسية: العلاقات بين البشر"(Mohammed,Saher,2015,pp122-123)

وفى مقابل هذا الضرب الموضوعى من التشيؤ يوجد هناك ضرب مواز هو التشيؤ الذاتى حيث يتم التجريد هنا على مستوى الإنسان العامل نفسه، إذ يفقد العامل على منوال السلع خصائصه الفردية ليصبح بدوره كماً صرفاً يقسم فيه العمل ويجزأ على مدار الزمان بهدف تحصيل منتوج متنامى باستمرار، وهذا الأمر يضعه لوكاتش على النحو التالي: "ذاتياً يتموضع النشاط الإنسانى على مستوى الذات بالنسبة لذاتها، ليغدو سلعة تخضع للموضوعية وغريبة عن الإنسان نفسه وتصبح قوانين اجتماعية طبيعية، كما ينبغى عليها فى نفس المقام أن تنجز مهامها بصرف النظر عن البشر، بحيث يصبح كل منتوج موجه لإشباع الحاجات إلى شيء سلعى"، وهذا ما يقوله ماركس نفسه فى كتابه (رأس المال) :"إن ما يسم الحقبة الرأسمالية هو أن قوة العمل تأخذ بالنسبة للعامل شكل سلعة خاصة به(Mohammed,Saher,2015,p-123)

ويشير لوكاتش إلى تحويل علاقة الزواج الإنسانية إلى علاقات شيئية، حيث إن النظام الرأسمالى أخضع عملية الزواج للنفع والثروة، فالزواج إما رغبة فى ارتقاء منصب مرموق أو صفقة مالية هائلة، فيتم عندها تفكيك جميع الصلات الطبيعية لرابط الزواج، وتصبح قيمة الزواج مرتكزة على دعائم الخصومة والعداء والإذلال، كما أصبحت حرية المرأة قيمة غير مصرح بها، بل هى أداة لتحقيق أهداف عليا، وهنا تشيأت المرأة، ومن ثم تشيأت أحد أهم العلاقات الإنسانية، فيذكر فى مؤلفه (الأدب والفلسفة والوعى الطبقى) قائلاً: **واقع الرأسمالية تجعل من الزواج مؤسسة مالية خالصة، إن هذا الواقع يقود غالبية الطبقة البرجوازية إلى المراوغة والرياء، ويضاف إلى ذلك أن الزواج كشكل من العلاقة الغرامية يؤول به الحال إلى الفشل، على وجه التحديد بسبب تشييئه الاقتصادى القانونى،** لذلك فإن التطور الاقتصادى كان العامل الأبرز لإضفاء طابع التفكيك والتشييء ليس فقط فى زواج القاصرات، بل شمل أيضا كافة جوانب الحياة. (كمال،2022،ص ص 219-220)

وفى ذات السياق يتحدث **ماركوز** عن دور التشيؤ الذى يجعل من علاقات الناس خاضعة لمعيار الأشياء والسلع، فمتى تجسد هذا الغرض تضاءلت أبعاد وجود الإنسان، ليحل التشيؤ الموقع الرئيس فى تحديد العلاقات العامة بين الأفراد، مما يزيد من اتساع الهوة بين الإنسان وذاته ومجتمعه. (عبد اللطيف،2015، ص 66)

من هنا يتضح لنا أن التشيؤ ظاهرة عامة تتحكم فى الوعى الإنسانى، ويصبح الإنسان من خلالها مثله مثل أى شيء، وتقاس قيمته بما ينتجه من سلع، وبناء على ذلك يشعر الإنسان بالاغتراب عن ذاته، كذلك أصبحت العلاقات الاقتصادية هى التى تتحكم فى مجالات الحياة حتى المجالات الاجتماعية والعلاقات الإنسانية. (عبد الرازق،2019،ص 218)

يضاف إلى ذلك **نظرية الحرمان النسبى عند " تاونسيند** " حيث يرى مفهوم الحاجة هو مفهوم يحدد اجتماعياً وأنه بإمكان كل فرد إعداد قائمة باحتياجاته المتعارف عليها فى مجتمعه، وعندما يصل إلى ضرورة تحديد بعض الأولويات على سلم هذه الاحتياجات نتيجة لانخفاض الدخل فهو إذن يعانى من الحرمان النسبى، وقد أكد "**تاونسيند**" على ضرورة قياس الحرمان مادياً واجتماعياً من خلال المشاركة فى العادات اليومية وممارسات وقت الفراغ(الحوتى،2016، ص 190)

وتنطلق النظرية أيضا من مبدأ أن اختلاف توقعاتنا حول شأن ما نشعر به إلى أننا نستحقه عن إنجازاتنا الواقعية يولد إحباطاً، وفى الحالات التى تقل فيها إنجازاتنا عن توقعاتنا بكثير يكون الحرمان النسبى على أشده ويؤدى إلى حالة من الضيق الجمعى، فبعض الجماعات من حيث المستوى الاقتصادي أفضل من جماعات أخرى، وهذا يؤدى إلى الشعور بالحرمان بين أعضاء الجماعات ذات المستوى الاقتصادي الأقل، وهذا ما يؤدى إلى إحداث تنافر من أعضاء الجماعات الأقل وضعاً من الناحية الاقتصادية، وقد يكون ذلك سبباً فى التعصب، ويؤدى الحرمان النسبى إلى الخصومة بين الجماعات حينما يشعر الأشخاص بحافز إلى تحقيق موضوع قيمى معين لا يتوافر لديهم، وذلك بمقارنة أنفسهم ببعض الجماعات الأخرى التى تمتلك هذا

الموضوع، ويشعرون أن فى مقدورهم تحقيقه، إلا أن الظروف لا تساعدهم. (الديب، رضوان،2021، ص 112)

وإذا كانت الجريمة ترتبط بالفقر إلى حد كبير، فإنها تقترن أيضا بالحرمان النسبى–وهو أحد مظاهر الفقر– فى كثير من فرص الحياة الغذائية والتعليمية والمهنية والصحية، وحينما يعجز الفقراء عن إشباع هذه الاحتياجات نتيجة عدم قدرة الفرد على تحقيق الموازنة بين الدخل والإنفاق، حيث الارتفاع الدائم فى الأسعار دون أن يقابله ارتفاع مواز فى الدخل، ومن ثم يصبح الفرد سواء من الشريحة الوسطى أو من الشريحة الدنيا عاجزاً عن إشباع حاجاته الأساسية فإن الحرمان قد يقوده إلى طريق الجريمة والانحراف. (الحوتى،2017، ص 193)

أما الاتجاه الآخر:– وهو عدم رضا القاصر بالزواج أو ما يطلق عليه اسم **الزواج القسرى** فيمكن تفسيره من خلال منطلق اللامساواة وسياسة التمييز ضد المرأة : يركز فيه **المدخل النسوى Feminist Approach** لزواج القاصرات على نتائج التقسيم الاجتماعى للنوع **Gender** والتكاليف المجتمعية لزواج القاصرات وتناقضات واقع المجتمع وهى تناقضات فى الثقافة غير المتكافئة، وزيادة نسبة مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادي غير الرسمى وسياسة التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة، وأيضا الضغوط التى تتعرض لها الإناث للزواج المبكر، فالمدخل النسوى عند قيامة بتفسير ظاهرة زواج القاصرات يبدأ من اللامساواة القائمة على أساس النوع والتمييز داخل الأسرة وسوق العمل والنظام السياسى، ومن شأن ذلك كلة إعاقة المرأة عن أداء دورها التنموى وجعلها أكثر عرضة للفقر بالمقارنة بالرجل، وأن الحركة النسوية الراديكالية تعتبر أن الأبوية هى المفتاح الحقيقى لفهم البناءات الاجتماعية، حيث إن سيادة الذكور على النساء هى الأقدم والشكل السائد للهيمنة، وكل الأشكال الأخرى للاستغلال والاضطهاد هى نابعة من هيمنة الذكور على الإناث، فكل الرجال تضطهد النساء، ولذا فالعلاقات الأبوية هى

ذات طبيعة عالمية وأساسية، كما أن إحدى رائدات النسوية الراديكالية **كات ميلت Kate Millett** ترى أن الأبوية تحدث بسبب تحكم الذكور فى الأفكار والثقافة والقيم، وفى الواقع أنها اتجهت إلى تفسير النظام الأبوى من خلال ممارسة سلطة الأب المطلقة التى يكون هناك صعوبة فى إشباعها.(العشرى،2017،ص 1043،)

فالنظام الأبوي متغير تاريخياً أيضا، مما ينتج تسلسلاً هرمياً لتقسيمات غير متجانسة التي تمنح امتيازات للرجال كمجموعة وتستغل النساء كمجموعة، وأنه يبني الممارسات الاجتماعية التي يمثلها على أنها طبيعية وعالمية والتي تعززها مؤسساته وطقوسه المنظمة (مثل الزواج) ككل، وينظم النظام الأبوي الاختلاف من خلال وضع الرجال في معارضة هرمية للمرأة وبشكل تفاضلي فيما يتعلق بالهياكل الأخرى، مثل العرق أو الطبقة، ويعتمد نجاحها المستمر على الحفاظ على أنظمة الاختلاف وكذلك على مجموعة من القوى المادية، وأنها مجموعة لا تختلف عبر الحدود الوطنية فحسب، بل تتجلى أيضا بشكل مختلف عبر الحدود العرقية والطبقية داخل الأمم، على سبيل المثال يختلف النظام الأبوي في الثقافة الأمريكية الأفريقية اختلافاً كبيراً عن النظام الأبوي في المجموعات الأخرى في المجتمع الأمريكي، على الرغم من أن كل مجموعة تشترك في فهم معين للعلاقات الهرمية بين الرجال والنساء، فإن العلاقة التاريخية للرجال الأمريكيين من أصل أفريقي بالنساء الأمريكيات من أصل أفريقي تختلف اختلافاً كبيراً عن العلاقة التاريخية بين الأمريكيين الأنجلو أوروبيين بين الأمريكيين من أصل أفريقي، وهي مجموعة عانت على نطاق واسع من سياسات وممارسات تفوق البيض، وحل التضامن كمجموعة "عنصرية" في كثير من الأحيان محل الانقسامات غير المتكافئة القائمة على نوع الجنس، هذا لا يعني أن العلاقات الأبوية غير موجودة بين الأمريكيين من أصل أفريقي، ولكنها تجلت بشكل مختلف بين المجموعات العرقية والإثنية نتيجة للضرورة التاريخية، ومن المثير للاهتمام أن العنصرية ظهرت أحيانا فيما يتعلق بانتقادات الرجال الأمريكيين من أصل أفريقي لعدم

كونهم أبويين بما فيه الكفاية بالمعايير الأوروبية الأمريكية ككل، كما ينتج النظام الأبوي آثاراً هيكلية تضع الرجال بشكل مختلف عن النساء ومع بعضهم بعضا وفقا للتاريخ.(Ingraham,1994,p.206)

كما اعتمدت الدراسة هنا على اشتقاق مفهوم **الزواج القسرى** على أنه نوع من العبودية الجديدة يرتبط بسيطرة الرجال على النساء، وضعف النساء وقلة حيلتهن فى سياق الثقافة السائدة، وضعف التشريعات التى تحمى المرأة، وأساليب التحايل المختلفة التى تستخدم لتحقيق هذا النوع من الزواج، كما تؤكد الدراسات التى تجرى على نساء تعرضن لخبرة الزواج القسرى عبر الإتِّجار بالبشر على عدد من المتغيرات على المستويين العام والخاص، فثمة مظاهر على المستويين: كعدم المساواة الاقتصادية، والتمييز ضد النوع، وازدهار سوق الإتِّجار بالنساء وحجم التربح الذى يجنى منه، وصور التداخل بين تجارة الجنس والزواج، كما تؤكد الدراسات هنا على أن الزواج من خلال الإتِّجار بالبشر ليس شكلاً من أشكال الهجرة بقدر ما هو صور منحرفة من السلوك لخلق سوق جديدة للاتجار بالنساء وبالجنس، فالهجرة هى نوع من الانتقال الطوعى الحر، فى حين أن عملية نقل النساء لاستخدامهن كعاملات فى أسواق الدعارة أو لتزويجهن من أثرياء يعد نوعاً من القسر الذى يتعارض مع القوانين والمبادئ العامة للأخلاق، أو هو نوع من الهجرة القسرية، ورغم هذا التمييز فإن عملية الإتِّجار بالبشر لا تنفصل عن عمليات الهجرة، فثمة علاقة بينهما تنبع من فكرة الانتقال خارج نطاق المجتمع وعلاقته بمحاولة الثراء المادي أو بالحصول على مكاسب لا يستطيع الفرد أن يحصل عليها داخل مجتمعه المحلى، بصرف النظر –بالفعل– عن صدق أو زيف هذه المقولة.(زايد،2011،ص119)

لذا توصلت الدراسة إلى العديد من المقولات النظرية وهى :-

1. أن المرأة فى المجتمع الرأسمالي ينظر إليها وكأنها سلعة تباع وتشترى.
2. أن قهر المرأة يرجع إلى هيمنة الذكور على الإناث فى المجتمعات العربية، وهذا يرجع إلى الثقافة السائدة فى تلك المجتمعات.
3. الحرمان النسبى-وهو أحد مظاهر الفقر- فى كثير من فرص الحياة الغذائية والتعليمية والمهنية والصحية.
4. الزواج القسرى نوع من العبودية الجديدة يرتبط بسيطرة الرجال على النساء، وضعف النساء وقلة حيلتهن فى سياق الثقافة السائدة.

لذا ركزت الدراسة الحالية على ثلاثة محاور أساسية هي:

المحور الأول: سوسيولوجيا زواج القاصرات فى ضوء الِاتِّجار بالبشر

المحور الثاني: أهم الأسباب المؤدية إلى زواج القاصرات

المحور الثالث: الآثار والأضرار المؤدية لزواج القاصرات

ويتناول المحور الأول: سوسيولوجيا زواج القاصرات فى ضوء الِاتِّجار بالبشر

فالنظر إلى زواج القاصرات كزواج مبكر فقط يتم داخل حدود الدولة يوحى بأنه لا علاقة له بظاهرة الِاتِّجار بالبشر، أما إذا وقفنا على حقيقة ما يحدث فى مثل هذا الزواج من وجود سماسرة متخصصين فيه يتولون القيام بعملية التعارف بين البنت أو وليها وبين الزوج، وما يتضمنه هذا الزواج من مخالفة للنظم القانونية السائدة من حيث عدم بلوغ الأنثى سن الزواج، والشروط القانونية لزواج المصرية من أجنبى، فضلاً عن مخالفته لمبادئ حقوق الإنسان التى تفرض رضاء المعقود عليها بالزواج وضمان حقوقها، لوجدنا أن هذا الزواج ينطوى على استغلال حاجة الأنثى أو وليها، أو إشباع رغبة أحدهما فى العمل أو الثراء السريع من خلال الزواج من أحد الاثرياء الذى يقدم وعوداً بحياة أفضل، ولكن بعد الزواج يترك هذه الصغيرة- التى لم تكن قد استكملت نضجها العقلى والفكرى والنفسى بعد، سواء طلقها أم لا – معرضة للعديد من

مظاهر الانحراف وفريسة للاستغلال من جانب بعض المحترفين فى هذا الأمر، بل قد يصل الأمر إلى حد استغلال هذا الزوج لها بتهديدها بعدم عودتها إلى بلادها أو اتخاذ إجراءات قانونية ضدها، ومن جانب آخر فإن الفتاة الصغيرة التى تتزوج من شخص يكبرها بأكثر من عشرين سنة–مثلاً– تجد هذا الشخص بعد فترة من الزواج وقد عانى من الضعف الجنسى أو الصحى، الأمر الذى قد يدفعه إلى إساءة معاملتها والقسوة عليها، فضلاً عن إمكانية استغلالها جنسياً فى هذه السن الصغيرة (حسنين،2009،ص 51)، ونجد أيضا ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الإتِّجار بالبشر تعمل على إضعاف الصحة العامة للفتاة القاصر، فالإتِّجار بالبشر يعرض الفتيات للاغتصاب والتعذيب والإصابة بفيروس نقص المناعة والأمراض الجنسية والأمراض المعدية والعنف وسوء التغذية وإدمان الكحول، كما تتعرض بعضهن لأمراض نفسية من جراء الصدمة السيكولوجية الشديدة للانفصال عن الكيان الأسرى والاجتماعى أو الإجبار على العمل أو الاعتداء الجنسى.(عبد المطلب،2006، ص 92)

ويتناول المحور الثاني: أهم أسباب زواج القاصرات

1. **العنف ضد المرأة وعلاقته بظاهرة زواج القاصرات:** يعد زواج القاصرات أحد مظاهر العنف ضد المرأة وأحد أشكال الزواج المبكر، وهو عبارة عن صفقة يتم فيها بيع القصر لكبار السن من الميسورين وهو لهذا اغتصاب لبراءة الطفولة، وأمر لا إنسانى، وأن الزواج المبكر تحكمه بعض الاعتبارات الاجتماعية ولا يكون لدى الفتاة الحق فى قبول أو رفض الزواج؛ حيث يقوم شخص آخر بالموافقة بدلاً منها، ويطلق على هذا الزواج الزواج بالإكراه، ويحمل هذا الزواج بكافة أشكاله قدراً كبيراً من التمييز الاجتماعى ضد الفتاة لأنه يحرمها من حقوقها الأساسية كطفلة والتى يكفلها لها الدستور والقانون وجميع اتفاقيات حقوق الطفل كحقها فى الاستمتاع بفترة الطفولة، وحقها فى التعليم(زايد،2011،ص 123)، وهناك علاقة متلازمة بين كل من الفقر والعنف، فالفقر يمكن أن يكون عاملاً أساسياً فى العنف ضد المرأة، والعكس صحيح أى أن العنف يمكن أن يكون عاملاً فى فقر الإناث،

حيث اكتشفت العديد من الدراسات أن المرأة الفقيرة تقر بأن العنف عامل أساسى مرتبط بالفقر الذى يعشن فيه، لذا يعد زواج القاصرات أحد مظاهر العنف ضد المرأة فهو عبارة عن صفقة يتم فيها بيع القصر لكبار السن من الميسورين، وهو لهذا اغتصاب لبراءة الطفولة وأمر لا إنساني(العشرى،2017،ص ص 1045-1046)

2. **انخفاض المستوى التعليمى للأسر والفتاة نفسها:** إن انخفاض المستوى التعليمى وانتشار الأمية واحد من الأسباب الرئيسة المؤدية إلى زواج القاصرات علماً بأن مسؤولية زواج الفتاة لا يقع عليها وحدها بل يقع بالدرجة الأولى على عاتق الأب والأم فى إتمام هذا الزواج، كما يعد التعليم من أهم المتغيرات الفعالة فى المجتمع، لأنه حجر الزاوية للفتاة يمكنها من الاستجابة للفرص المتاحة النمطية للمرأة ظلت راسخة فى الذهن، وهذا ما يفسر انخفاض فجوة النوع وانخفاض التحاقها ومواصلتها التعليم، إذ تحرم الإناث من التعليم فقط لكونها أنثى ولا تحصل الأنثى فى الأرياف منه إلا لمستويات محددة فقط، وهو ما نجده عند الجماعات المحافظة سواء فى القرية أو المدينة، وقد تقل النسبة فى المدن عنها فى الأرياف (البدرى،2020، ص 74)،ونجد أيضا عندما تتزوج الفتيات فى سن صغير يتم تغيير المسار التعليمى لديهن، فيتوقف التعليم لديهن مما يعنى أنهن يتوقفن عن اكتساب المعرفة والمهارات التى من شأنها حملهن خلال الحياة، بما فى ذلك كأفراد منتجين فى أسرهن ومجتمعاتهن (Parsons,Edmeades,2015,p.14)، وعندما تكون موارد الأسرة قليلة، قد تختار الأسرة دفع الرسوم المدرسية لطفل ذكر بدلاً من طفل أنثى اعتقاداً منهم أنه أكثر نفعاً من الأنثى(Vanroost,Horn,2021,p.73)، ومن هنا تبدو أهمية التعليم للمرأة خصوصاً كونها تمثل أحد الركائز الأساسية والهامة فى عملية التنشئة الاجتماعية للفرد والمجتمع ككل، لكن

على الرغم من أهمية التعليم فإن ظاهرة زواج القاصرات تعوق الأفراد من الاستفادة منه، وتشكل عائقاً أمام عملية تنمية المجتمع، لأن طبيعة التنشئة الاجتماعية غرست فى أذهان الآباء والأمهات فكرة أن المكان المناسب للفتاة هو البيت، ومن ثم لا داعى لذهابها إلى المدرسة أو الاستمرار فى التعليم، وهذا يترتب عليه آثار عديدة منها :أنه لا يتيح للفتاة المجال لتطوير مهاراتها العقلية والمعرفية، فتغدو أماً أمية، ويتدنى مستوى الوعى لديها ومن ثم يؤثر ذلك على تنشئة وتعليم أبنائها، وتتبلور لديها شخصية غير متوازنة، مما يجعلها غير قادرة على التعامل مع ذاتها من جهة، ومع من حولها من جهة أخرى من أطفال وزوج، وعلى حل المشكلات التى تواجهها(ياغى،2018،ص ص 426-427).

3. **الضغوط الاقتصادية:** التى يتعرض لها الأفراد نتيجة استقلال طبقة البرجوازية الطفيلية التى جعلت من الصعب على أفراد المجتمع الاستمرار فى تبنى القيم الإيجابية، كما أنها تخلق بيئة مناسبة لانتشار الفساد الخلقى مما يؤثر تأثيراً بالغاً على أداء أدوارهم فى المجتمع، فالأزمات الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها الأسرة المصرية فى ظل التضخم والغلاء جعلتها تحيا حالة من الحرمان وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية، مما أدى على شيوع حالة من الإحباط على المستوى الفردى وغضب وسخط على المستوى الاجتماعى، وشيوع مناخ من الحرمان الذى يولد الجريمة والعنف، كما برزت مشاعر عدم الانتماء والانحراف والسلبية، وتعاظمت الفردية والمصلحة الخاصة، ولاحت فى الأفق منظومة جديدة من القيم مما أدى إلى انقلاب الصواب والخطأ، وظهور نسق جديد للأخلاق وانتشار الكثير من القيم السلبية والانتهازية فى المجتمع فأصبحت الغاية تبرر الوسيلة مما أشاع مناخاً عاماً من اللامعيارية، وكأن زواج القاصرات رد فعل لكل هذه التحولات الأيديولوجية التى صاحبها خلل فى السياق الاجتماعى (الحوتى،2016، ص 199)، كما ينظر إلى الفتيات على أنهن عبء مالي على

الأسر، بسبب كل من المهر وعدم قدرتهن الفعلية على تحقيق الدخل للأسرة(Rai,Anita,2010,p.933)،وتمارس المعاملات المالية حول الزواج فى هذه الممارسة فى السياقات التى تمارس فيها ثروة أو مهر العروس (أى توفر عائلة العريس أصولاً لأسرة العروس مقابل الزواج)، وقد تجنى الأسر فوائد اقتصادية فورية من الزواج من بناتها، فى مثل هذه الحالات قد تحصل العائلات على مبلغ مالي أكبر كلما كانت العروس أصغر سناً، مما يحفز الآباء على تزويج البنات فى سن أصغر (Parsons,Edmeades,2015,p.15)

4. **الفقر والحرمان النسبى:** يشير الفقر إلى الحرمان من الفرص اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية الغذائية والتعليمية والسكنية والمهنية، ورغم تعدد المقاييس وعدم وجود معايير موحدة لقياس الفقر، فإن المقياس الأكثر شيوعاً هو الذى يعتمد على متغيرى الدخل والإنفاق ومستوى الاستهلاك، ويعرف الفقر فى هذه الحالة بمقدار السلع والخدمات التى يمكن أن تحصل عليها الأسرة بهذا الدخل، ويقتضى هذا المقياس وضع حد أدنى لمستوى الاستهلاك للأسرة المعيشية، وإذا لم يتحقق فتعد أسرة فقيرة(الحوتى، 2019،ص1069) كما يعد الفقر العامل الرئيس عندما تجبر الأسر فى الدول ذات الموارد المنخفضة أطفالها على الزواج قبل سن الثامنة عشر، حيث تساهم أحداث الأزمة فى الفقر بسبب نقص الوصول إلى الغذاء وفقدان الأراضى وفقدان الوظائف، فى الوقت نفسه تقلل أحداث الأزمات من وصول الناس إلى تقديم الخدمات الفعالة، وتدمر الأصول الوطنية والشخصية، وتقوض سبل عيش الأفراد، الأمر الذى يدفع بعض الأسر إلى اللجوء إلى تزويج بناتهم فى سن صغير تعويضاً عن حاله الفقر العام التى أصابتهم (Najjarnejad,Bromfield,2022,p.2)، كما أنه من الشائع فى العديد من البلدان دفع مهر لأسرة العروس، ومن ثم فإن تزويج الأب لابنته يوفر المال للأسرة، فيتم اختيار الزوج المستقبلى وفقاً لثروته، هذا البيع الخفى يحول المرأة إلى سلعة، مع ما ينتج عن ذلك من زيجات مدبرة، مقابل مهر تقبل فيه المرأة الزواج

من رجل يختاره والدها، فتعنى هذه الممارسة أن العرائس الشابات غالباً ما يجبرن على الزواج من رجال بضعف أعمارهن، أو حتى من رجال كبار فى السن.(Pastor Bravo,Martinez,2014,p.565)

5. **الموروث الثقافى:** إن المرأة ما زالت تعيش فى ظل قيم وعادات وتقاليد موروثة تعزز تفوق الرجل وتخلق تفاوتاً بين الحقوق التى يتمتع بها كل من الذكر والأنثى فى المجتمع، وكثيراً ما نجد الأسرة سواء فى الريف أو الحضر تحرص من خلال التنشئة الاجتماعية على إعداد الفتاة منذ مراحل طفولتها المبكرة للقيام بالدور المنزلى، ويتم ذلك فى سياق متناقض، فبينما تنمى الأسرة لدى الفتاة منذ الصغر استعدادها لأداء دور الزوجة وربة البيت وتشجع فيها إبراز أنوثتها، فى الوقت نفسه تفرض عليها سياجاً من المحرمات وتراها دائماً مصدر للقلق والخوف وجلب العار، حيث تحرم الفتاة خاصة فى الريف من حقها فى المناقشة والاختيار واتخاذ القرار حتى فيما يتعلق بحياتها ومستقبلها، وتكون علاقة الزوج بالزوجة مسألة تخضع للضبط العام الذى يحدد مقدماً نطاق الحق والواجب قبل الدخول فى علاقة من هذا النوع، ويقر علماء الاجتماع أن القواعد النظامية التى تحكم الزواج قواعد ثقافية واضحة ولهذا فإنها تختلف من مجتمع لآخر(عبد السادة،2016،ص 1767).

6. **المناخ الأسرى:** إذا كانت الأسرة متصدعة ويسودها الشقاق والصراع وتختفى منها روح المحبة والثقة وينعدم فيها أى أمان فإنه سيؤدى إلى اندفاع الفتاة والتمسك بأى خيط للخلاص من هذه الأجواء ممثلاً بزواجها فى سن مبكرة، حتى وإن لم تكن مستعدة لهذا الزواج نفسياً وفسيولوجياً لكونها مجبرة ومكرهة من والدها أو والدتها اللذين يريدان الخلاص من مسؤولية القاصرة فى سن مبكرة، حتى وإن كان الرجل الذى سيتزوجها فى سن أكبر من عمرها بسنين عديدة، فعندما تتحول المودة والرحمة إلى قطيعة، والحب الأسرى إلى كره وحقد، والتعاون إلى صراع وشقاء وتعاسة مادياً ونفسياً بما يجعل من البيت بيئة طاردة تؤثر على نفسية الفتاة وهى

فى سن حرجة، فتجعلها تلجأ إلى الزواج المبكر أيضا بتأثير من والدها أو والدتها للخلاص من مصاريفها، خاصة إذا كانت العائلة كبيرة وعدد أفرادها كثير، مما يؤثر فى الحياة المعيشية وهى الظروف الحاصلة فى البلاد مضافاً لذلك البطالة الواصلة إلى حد التفاقم بصورة تفوق التصور (محمد،2015، ص 363)، كما نجد أن المجتمعات التى تظل فيها الأسرة الكبيرة أو الممتدة هى الوحدة الأساسية عادة ما يتم ترتيب الزيجات من قبل الأسرة، وكذلك يعد التفكير فى المزايا الاجتماعية والاقتصادية التى تعود على الأسرة من هذا الزواج (Amy McKenna,2023,p.1)، وقد تكون أيضا المشاجرات فى الأسرة وغياب الدفء الأسرى هو من يدفع الفتاة إلى البحث عن حياة أخرى، وقد يكون الزواج فى سن صغير هو الحياة الجديدة.(راجح،2021ص 148)

7. **التمييز بين الذكور والإناث:** إن العامل الأساسى الذى يزيد من خطر زواج القاصرات هو عدم المساواة بين الجنسين، بسبب انخفاض فرص حصول الإناث على التعليم والعمل بالنسبة للذكور، فعلى السياقات الوطنية يبدو أن الفتيات الأكثر فقراً والأقل تعليماً هن الأكثر عرضة للزواج المبكر، وحتى الفتيات اللاتي يتلقين التعليم يبدو أن الزواج المبكر يعوق استمرار هذا التعليم، وتوثق الدراسات أيضا الارتباطات بين الزواج المبكر للفتيات القاصرات وأنواع أخرى من الاضطهاد القائم على نوع الجنس بما فى ذلك الزواج القسرى والعنف الأسرى بشكل عام، فيتم ترتيب زواج الفتيات القاصرات من قبل الوكلاء أو أفراد الأسرة وأحيانا بموافقة وأحيانا أخرى بدونها(Rai,Anita,2010,p.931)، وهذا له دور سلبى على الفتاة، فتعتبر الأسرة أن وجود الفتاة يشكل عبئاً عليها من النواحى المادية والاجتماعية وأنها متى بلغت سن العاشرة أصبحت بالغة وتبدأ القيود بإحاطتها من كل الجهات تحت عنوان الحفاظ على شرف العائلة، ويصبح هم الأسرة الوحيد تزويجها لأول طالب الزواج بحجة سترها، كما أن هناك اعتقادا سائدا بأن تزويج البنات فى سن مبكرة يأتى من باب المحافظة عليها(احمد،2021،ص 197)، كما

أن السلطة فى صنع القرار بين الفتيات تعنى أيضا أن الآباء يميلون إلى اتخاذ قرارات لبناتهم بشأن متى ومن يتزوجن، لكنهم لا يتحملون تأثير هذه القرارات السلبية على بناتهم (Fahrizal Ulum, Minnick,2021,p1)

8. **ضعف الوازع الدينى:** فعلى الرغم مما أتت به التكنولوجيا الحديثة من آفاق جديدة واسعة للمعرفة والعلم والثقافة والحضارة، فإنها فرضت فى نفس الوقت تحديات ومواجهات مع المبادئ الأخلاقية والقيم الدينية والمثل الإنسانية، مما يحتم علينا توظيف التكنولوجيا المتقدمة والجاذبة لتوجيه الأفراد إلى الاتجاه السليم والمعاكس لذلك الاتجاه الذى تسلكه الوسائل غير المنضبطة وغير المراعية لقواعد الأخلاق والدين. (المغربى،2015،ص 314)
9. **العولمة والانفتاح على العالم:** إن للعولمة تأثيراتها الفعالة على المجتمعات المعاصرة سواء المتقدمة منها أو النامية، وتمثلت أبرز تأثيرات العولمة فى الجانب الاجتماعى فى محاولة لتكوين شخصية معولمة طبقاً لنظام عالمى تحكمه قوة طاغية مسيطرة، إذ سعت العولمة إلى محاولة القضاء على الإرث الإنسانى المقدس بالنسبة لنا كعرب ومسلمين، وذلك من خلال العمل على تعميم القيم الغربية وذوبان الحضارات غير الغربية فى النموذج الحضارى الغربى وتعميم السياسات المتعلقة بالطفل والمرأة والأسرة والتظاهر بالحفاظ على حقوقهم ولكنها فى الحقيقة تعمل على تفكيك الأسرة واستلاب وعى الأفراد واستغلال المرأة فى الإثارة وإشاعة الفاحشة فى المجتمع، كما نجد أن مؤسسة الزواج فى الواقع المعاصر قد تعرضت إلى تغيرات جذرية كنتيجة مباشرة للعولمة وتداعياتها على الكثير من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. (حسين،2022، ص 711)

ويتناول المحور الثالث: الآثار والأضرار المؤدية لزواج القاصرات

فتتمثل آثار وأضرار زواج القاصرات فيما يلى:-

1. الآثـار النفسـية والصـحية :علـى الـرغم مـن أن زواج القاصـرات هـو مصـدر قلـق عـالمى فـإن مراجعـة الأدبيـات المتعلقـة بهـذه الظـاهرة توثـق أوجـه الضـعف

النفسية والصحية الواضحة التى تزيد من خطر زواج القاصرات على الصعيدين الدولى والمحلى، فتظهر الدراسات باستمرار أن زواج الفتيات القاصرات فى السن من المرجح أن يحدث فى المناطق الريفية والفقيرة ذات الوصول المنخفض إلى الرعاية الصحية، كما يزيد الصراع الإقليمى وعدم الاستقرار من تفاقم نقاط الضعف هذه(Rai,Anita,2010,p.931)كما يحد زواج القاصرات من حقوق الإنسان الأساسية ويؤثر على التطورات الجسدية والعقلية(Sridhar,2022,p2)، وتشير الإحصاءات العالمية إلى أن واحدة من كل ثلاث نساء وفتيات تكون ضحية للعنف البدني أو الجنسي في حياتها، والجناة هم الشركاء الذكور، وعنف الشريك الحميم ضد المرأة ليس فقط انتهاكا متفشيا لحقوق الإنسان، ولكنه أيضا مصدر قلق كبير للصحة الإنجابية، وضحايا عنف الشريك الحميم معرضون بشكل متزايد لخطر فترات الولادة القصيرة والحمل غير المرغوب فيه والأمراض المنقولة جنسيا وفيروس نقص المناعة البشرية ومضاعفات الأمهات وإصابتها بالاكتئاب والانتحار(Rai,Anita,2010,p.2)، كما يمكن أن يزيد زواج القاصرات أيضا من مخاطر عنف الشريك وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، والعزلة الاجتماعية.(Graham,2019,p.46) ولا يقتصر الأمر على ذلك بل تحمل الأطفال العرائس خلال فترة المراهقة، ويزداد لديهم خطر حدوث مضاعفات أثناء الحمل والولادة، مما يؤدى إلى اعتلال صحة الفتاة القاصر .(Unicefm2023,p.2)

كما أن المشاكل والمخاطر والآثار التى تنتج عن زواج الفتاة الصغيرة عديدة، يتمثل تأثيرها من جوانب عدة نفسية واجتماعية وصحية واقتصادية، فيسبب زواج الفتيات الصغيرات صدمة نفسية كبيرة لما يعقبه من مسؤوليات وواجبات غير مدركة من الفتاة الصغيرة، وعادة تكون الصدمات التى تمر بها الفتاة نتيجة هذا الزواج غير متوقعة وخارج نطاق خبراتها البسيطة والتى تجعل الخوف يتملك منها، وعدم القدرة

على اتخاذ أى اجراء لهذا الحدث الذى تمر من خلاله، كما أنها لا تستطيع التغلب عليه، ويرى العديد من الباحثين أن الآثار النفسية على الفتاة الصغيرة كبيرة نتيجة لعدم إدراكها ما يعنيه الزواج من مسؤوليات وتبعات وحقوق وواجبات قد تكون أشد من تأثير الآثار الصحية والجسدية التى غالباً ما تتزامن معها، كعدم الثقة بالنفس وفقدان الشعور بالأمان والاكتئاب والعزلة الاجتماعية وانخفاض تقدير الذات، كما أن للآثار الاجتماعية أهمية لا تقل عن الآثار النفسية الناتجة عن طلاق الفتاة الصغيرة والذى يترتب عليه فى أغلب الأحيان سوء واضطراب العلاقة مع أهل الزوج وعدم التمكن من تربية الأبناء وتنشئتهم تنشئة اجتماعية متوازنة، ولا شك أن مثل هذه الآثار تفضى إلى أمراض أخرى نفسية جسدية متنوعة كفقدان الشهية واضطرابات المعدة وغيرها من الآثار المتوقعة، وهناك من يرى أن من الأسباب المهمة لرفض زواج الصغيرات وإنكاره من الناحية العلمية الفسيولوجية والنفسية أن اكتمال النضج الجسدى والنفسى أو العاطفى لطرفى العلاقة مهم جداً لتكوين أسرة سوية ومتماسكة وعدم توفر هذه الشروط يؤدى إلى فشل مثل هذا الزواج، كما تتعرض الطفلة المتزوجة لمشكلات صحية لأن جسدها غير مستعد للزواج فمن الناحية الفسيولوجية قد يكون الزواج المبكر سبباً فى عدم اكتمال الأجهزة الجسمية وخاصة الجنسية للفتاة، وإذا نظرنا إلى العلم بمفهوم الصحة النفسية فإن عدم النضج العاطفى والنفسى قد يكون سبباً من الأسباب التى تؤدى إلى عدم نجاح زواج الفتاة الصغيرة، كما قد يتسبب بظهور مشكلات صحية جسدية ونفسية بين الفتيات المتزوجات فى سن مبكرة وأطفالهن من هذا الزواج، وهو الأمر الذى يهدد بزيادة انتشار الأمراض المختلفة بين أفراد المجتمع، وهذا يبين ويؤكد لنا وجود آثار سلبية لزواج الصغيرات تتمثل فى أضرار نفسية وجسدية للفتاة الصغيرة المتزوجة، كما أن المخاطر النفسية والجسدية العديدة تنطوى على صحة أطفال الأمهات الصغيرات، حيث يتعرضن لمشكلات جسدية ناجمة عن عدم استعداد أجسادهن لخوض تجربة من هذا النوع، كما أنهن مهددات بالإصابة باضطرابات الدورة الشهرية، وتأخر الحمل والولادة المبكرة، وتزايد حالات الإجهاض، كما أن زواجها قد

يتسبب بمعاناتها من الحرمان العاطفى ومن حنان الوالدين والحرمان من عيشها مرحلة الطفولة مما قد يؤدى عند تعرضها لضغوط إلى حدوث ارتداد لهذه المرحلة فى صورة أمراض نفسية، مثل الهستيريا والانفصام والاكتئاب والقلق والاضطرابات الشخصية، وينجم عن ذلك اضطرابات فى العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتج عن عدم إدراك الفتاة الصغيرة لطبيعة العلاقة الزوجية، فيؤدى إلى عدم نجاح العلاقة الزوجية وصعوبتها، بالإضافة إلى معاناة الفتاة من القلق واضطرابات عدم التكيف نتيجة للمشاكل الزوجية، فعدم تفهمها لما يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة، قد ينتهى الأمر بهروبها نحو الإدمان نتيجة تلك الضغوط (البدرى،2020،ص ص 74-75)، هذا بالإضافة إلى تأثير زواج القاصرات على نمو ورفاهية الطفل المولود لامرأة متزوجة قبل سن ال18 عاما.(Rahiem,2021,p.2)

تبدو هذه التكاليف الصحية الواضحة لزواج القاصرات رادعاً لاستمرار هذه الممارسة، ولكنها لا تزال راسخة فى العديد من الثقافات والأمم، تشمل مبررات هذه الممارسة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بإنجاب الفتيات فى الأسرة (Rai,Anita,2010,p.933).

2. الآثار الاجتماعية:

أ. **الحرمان:** الحرمان العاطفى للفتاة من حنان الوالدين، والحرمان من حقها فى اختيار الزوج، والحرمان من عيش مرحلة الطفولة التى إن مرت بسلام كبرت الطفلة لتصبح إنسانة سوية، لذا فإن حرمانها من الاستمتاع بهذا السن يؤدى عند تعرضها لضغوط إلى ارتداد لهذه المرحلة فى صورة أمراض نفسية مثل الهستيريا والفصام، والاكتئاب، والقلق، واضطرابات الشخصية.

ب. **الاضطراب:** اضطرابات فى العلاقات الجنسية بين الزوجين ناتج عن عدم إدراك الطفلة لطبيعة العلاقة مما ينتج عنه عدم نجاح العلاقة وصعوبتها، قلق واضطرابات وعدم التكيف نتيجة للمشكلات الزوجية وعدم تفهم الزوجة ما

يعنيه الزواج ومسؤولية الأسرة والسكن والمودة، والإدمان نتيجة لكثرة الضغوط كنوع من أنواع الهروب.

ت. **تكوين ناقص للشخصية:** كما أن حرمانها من التعليم له أثر سلبى عليها وعلى أطفالها، فالطفلة لم تتعلم القراءة والكتابة والتفكير السليم ولم تكتسب أسساً فى ثقافة تربية الطفل، يجعلها مصدرا لقرارات غير سليمة وحكيمة وغير مهتمة وقادرة على تعليم أبنائها (محمد،2015،ص ص366-367).

ث. **التفكك الأسرى وتأخر سن الزواج لدى الذكور:** بالإضافة إلى انتشار الظواهر المجتمعية التى تؤدى إلى انتشار تلك الظاهرة، ومنها الفقر والبطالة.

ج. **التفكك الاجتماعى:** حيث إن سرعة التغيير فى المجتمع يقلل من تمسك أفراده بالقيم والأخلاق التى تحول دون إحداث التفكك فى بناء المجتمع، ومن ثم تظهر نماذج جديدة تقلل من عملية الضبط الاجتماعى(العشرى،2017،ص 1047)، كما يعد الزواج المبكر من الأجانب والعرب وغيرهم مصدراً لانهيارات وانحرافات اجتماعية، ففى هذا النوع من الزواج تنتقل المرأة من رجل إلى آخر فلا زواج واضح ولا طلاق واضح، وبذلك يصبح وسيلة للفسق والفجور مما يساعد على انتشار البغاء، ويتمثل الهدف المعلن من زواج القاصرات لدى الغالبية فى تحقيق المتعة العابرة، إلا أن هناك بعض الحالات لديها أهداف أخرى غير معلنة لهذا الزواج بفتيات مصريات فقيرات، تندرج تلك الأهداف غير المعلنة فى إطار الإِتّجار بالبشر، حيث يهدف البعض إلى استغلال هؤلاء الفتيات فى ممارسة الدعارة، كما يعد هذا النوع من الزواج مخالفاً للقانون، فهو يندرج تحت تهمة الاستغلال الجنسى للأطفال، فمعظم الضحايا تحت سن 18 عاما. ولعل تنامى هذه الظاهرة يؤثر بشكل سلبى على سمعة المجتمع المصرى فى المحافل الدولية، وذلك بوصفها دولة مصدرة للاتجار بالقاصرات داخل حدود الدولة بغرض الاستغلال الجنسى

التجارى، من خلال شراء أثرياء العرب زيجات من قاصرات بتسهيل أولياء أمورهن والوسطاء (محى الدين،2021، ص 18).

ح. **الطلاق المبكر:** من أهم الأسباب التى تؤدى إلى الطلاق هى سوء الاختيار والتسرع لدى الطرفين إذ لا يتم الزواج على أسس سليمة، إضافة إلى عدم الاتفاق بين الطرفين أو عدم التوافق العمرى بين الزوجين، ويعتبر الزواج المبكر هو السبب الرئيس فى الطلاق خاصة فى الفئة العمرية (14-17) عاما، كما أن معدل الطلاق قد شهد ارتفاعاً كبيراً وأغلبها طلاقات مبكرة لم يمض عليها إلا بعض الأسابيع أو الأشهر، ويرجع ذلك لعدة أسباب وأبرزها الزواج خارج المحكمة، وتعدد الزوجات والزواج المبكر إضافة إلى الظرف الاقتصادى وارتفاع معدلات البطالة، وأن معدلات الطلاق أصبحت مخيفة إذ من بين عشرة أشخاص يدخلون للمحكمة وجدنا أن اثنين للزواج والثمانية الأخرى للطلاق(جلوب،2018،ص 403).

ثامناً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

1. نوع الدراسة:

يحدد الباحث هذه الدراسة فى كونها "دراسة وصفية" حيث تركز على وصف ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الاِتِّجار بالبشر، وأيضا دراسة الظروف المحيطة بها وذلك للكشف عن كل ما يتعلق بها من أسباب وآثار وحقائق انعكاس هذه الظاهرة على القاصر والأسرة والمجتمع، حيث يتم استخلاص تلك الحقائق والبيانات وتحليلها وتصنيفها وتفسيرها لاستخلاص دلالتها وذلك لوضع أفضل آليات للحماية الاجتماعية للقاصر للحد من انتشار ظاهرة زواج القاصرات.

2. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفى لوصف الظاهرة موضوع الدراسة، باستخدام دليل دراسة الحالة على مجموعة من القاصرات اللاتى تزوجن مبكراً، لمعرفة الخصائص الاجتماعية لهن، والظروف المحيطة بنشأة القاصر، ودرجة

تعليمها من عدمه، ولمعرفة وجهة نظرهن عن أسباب زواجهن مبكراً، والناحية القانونية وكيفيه توثيق عقد الزواج، والآثار المترتبة على هذا الزواج كشكل من أشكال الإتِّجار بالبشر، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والنفسية اللاتى يتعرضن لها جراء هذا النوع من الزواج.

3.أدوات جمع البيانات:

تمثلت أدوات جمع البيانات التى استخدمت فى هذه الدراسة فى أداتين هما:-

أ- **أداة الملاحظة:** على اعتبار أن أداة الملاحظة وسيلة فعالة فى جمع البيانات للمساعدة فى رصد الظاهرة، والأسباب التى تقف خلفها، حيث الحالة العامة للفتاة وما تسرد به وما يلاحظه الباحث على ملامح وجهها، والدلالات الشكلية لها كأداة جذب، والأسرة وشكل المنزل والتغيرات أو التجديدات الطارئة عليه، وكذلك طريقة المعيشة وكيفية التعامل مع جيرانها وإخوانها وآبائها.

ب- **دليل دراسة الحالة:** اعتمدت الدراسة على دليل دراسة الحالة لعدد من الفتيات المتزوجات القاصرات والبالغ عددهم خمس عشرة حالة وتقع أعمارهن بين 12 إلى 18 عاما.

ت- **الإخباريون:** حيث استعان الباحث بالإخباريين وهم أصحاب إحدى المحلات من السكان المقيمين فى مكان الدراسة، فضلاً عن الاستعانة بإحدى النساء المقيمات فى مكان الدراسة، ولقد ساعدت الباحث فى تسهيل وتوطيد العلاقة بينه وبين الحالات، خاصة أن الباحث ليس من أهل مكان الدراسة، وهو مجتمع ريفى يخشى دائماً الغرباء، حيث اعتمد الباحث على مساعدة الإخباريين فى كسب ثقة الفتيات وسردهم للحقائق التى أراد الباحث أن يجمعها منهم.

ث- **دليل دراسة الحالة وأقسامه:** تم تقسيم دليل دراسة الحالة إلى عدة محاور، تضمن المحور الأول على البيانات الأساسية وتضمن توزيع أفراد عينه الدراسة، حيث مكان السكن، والفئة العمرية ودخل الأسرة قبل الزواج، والحالة

المهنية لعائل الأسرة، وأعداد أسر المبحوثين، والحالة التعليمية للمبحوثين، وكذلك أيضا مستوى تعليم الأب ومستوى تعليم الأم ، وتضمن المحور الثاني مظاهر الزواج العرفى، وجاءت هذه المظاهر فى صورة أسئلة توجه إلى المبحوثات وهى كالتالي: من هو أكثر الاشخاص دعماً لهذا القرار؟ هل كنتِ موافقة على هذا الزواج أم تم إرغامك؟ ما موقف كل من الأسرة والزملاء وأهل القرية من هذا الزواج؟ هل تم تقديم شبكة أو مهر لإتمام عملية الزواج؟. وتضمن المحور الثالث الأسباب الدافعة والمؤثرة فى إقدام الفتيات على الزواج العرفى. وتضمن المحور الرابع الناحية القانونية وكيفية توثيق عقد الزواج العرفى. وجاء المحور الخامس عن أخطار الزواج العرفى الجسمية والنفسية والاجتماعية على الفتاة. وتضمن المحور السادس حصاد التجربة.

ج- **مراحل صياغة الدليل:** فقد تم صياغة دليل دراسة الحالة فى ضوء أهداف الدراسة وأهميتها وتمت مراجعته وتحكيمه وتعديله بعد تحكيمه، ثم تم التطبيق الفعلى على حالات الدراسة الميدانية.

4. مجالات الدراسة

أ. المجال المكاني: أقيمت الدراسة في قرية من قرى محافظة القليوبية وهى قرية منية السباع التى تقع فى مركز بنها ، ويحدها شمالاً منشأة بنها ، وجنوباً كفر الشموت ، وشرقاً نقباس وغرباً قسم أول بنها ، ويحدها أيضاً من الشمال الشرقى قرية شبلنجة والشمال الغربى قسم ثان بنها، والجنوب الشرقى كفر الحمام ، والجنوب الغربى الشموت ، حيث تبلغ مساحه قريه منيه السباع نحو 5379 كم^2 ، وتحتوى القرية على 34 شياخة وبلغ عدد سكانها 16392 نسمة منهم 8331 نسمة من الذكور ، 8060 نسمة من الاناث حسب تعداد السكان لعام 2017 م.

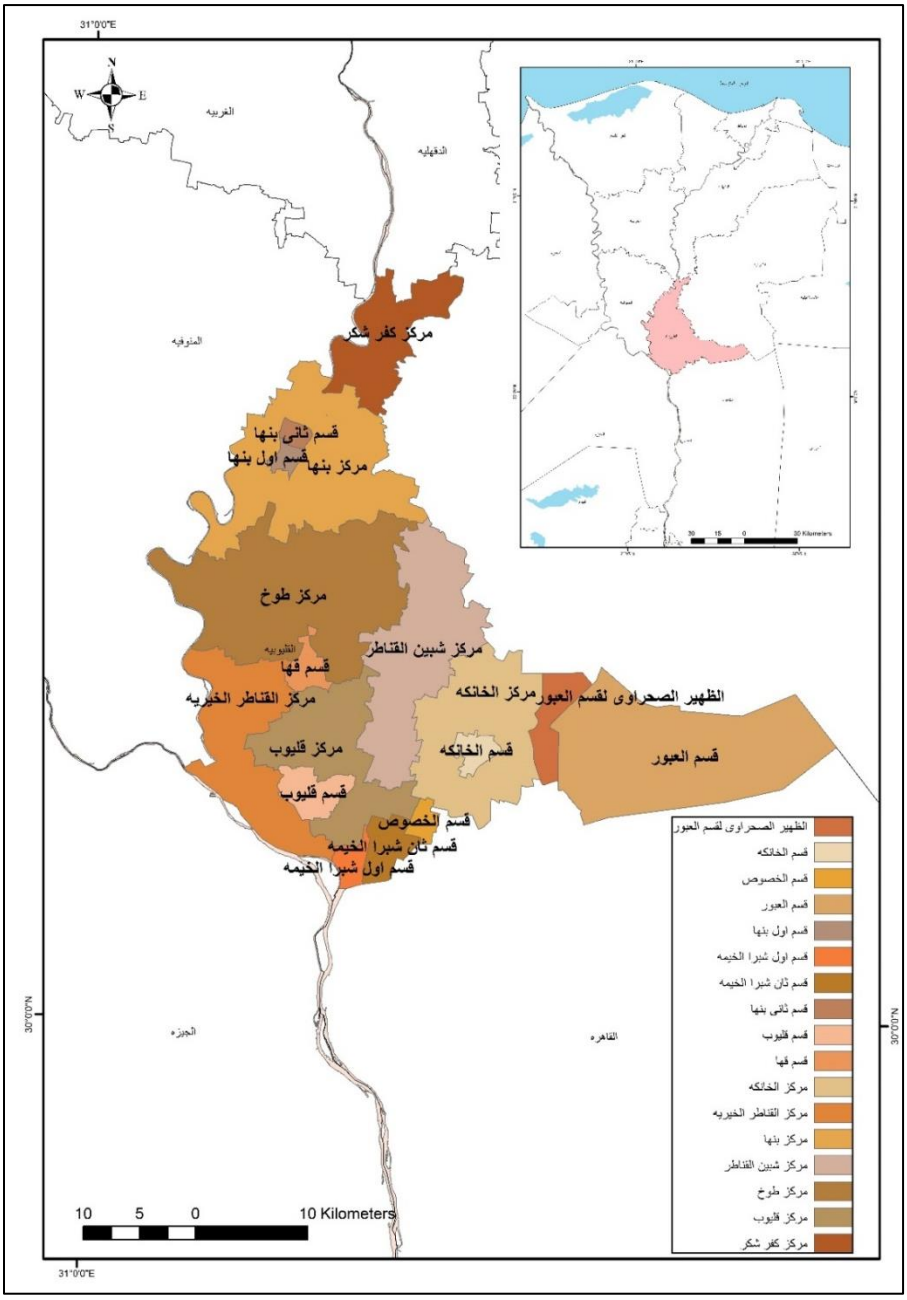

المصدر:عمل الباحث اعتمادا على Shape File 2017،باستخدام برنامج Arc Gis10.5

شكل(2) التقسيم الإدارى لمحافظة القليوبية

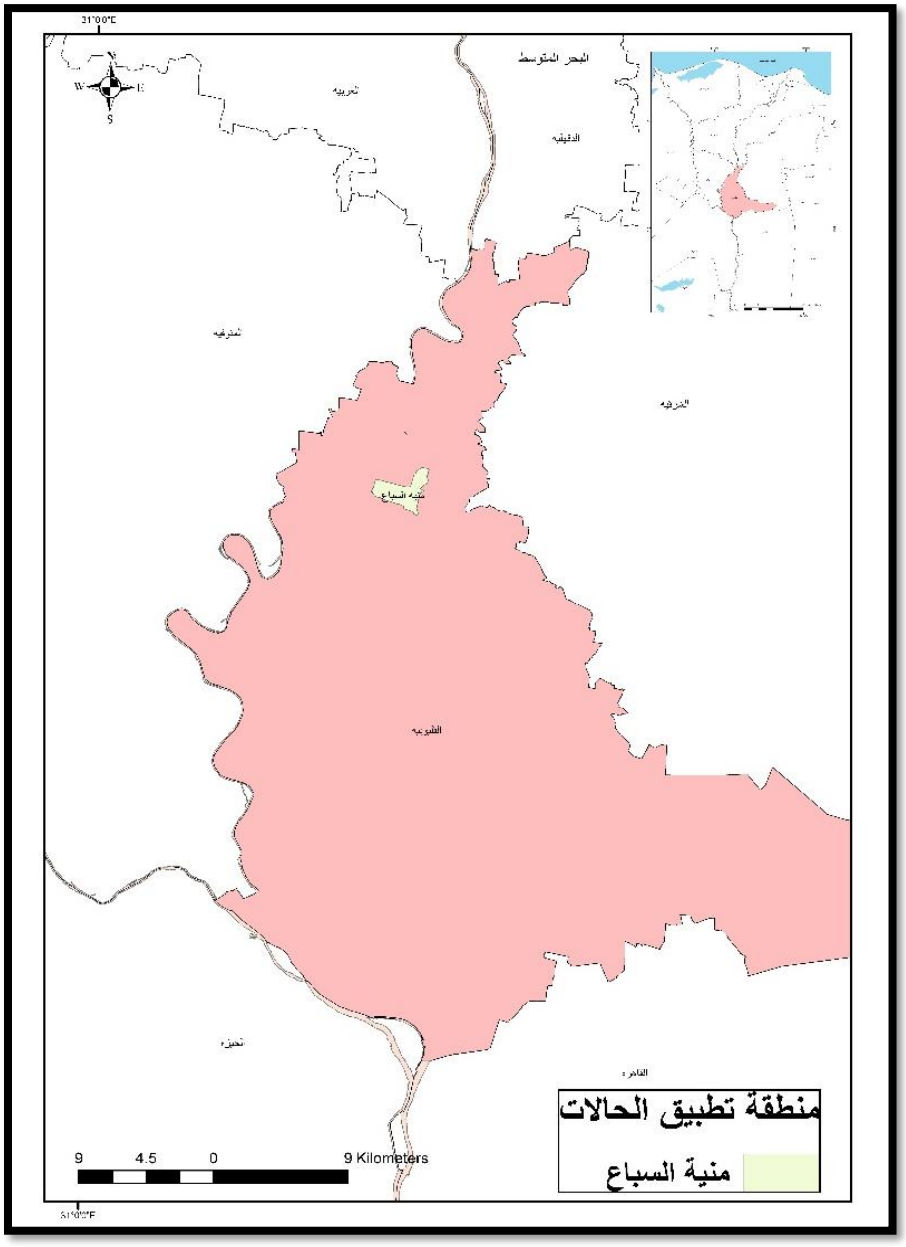

المصدر:عمل الباحث اعتمادا على Shape File 2017،باستخدام برنامج Arc Gis10.5

شكل (3) موقع منطقة الدراسة من محافظة

ب. المجال البشرى: تم اختيار حالات الدراسة بطريقة كرة الثلج حيث إن كل حالة كانت تدلنا على حالات أخرى حتى بلغ العدد المطلوب لحالات الدراسة خمس عشرة حالة من القاصرات التى تم زواجهن فى سن مبكر.

ج. المجال الزمنى: انقسم المجال الزمنى للدراسة الميدانية إلى ثلاث مراحل:-

- المرحلة الاستطلاعية.
- مرحلة إعداد وتصميم دليل دراسة الحالة.
- مرحلة جمع البيانات وتحليلها.

حيث استغرق المجال الزمنى لمراحل الدراسة الميدانية الفترة من أكتوبر 2022إلى فبراير 2023

تاسعاً: خصائص عينة البحث

جدول (2) توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة%
مدينة	4	26,7
قرية	8	53,3
دولة أخرى (خارج مصر)	3	20
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

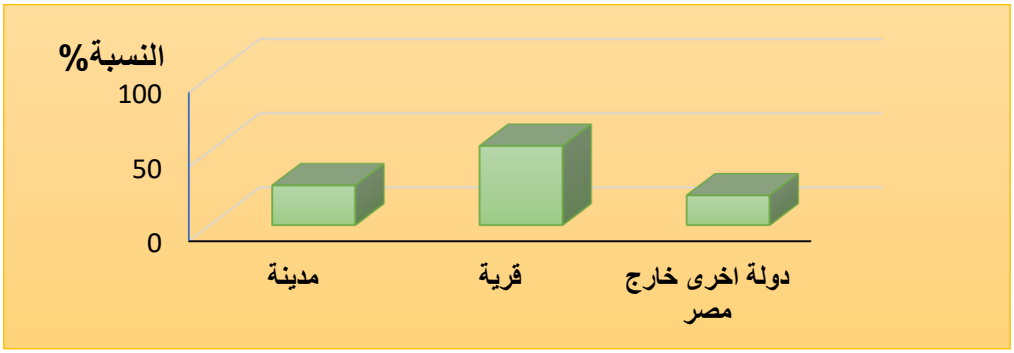

المصدر: اعتمادا على جدول (2)

شكل (4) نسبة توزيع أفراد العينة حسب مكان السكن

يتضح من الجدول (2) والشكل (4) أن المتزوجات القاصرات فى القرية بلغن أعلى نسبة نحو 53,3% ثم قلت النسبة للمتزوجات بالمدينة، حيث بلغت نحو 26.7 %، مما يدل على أن الزواج يحدث من نفس القرية لأغلبية القاصرات المتزوجات، ثم تدنت النسبة إلى نحو 20% للقاصرات اللاتى تزوجن خارج مصر، ومن هنا يرى الباحث أن أعلى نسبة لزواج القاصرات يتم فى القرية وهذا راجع إلى الموروثات الثقافية وعدم التوعية الكافية خاصة بالمجتمع الريفى الذى يعتمد على أفكار وموروثات ثقافية معينة، وعدم التوعية لأهل الفتيات القاصرات بالأضرار والمشاكل والعقبات التى سوف يواجهنها بعد زواجهن فى سن صغير.

جدول (3) توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة%
(16-15)	6	40
(17-16)	4	26,7
(18-17)	5	33,3
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

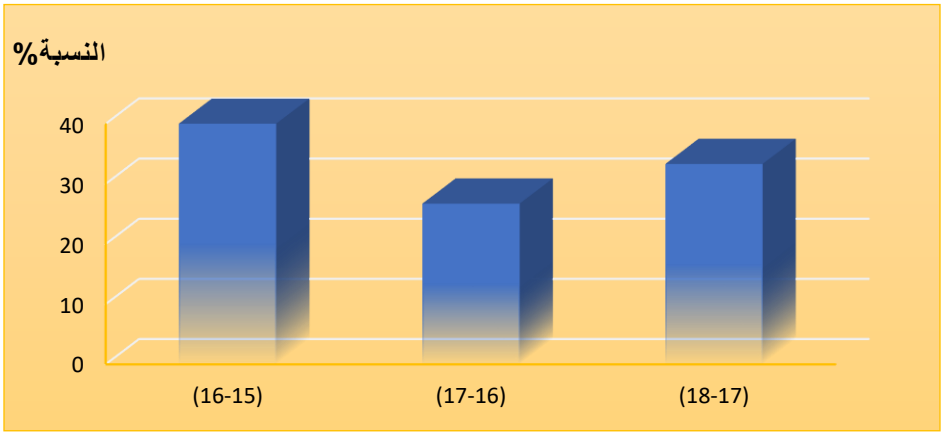

المصدر: اعتمادا على جدول (3)

شكل (5) نسبة توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

يتضح من الجدول(3) والشكل(5) أن أعلى نسبة للمتزوجات القاصرات فى الفئة العمرية من(15–16) بلغت نسبة نحو 40%من إجمالى حالات العينة، ثم تأتى فى المرتبة الثانية الفئة العمرية (17–18) حيث بلغت نسبتهم نحو 33.3%، ثم تدنت النسبة ل 26.7% فى الفئة العمرية التى بلغت (16–17)، مما يدل على الجهل والأمية للآباء الذين يزوجون بناتهم الأقل من 16 سنة وهى فى القانون مازالت طفلة، سنها لا يسمح بأن تعول أسرة كاملة، ويرجع هذا إلى انتشار الفقر على كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية وأيضا هيمنة الموروثات الثقافية من عادات وتقاليد محددة.

جدول (4) توزيع أفراد العينة حسب دخل الأسرة قبل الزواج

دخل الأسرة	العدد	النسبة%
من (1000 إلى 1500)	1	6,7
من (1500 إلى 2000)	5	33,3
من (2000 إلى 2500)	1	6,7
متغير وغير ثابت	8	53,3
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

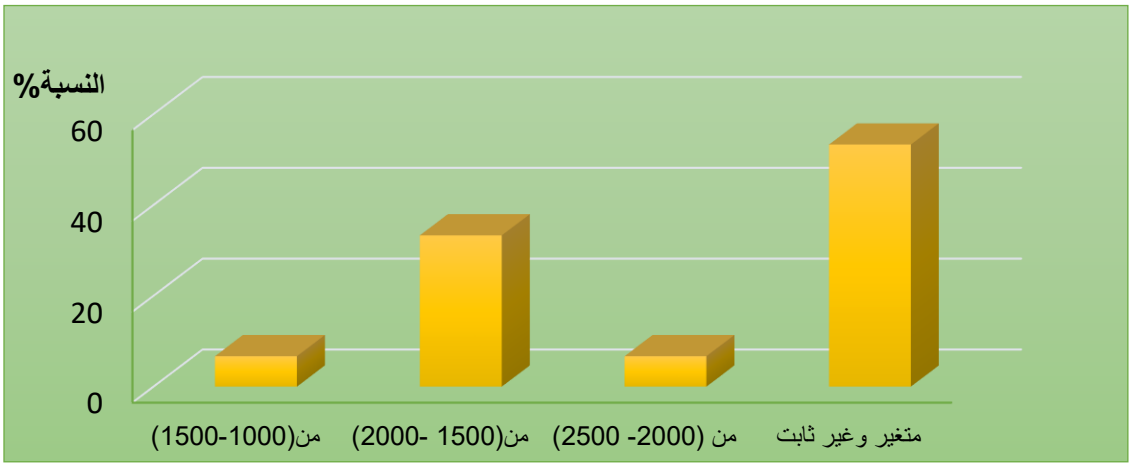

المصدر: اعتمادا على جدول (4)

شكل (6) نسبة توزيع افراد العينة حسب دخل الأسرة قبل الزواج

يتضح من الجدول (4)، والشكل(6) أن أعلى نسبة لدخل الأسرة قبل الزواج كانت للدخل المتغير غير الثابت، وبلغت نسبته نحو 53.3%، مما يدل على أن عائل الأسرة يشغل مهنة عامل أو أي مهنة أخرى غير ثابتة باليومية، مما يترتب عليه زواج بناته فى سن القاصرات لتحسين معيشته ومعيشة أسرته، ويليه دخل من (1500-2000) حيث بلغت نحو 33.3%،ويليه نسبة6.7% لكلا من الدخلين(1000-1500)،(2000-2500).

جدول (5) توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية لعائل الأسرة

المهنة	العدد	النسبة%
مزارع	4	26,7
عامل	3	20
أعمال حرفية بسيطة	8	53,3
الإجمالى	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

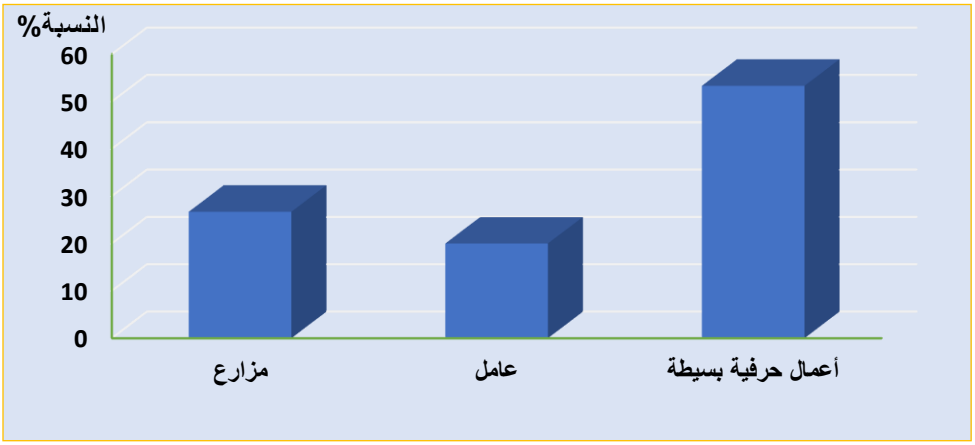

المصدر: اعتمادا على جدول (5)

شكل (7) نسبة توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية لعائل الأسرة

يتضح من الجدول (5) والشكل (7) أن أعلى نسبة للحالة المهنية لعائل الأسرة حيث الأعمال الحرفية البسيطة بلغت نحو 53.3% مما أدى إلى زواج بناتهم القاصرات

لتخفيف عبء معيشتهم عليهم وعدم قدرتهم على إعالتهم كليا والتقصير نحوهم من حيث التعليم والمسكن، ثم يليه نسبة 26.7% من المزارعين، وبلغت أقل نسبة للعمال بنحو 20%.

جدول (6) توزيع أفراد العينة حسب أعداد أسر المبحوثين

عدد أفراد الأسرة	العدد	النسبة%
(3-4)	1	6,7
(5-7)	11	73,3
(8-10)	3	20
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

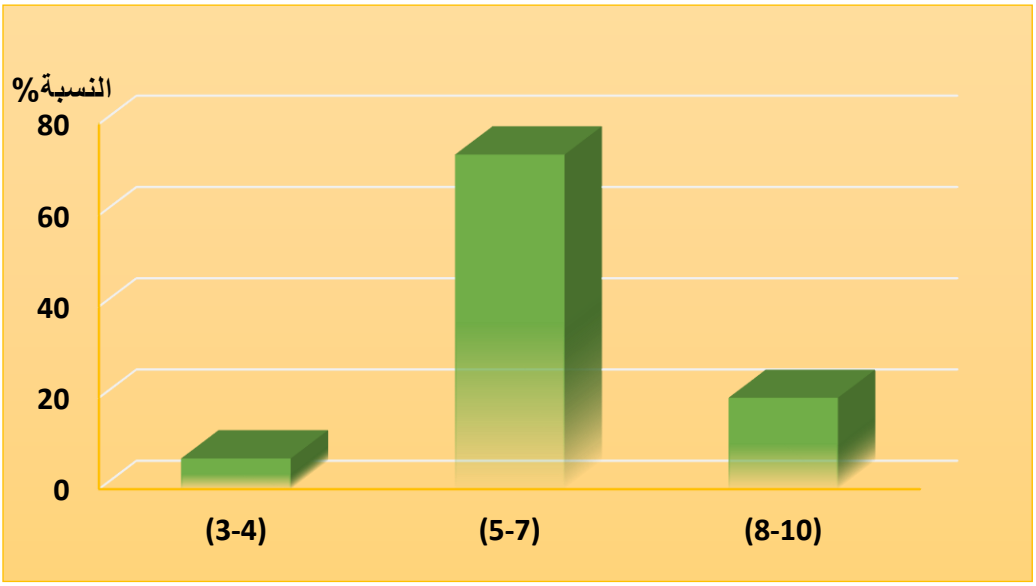

المصدر: اعتمادا على جدول (6)

شكل (8) نسبة توزيع أفراد العينة حسب أعداد أسر المبحوثين

يتضح من الجدول (6)، والشكل(8) أن أعلى نسبة لعدد أفراد أسر المبحوثين بلغت نحو 73.3% لعدد(5-7)، مما أدى إلى قبول الأسرة لزواج بناتهم القاصرات فى سن

أقل من 18 سنة لزيادة عدد الأبناء للأسرة وعدم القدرة على تلبية كل احتياجاتهم لعدم توافر الماديات والظروف المناسبة للأسرة، ثم يليه عدد أفراد الأسرة من(8-10) حيث بلغت نسبتهم نحو 20%، ويليه أقل نسبة نحو 6.7% حيث بلغ عدد الأسرة من 3-4 افراد.

جدول (7) توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة%
المرحلة الابتدائية	8	53,3
المرحلة الإعدادية	6	40
المرحلة الثانوية	1	6,7
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

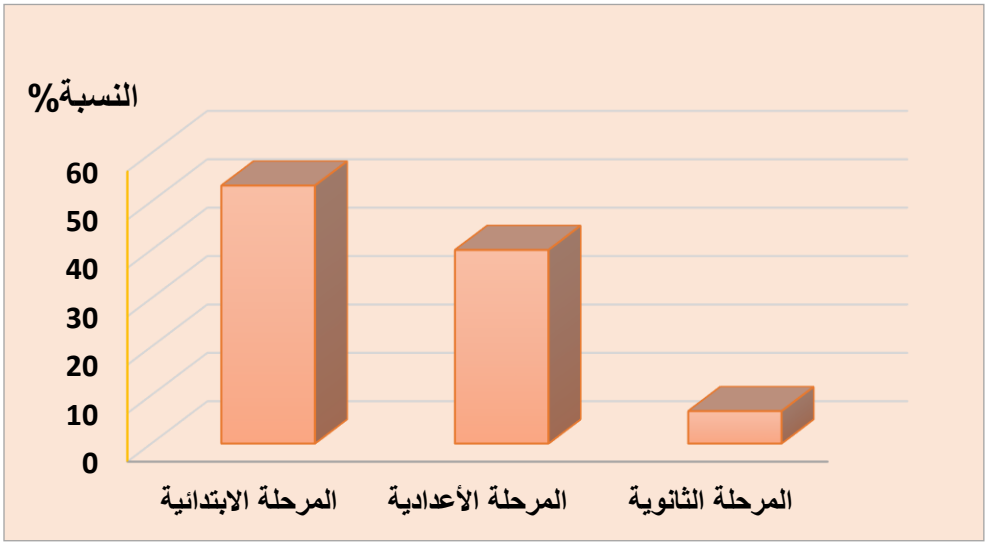

المصدر: اعتمادا على جدول (7)

شكل (9) نسبة توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

يتضح من الجدول(7)،والشكل(9) الحالة التعليمية لأفراد العينة وتبين أن المرحلة الابتدائية احتلت المرتبة الاولى، حيث بلغت نحو 53.3%، ويليها المرحلة الإعدادية حيث بلغت نحو 40%، وبلغت فى المرتبة الثالثة المرحلة الثانوية حيث بلغت نسبتها نحو 6.7%، مما يدل على مدى جهل الفتاة وأيضا جهل الأسرة التى تسمح بزواج بناتها فى المرحلة الابتدائية والمرحلة الإعدادية وهن يعتبرن فى هذه المراحل أطفالا ولسن مؤهلات لسن الزواج، مما أدى إلى القضاء على مستقبلهن العلمى ودفن مواهبهن وقتل أرواحهن البريئة بهذا الشكل لأنها جريمة ويجب أن يحاسبوا عليها، وأيضا عدم استكمالهن وخروجهن من مراحل تعليمهن المختلفة مبكراً يؤثر على وعيهن بآثار الزواج العرفى وعدم الوعى الكافى بمشكلات الزواج وعواقبه الجسيمة على الفتاة من مشكلات صحية وجسمانية وفى تربية الأبناء ومشكلات ومسئوليات الأسرة كافة، إلا أن التعليم فى القرية المصرية قد اقترن بعوامل ذاتية وأخرى موضوعية خاصة بقاطنيها، وتكمن العوامل الذاتية فى القناعات الشخصية من أن التعليم لن يضيف لفتياتهن شيئاً وخاصة فى ظل ارتفاع معدلات البطالة، أما العوامل الموضوعية فتكمن فى التفاوت فى توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والحضر، ومن ثم حرمان الفقراء من حصول أبنائهم على قدر مناسب من التعليم، حيث تفتقر القرى عادة إلى المدارس الثانوية، الأمر الذى يؤدى بسكانها إلى الإحجام عن تعليم فتياتهم فى هذه المدارس، والاكتفاء بمرحلة التعليم الأساسي فقط (الحوتى،2016،ص ص 24-25).

جدول (8) توزيع أفراد العينة حسب مستوى تعليم الأب

مستوى تعليم الأب	العدد	النسبة%
أمي	10	66,6
ابتدائي	1	6,7
إعدادي	4	26,7
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

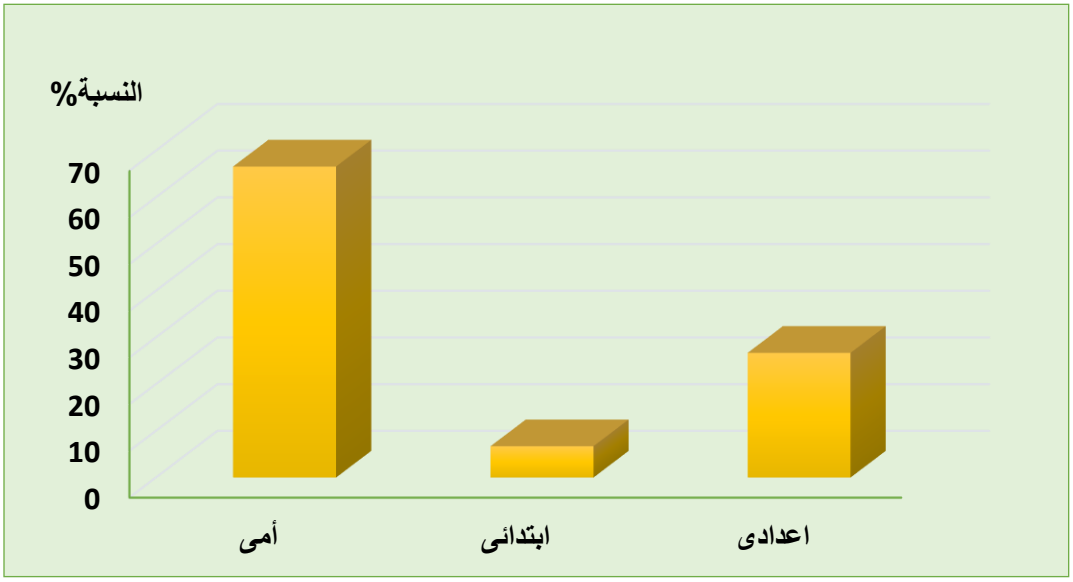

المصدر: اعتمادا على جدول (8)

شكل (10) نسبة توزيع أفراد العينة حسب مستوى تعليم الأب

يتبين من الجدول(8)، والشكل(10) توزيع افراد العينة حسب مستوى تعليم الأب، حيث بلغت أعلى نسبة للحالة التعليمية وهى الأمية نحو 66.6%، مما يدل على مدى مستوى جهل الأب الذى يتاجر ببناته القاصرات ويزوجهن فى سن غير قانوني، ويليه المرحلة الإعدادية حيث بلغت نحو 26.7%، وبلغت المرحلة الابتدائية نحو 6.7%.

جدول (9) توزيع أفراد العينة حسب مستوى تعليم الأم

مستوى تعليم الأم	العدد	النسبة %
أمية	12	80
ابتدائي	1	6,7
إعدادي	2	13,3
الإجمالي	15	100

المصدر: من حساب الباحث اعتمادا على دراسة الحالات

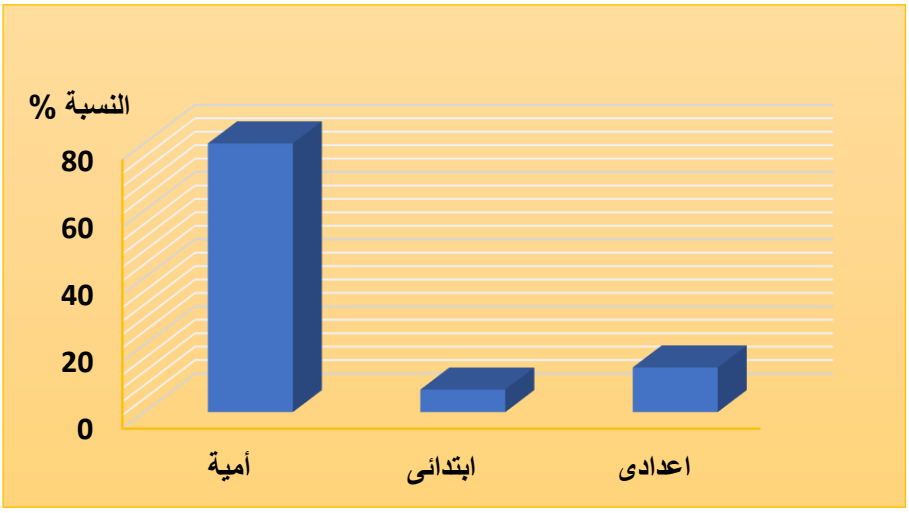

المصدر: اعتمادا على جدول (9)

شكل (11) نسبة توزيع أفراد العينة حسب مستوى تعليم الأم

يتضح من الجدول(9)، والشكل(11) توزيع افراد العينة حسب مستوى تعليم الأم، حيث بلغت أعلى نسبة للحالة التعليمية وهى الأمية نحو 80%، ويليها المرحلة الإعدادية حيث بلغت نسبتها نحو 13.3%، ويليها المرحلة الابتدائية حيث بلغت نحو 6.7%، ولعل انخفاض مستوى تعليم الأم هو ما يدفعها لزواج أبنائها خاصة الفتيات فى سن صغير دون أن تدرك خطورة ذلك على الفتاة، وأيضا انخفاض مستوى الوعى الاجتماعي لأسر الزوجين.

عاشراً: تحليل بيانات الدراسة الميدانية للإجابة على تساؤلات الدراسة

1. زواج القاصرات: الهدف منه، وظروفه فى مجتمع الدراسة

أ. من خلال حالات الدراسة تم التعرف على مدى انتشار ظاهرة زواج القاصرات من المصريين بنسبة 73,3% من إجمالي عينة الدراسة ومن غير المصريين بنسبة 26,7% من إجمالي أفراد عينة الدراسة داخل قرية منية السباع بمحافظة القليوبية، واستقرت حالات الدراسة على أن الهدف الرئيس من هذا الزواج هو تحقيق الثراء المادى وتحقيق المزيد من الآمال والطموحات بشتى الطرق الممكنة، وذلك من خلال الأموال التى يدفعها أزواجهن سواء من المصريين أو من غير المصريين والمتمثلة فى صورة المهر والشبكة وبعض الهدايا الأخرى باهظة الثمن، مثل الموبيلات الحديثة والملابس الثمينة والساعات الأصلية، ويكون الغرض منها إغراء الزوجة وأسرتها للموافقة على الزواج، ولا يكتفى الأمر بالنسبة للزوجة فقط بل يشمل أيضا كافة أفراد الأسرة. وتذكر إحدى حالات الدراسة: "**أول ما جيه واتعرف على أبويا جاب له شاشة تليفزيون هدية وأعطى لأخى موبيل جديد**"، وتذكر أيضا حالة أخرى **(العريس جارنا وأول ما تقدم لأبويا قاله إنه بيحبنى ومستعد يجيب أى حاجه علشان نوافق بالرغم من كبر سنه وكان عنده حوالى 40 سنه، ولكن كان عنده عربية ملاكى ومعاه فلوس فوافق عليه على طول)** ، وتذكر حالة أخرى **(قال موافق إنه يمضى على أى ضمانات زى وصل أمانة أو القايمة لضمان حقوقى وعلشان مش نخاف منه ونوافق على طول)**، ولا يكتفى الأمر فقط بالنسبة للفتاه وأسرتها بل يمتد الأمر أيضا للسمسار فى حصوله على أموال من الزوج مقابل تيسير عملية الزواج، حيث تذكر إحدى حالات الدراسة **(إن السمسار جيه لأبويا وقاله إن فى عريس متقدم بس هو كبير فى السن ومطلق وعنده أولاد بس غنى وميسور الحال وهيجيب لى شقة وشبكة ومهر وهيجيب العفش كله، فى الأول كان ابويا مش موافق ولكن بعد يومين وافق من غير ما يرجعلى ولا ياخد رأيي)**، وتذكر أيضا إحدى حالات الدراسة **(إن أحد السماسرة جاء**

لوالدى وعرض عليه أكثر من عريس ليختار أبويا منهم عريس مناسب لى وذلك بشرط بعد إتمام عملية الزواج يحصل السمسار على فلوس من الطرفين).

وتأمل الاستجابات السابقة يكشف لنا أن الاستلاب الرأسمالى يحرم الإنسان من عنصر هام من بنيته الوجودية كإنسان وهى القدرة على اتخاذ القرارات، فهو يمنح الإنسان شكلياً حرية قراراته الفكرية والمادية، دون أن يتيح له الفرصة ليدرك أن إقناع الإنسان المستلب بأن رفاهيته مربوطة بالإشباعات المادية وهى فى الحقيقة إشباعات زائفة وكأنها تجعله يرى الرفاهية فى الشقاء، إن هذه العملية تجعلنا ندرك زيف الحرية الملازمة للمجتمع المعاصر، فدوماً هناك حاجات ملّباة لكنها حاجات مخلوقة من خارج الإنسان مفروضة عليه، وهذه العملية تدور بدون توقف فى شكل يختفى فيه المجال الفردى الخاص بالمرء، ويتوحد الفرد والمجتمع كمجموع فى سلسلة من المتناقضات(عبد اللطيف،2015،ص73).

ب. إن الظروف المحيطة بهذا الزواج تختلف عن ظروف الزواج المتعارف عليها، حيث يتم هذا الزواج إما بالضغط على الفتاة لتوافق على الزوج من ناحية الأب، حيث بلغت أعلى نسبة لضغط الأب على الفتاة لتوافق على الزواج 66,7% بينما بلغت نسبة ضغط الأم على الفتاة لتوافق 20%، وبلغت نسبة المعارف والأقارب فى الضغط على الفتاة لتوافق 13,3%، حيث ذكرت إحدى حالات الدراسة**(أبويا أجبرنى على الزواج برغم من صغر سنى لكى يتخلص منى لأنى لا أعمل وأمثل عبء عليه)** وذكرت أيضا إحدى حالات الدراسة **(والدى وافق على العريس قبل ما اشوفه)**، يتضح من ذلك أن هناك نوعاً من السلطة الأبوية التى تفرض من خلالها آراء الآباء على الفتيات من خلال حالات الدراسة الميدانية، والتى من خلالها تعتبر السلطة الأبوية هى أساس لجميع البناءات الاجتماعية داخل القرية فى ضوء الاتجاه الراديكالي القائم على نمط المساواة بين الرجل والمرأة فى الحقوق والواجبات، وانطلقت المقولات النظرية فى هذه الدراسة حول الهيمنة الذكورية، وحددت لذلك وفق للنوع الاجتماعي كفرض من فروض الهيمنة والتمييز ضد المرأة، وعدم الاهتمام بحقوق الفتيات وردود أفعالهن تجاه

العنف المقرر ليس فقط من قبل التراث الاجتماعي، ولكن محاولات التمييز بين الرجل والمرأة وتصدير فكر التفضيل القائم على النوع الاجتماعى ومفاضلة الذكور على الإناث وفكرة المشكلات التى يمكن أن تتعرض لها الفتاة حال مخالفة قرار الأسرة وهذا ما أقره التراث النظرى للبحث، وأيضا تنامى السلطة الأبوية فى اتخاذ القرار الذى تدخل فيه عدد من المحددات الاجتماعية حول الخوف من العنوسة وفكرة الزمنية المفروضة على الفتاة، وقابلية الفرد للتغير من خلال ضرورة الارتباط فى السن المقرر للأخريات، فى ظل التفسيرات القائلة إن زواج البنت سترة وعفة وطهارة وحماية من الانحراف (هنداوى،2022،ص12).

ج. أكدت معظم حالات الدراسة بنسبة 60% أنه عند الاتفاق على الزواج يكون الاتفاق عن طريق الوسطاء ولم يتم مباشرة مع ولى الامر إلا بنسبة 40% من عينة الدراسة الميدانية، وذلك فى وجود محامى متخصص لتسهيل الإجراءات القانونية ومحاولة ضمان حقوق الفتاة الشرعية، وكان يتحصل على نسبة من المهر المقدم للفتاة بناء على ما ذكرته حالات الدراسة الميدانية، ثم تترك الفتاة المهر المقدم لها لوالدها وأفراد أسرتها وتذهب مع الزوج كسلعة تباع وتشترى.

د. تشير حالات الدراسة بنسبة 60% أن زواجهن انتهى بالطلاق، بينما باقى حالات الدراسة الميدانية ونسبتهم 40% كان زواجهن ناجحا، ولقد أكدت حالات الدراسة الميدانية على أن الزواج المبكر هو السبب الرئيس للطلاق نتيجة لعدم التوافق الزواجى وحرمان الفتيات من حقوقهن فى اختيار أزواجهن ووضع الفتاة فى موقف المسؤولية الاجتماعية قبل بلوغ مرحلة النضج، كما يؤدى إلى مشاكل صحية للأم نتيجة الحمل والولادة المتكررة وعدم إدراك الزوجات بدورهن فى الحياة الزوجية الجديدة التى يفترض عليهن أن يعيشنها وقلة الخبرة وعدم وجود ثقافة وصغر السن والحرمان من التعليم، وأسباب عديدة قد تؤدى إلى انعدام التفاهم والانسجام بين الزوجين وحدوث المشاكل الزوجية والعنف الأسرى الذى يؤدى إلى الطلاق بين الزوجين، وهذا يؤدى إلى تهديد كيان المجتمع إضافة إلى التفكك الأسرى(البدرى،2020،ص 80)

2.الناحية القانونية وطريقة توثيق الزواج:-

اتفقت جميع حالات الدراسة على أنه قد تم توثيق الزواج بعقد عرفى عند المأذون الشرعى لحين إتمام الفتاة السن القانوني والمتعارف عليه للزواج، ومن ثم يتم تسجيله فى المحكمة، وذلك بنسبة 100% عند جميع حالات الدراسة الميدانية، ويتضح لنا هنا أن الزواج قائم على الإشهار، وقد تم الإشهار عند المأذون الشرعى، ولكن تم تأجيل التوثيق إلى ما بعد إتمام الفتاة السن الرسمى والقانوني.

ومن هنا يتضح أنه قد يوجد تحايل على القانون المصرى وعدم تنفيذه من قبل المأذون الشرعى، فالمادة 31 مكرر من قانون الأحوال المدنية والمادة 228 من قانون العقوبات ينص على أنه فى عام 2008 رفعت الحكومة المصرية سن الزواج للإناث من 16إلى18 سنة أسوة بالذكور، ولكن هناك ثغرات فى القانون حالت دون تنفيذها لهذه المادة مما أدى إلى فرص كثيرة للتحايل على القانون بعقود غير موثقة، أى غير قانونية، كما أن النصوص الخاصة بتجريم تلك الممارسات غير مفعلة على أرض الواقع(حمزة،2019،ص 915).

فقد ذكرت إحدى حالات الدراسة "**تم زواجنا عند مأذون ولكن بعقد عرفى، ولكن والدى أصر على كتابة قائمة بمنقولات الزوجية وكتابة وصولات أمانة ووضعها عند أعمامى لحين بلوغ السن القانونى وتوثيق العقد رسمى**"، يتضح لنا هنا علم الأب التام بالسن القانونى للزواج ولكنه أصر أن يرتكب هذا الجرم فى حق ابنته ويتم زواجها قبل السن القانونى، ولكنه أخذ على الزوج بعض الضمانات التى تضمن له حق ابنته فى توثيق العقد الرسمى للزواج حتى يرضى ضميره ويضمن حق ابنته فى حالة الانفصال أو عدم إتمام الزواج.

وتذكر حالة أخرى "**والدى أصر على أن الشبكة تكون بمبلغ ثلاثين ألف جنيه وتكون مع والدى لحين توثيق العقد**"، وهذا يدل على خوف الأب من عدم توثيق العقد وضياع حقوق ابنته لذلك أصر على جلب الزوج شبكة بمبلغ كبير حتى يضمن

حقوق ابنته لأنه على علم تام فى حالة عدم توثيق العقد لن تحصل ابنته على أى مستحقات ومن ثم ضياع حقوقها الشرعية.

كذلك تعددت المشاكل التى واجهت هذا الزواج عند توثيق العقد الشرعى، منها عدم توثيق هذا العقد فى المحكمة أو حتى الحصول على صحة توقيع عليه، وذلك إما بسبب ارتفاع رسوم توثيق العقد أو خوف الأسرة من الذهاب للمحكمة لأنها فى الغالب أسر غير متعلمة سواء من ناحية الزوج أو من ناحية الزوجة، وهذا ما أشارت إليه حالات الدراسة الميدانية، كما أنها أسر فقيرة تهاب الذهاب للمحاكم.

وأما عن مشاكل كتابة العقد الشرعى عند المأذون بعد وصول الزوجة إلى السن القانونى فكانت ارتفاع الرسوم التى يحصل عليها المأذون عند كتابة العقد عقبة أمام توثيق عقد الزواج، الأمر الذى دفع بعض الآباء إلى توثيقه عند المأذون بالآجل. وتذكر هنا إحدى حالات الدراسة " **زوجى كان لا يريد توثيق عقد الزواج لارتفاع تكاليفه ولكن والدى استلف بعض الأموال وقام بتوثيقه حتى يضمن حقوقى الشرعية**"

وفى بعض حالات الدراسة حدثت مشاكل قبل كتابة العقد ورجعت الزوجة إلى بيت زوجها ولم يعترف الزوج بهذا الزواج وتفاقمت المشكلة بين الأسرتين إلى أن انتهت فى آخر المطاف بالصلح، ولولا تمسك الأب بتوثيق عقد الزواج لضاعت حقوق ابنته، وتشرد الأطفال لعدم توثيق هذا العقد.

وأما مشاكل الحصول على التطعيمات المناسبة للأطفال، فكانت هذه من أكبر المشكلات التى واجهت الزوجين بصفة عامة، وهي عدم الحصول على التطعيمات المناسبة التى أقرتها وزارة الصحة، وهذا راجع إلى عدم تسجيل المواليد من هذا الزواج، وعدم استخراج شهادة ميلاد لهم وما يترتب على ذلك من عدم وجود شهادة صحية للمولود وصعوبة الحصول على التطعيمات التى يحصل عليها الأطفال، ولكنهم حصلوا على هذه التطعيمات عن طريق العيادات الخاصة الخارجية.

3. الكشف عن أهم أسباب ومبررات زواج القاصرات:

أ. العوامل الاجتماعية

لقد استطاع الباحث من خلال تحليل حالات الدراسة الميدانية أن يستنتج بعض المتغيرات من خلال تحليل العوامل الاجتماعية وعلاقتها بزواج القاصرات وهى كالآتي:-

1.العنف ضد المرأة: حيث أشارت حالات الدراسة الميدانية إلى وقوع العنف عليهن مما جعلهن يقبلن على فكرة الزواج المبكر، حيث تذكر إحدى حالات الدراسة " **أبويا قالى هتتجوزى يعنى هتتجوزى وبعدين نبقى نوثق العقد**"، ويتضح لنا هنا مدى إجبار الفتاة على الزواج بدون موافقاتها بصرف النظر عن مدى جاهزيتها وتقبلها لفكرة الزواج فى هذا السن الصغير. وتذكر أيضا إحدى حالات الدراسة " **والدى لما فتح معايا موضوع الزواج رفضت ولكنه قام بضربى حتى أوافق**" وفى هذه الحالة استخدم الأب العنف الجسدى وذلك بالضغط على الفتاة حتى تتم الموافقة على العريس. وتتفق النتيجة السابقة مع دراسة **(إنجى حمزة)** فى تأكيدها على أن زواج الفتيات القاصرات نتيجة للسلطة الأبوية السيئة والتى أجبرت الفتاة حتى ولو لم تكن فى حقيقة الأمر أمام نفسها مجبرة لكنها فعلياً أجبرت على الزواج المبكر وتخلى الأب عن مسئوليتها، والعنف الجسدى فى كثير من الأحيان عبارة عن ردة فعل للآباء والإخوة، الذين يعدون عدم موافقة الفتاة على الزواج تمرداً على سلطتهم، وتجاوزاً خطيراً للتقاليد التى تؤكد على ضرورة احترام قراراتهم، وعدم قابليتها للنقاش والتفاوض، لذا يتم اللجوء للعنف الجسدى لإعادة بسط هيمنتهم وسلطتهم عليها، والتأكد من خضوعها وعدم تمردها مرة أخرى(غرطوط،مهاوات،2021، ص 17)

2. انخفاض المستوى التعليمى للأسرة: تبين من خلال حالات الدراسة الميدانية أن نسبة الفتيات الحاصلات على التعليم الابتدائي 53,3% من إجمالي حالات الدراسة الميدانية، وكذلك نسبة الفتيات الحاصلات على التعليم الإعدادي 40% من إجمالي حالات الدراسة الميدانية، وهذا يوحى بأن الفتيات

ليس لديهن الوعى الكامل بمشكلات الزواج وعواقبه، كما تبين من حالات الدراسة الميدانية أن نسبة أمية الآباء وصلت إلى 66,6% من إجمالى حالات الدراسة الميدانية، مما جعلهم يتاجرون ببناتهم دون وعى، وكذلك بينت حالات الدراسة الميدانية أن نسبة أمية الأم بلغت 80% من إجمالى حالات الدراسة الميدانية مما جعل هؤلاء الأمهات يزوجن بناتهن فى سن صغير دون أن يدركن خطورة ذلك على الفتاة، وذلك لانخفاض مستوى تعليمهن ووعيهن بالعواقب والمشكلات الناتجة عن الزواج فى سن صغير، كما نلاحظ فى الآونة الأخيرة وجود بعض الأسر التى لا تعير أهمية لتعليم أولادها أو بناتها مما أثر بصورة سلبية على حياتهم الاجتماعية وحتى الاقتصادية، حيث إن الأولاد أو البنات الذين لا يكملون دراستهم العلمية فى بعض مجالاتها وليس جميع مجالاتها يكونون فاقدين للوعى الفكرى ويعانون من وجود ضعف مادى ومعنوى، مما أثر فى الزواج المبكر حيث إن الشاب عندما يتزوج فى سن مبكرة وهو لم يكمل الثامنة عشرة فهذا يؤثر فى حياته المادية والعلمية لكونه وبكل تأكيد لم يكمل حتى الدراسة الإعدادية، وعليه فليس لديه أى وعى فكرى أو اجتماعى لبناء الأسرة المتكاملة، وخاصة عندما تكون الزوجة تعانى من نفس المشاكل حيث إنها قاصرة لم تكمل حتى السادسة عشرة وهى فى مقتبل الحياة ولم تكمل الدراسة الابتدائية، ففى هذه الحالة كيف تستطيع بناء أسرة متكاملة وتربي أجيالا يطورون المجتمع وذلك بسبب قلة الوعى الحاصل بين الزوجة والزوج لصغر سنهما عند الزواج، ما يؤدى إلى حصول تفكك أسرى سريع بعد الزواج (عبد السادة،2016،ص 1768).

3.انخفاض المستوى الاجتماعى لأسرة الزوجين: حيث أشارت حالات الدراسة الميدانية بتراوح المستوى الاجتماعى لأسرة الزوجة بين المتدنى والمتواضع وذلك لأن الآباء يعملون فى حرف بسيطة أو سائقين أو مزارعين، كما أن الحالة التعليمية لأفراد الأسرة متدنية الأمر الذى جعل المستوى الاجتماعى لديهم يكون متدنيا ومتواضعا،

ولكن اختلف الأمر بالنسبة لأسرة الزوج والذى هو فى أغلب حالات الدراسة أحد أقارب الزوجة، فقد تراوحت بين المتوسطة والغنية، ولعل انخفاض المستوى الاجتماعى تعنى انخفاض الوعى بخطورة زواج القاصرات والآثار السلبية المترتبة عليه، ومن ثم يقبلون على زواج بناتهم فى سن صغير للتخلص من تكاليف إعاشتها ومتطلباتها واحتياجاتها وتكون مسئولة من زوجها بصرف النظر عن الآثار السلبية المترتبة على هذا الزواج.

4.المنـاخ الأسـرى : حيث أشارت حالات الدراسة الميدانية بوجود خلل داخل أسرهم، وهذا الخلل ناتج عن حدوث طلاق بين الأب والأم داخل الأسرة، الأمر الذى جعل الأسرة متصدعة ومفككة نظراً لعدم وجود أب داخل الأسرة يقوم بمسئولياته تجاه الأسرة، وتذكر إحدى حالات الدراسة "**وافقت على العريس لأن ابويا يعتبر مش موجود معايا ومع زوجته الثانية**" وهذا يبين لنا أن عدم وجود الأب قد دفع الفتاة للإقدام على الزواج فى سن صغير لاعتقادها أنها سوف تجد فى زوجها الأمان والاستقرار المادى والعاطفى الذى افتقدته فى منزلها، وتذكر أيضا إحدى حالات الدراسة "**من أسباب موافقتى على العريس كثرة المشاكل بين أبى وأمى** "، ويتبين لنا هنا أيضا أن كثرة المشاكل التى تتعرض لها الأسرة قد يكون سبباً فى اتجاه الفتاة للزواج فى سن صغير أملاً فى الحياة الهادئة والمستقرة بعد الزواج، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة **(أمل يوسف)** فى أن السبب وراء زواج القاصرات التفكك الأسرى الذى ينعكس على الأطفال الصغار، وتتفق أيضا هذه النتيجة مع دراسة **(غدير عضوب)** فى تأكيدها على أهم الدوافع الاجتماعية المؤدية لزواج القاصرات مشاكل الفتاة القاصر مع أسرتها، مما دفعها لقبول فكرة الزواج فى سن مبكر.

5.التمييز بين الذكور والإناث: أشارت حالات الدراسة الميدانية إلى أنهن يقعن عبئاً على أسرهن مما جعلهم يتخلصون منهن عن طريق تزوجيهن فى وقت مبكر. فقد ذكرت إحدى حالات الدراسة

"**والدى وافق على أول عريس تقدم لى لكى يتخلص منى**"، وهذا يوضح أن الأب مع أول طالب لزواج ابنته وافق عليه بحجة سترها والمحافظة عليها، كما تذكر إحدى حالات الدراسة" **والدى كان ديماً يقولى إمتى يجيلك عريس ومكنش حامل هم إخواتى الصبيان باعتبارهم ذكور ولا يتخاف عليهم**"، وهذا يوضح تمييز الذكور على الإناث داخل الأسرة، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(أمل يوسف)** من خلال إبرازها دور الهيمنة الذكورية للرجل سواء كأن الأب أو الزوج مما يجعل الفتاة تشعر بالقهر والظلم الاجتماعى، وهذا أيضا ما يتفق مع توجه نظرية هذه الدراسة فى عرضها **للنظرية النسوية** وأن الحركة النسوية التى تعتبر أن الأبوية هى المفتاح الحقيقى لفهم البناءات الاجتماعية، حيث إن سيادة الذكور على الإناث هى الأقدم والشكل السائد للهيمنة، وكل الأشكال الأخرى للاستغلال والاضطهاد هى نابعة من هيمنة الذكور على الإناث.

ب. العوامل الاقتصادية:

لقد استطاع الباحث من خلال تحليل حالات الدراسة الميدانية أن يستنتج بعض المتغيرات من خلال تحليل العوامل الاقتصادية وعلاقتها بزواج القاصرات وهى كالآتى: –

1.تدنى مستوى المعيشة وانخفاض دخل الأسرة: أشارت حالات الدراسة الميدانية إلى أن الدخل المتغير غير الثابت كان عاملاً هاماً فى الإقبال على فكرة زواج القاصرات، حيث بلغت نسبة الدخل غير الثابت 53,3%، ويندرج الدخل المتغير على مهنة العمال أو أي مهنة أخرى غير ثابتة ويحصلون على يومية منها، مما يترتب زواج بناتهن فى سن القاصرات لتحسين معيشته ومعيشة أسرته، ووصل الدخل من 1500 إلى 2000 إلى 33,3% وهو دخل متدنى بالنسبة لغلاء المعيشة، الأمر الذى دفع أرباب الأسر فى القبول بفكرة زواج بناتهم فى سن صغير، ومع الدخل المتدنى لا تقدم الأسر على تعليم أبنائهم بالتحاقهم بمراحل التعليم المختلفة أو التسرب من التعليم والاشتغال بالأعمال المنزلية نظراً لأن تكاليف التعليم تكون مرتفعة على رب الأسرة

لحين زواجهن، ويكون هذا هو المنفذ الوحيد أمامهم للتهرب من تكاليف التعليم وتصبح المسئولية ملقاة على الزوج، حيث أشارت إحدى حالات الدراسة **(والدى عامل باليومية ولا يمتلك أى شئ ووافق على العريس لأنه جاب شاشة تليفزيون له وبعض الهدايا الأخرى)**، ويتضح لنا هنا الأب تعامل مع ابنته وكأنها سلعه تباع وتشترى، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(عبلة عبد الرحيم)** فى أن زواج القاصرات مرتبط بالطبقة الاقتصادية الدنيا(العاملة الفقيرة) وذلك من منطلق عدة إجابات جاء الترتيب الأول أن معظم المتزوجات القاصرات من أسر بلغ دخلها أقل من (500) دينار أردنى، مما دفع الآباء إلى زواج بناتهم لتحسين الوضع المعيشى، وبينت أيضا الدراسة الميدانية أن الآباء الذين يعملون بالأعمال الحرفية البسيطة بلغت نسبتهم 53,3% مما أدى بهم إلى زواج بناتهم لتخفيف عبء معيشتهم عليهم وعدم قدرتهم على إعالتهم كلياً والتقصير نحوهم من حيث التعليم والسكن، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(سهير صفوت)** فى أن عملية الإِتّجار بالقاصرات ترتبط إيجابيا بتدنى مستوى المعيشة وانتشار البطالة، كما أن الارتباط بهن يرتبط بشيوع مصطلح الثقافة الاستهلاكية، فالزواج يتحول إلى عملية تجارية ربحية يشارك فيها أطراف مختلفة من أفراد الأسرة (الأب ،الأم، والأخوة الذكور) وحتى الوسطاء والمحامون وطبيب الصحة، وتغلف هذه العملية بمبررات تتعلق بالحفاظ على شرف الفتاة، أو حمايتها من العنوسة، أو مجرد إثبات سطوة الآباء، لكنها تحمل فى طياتها أسبابها الرئيسة والتى لا تعنى سوى الاستغلال من جهة، والاستفادة المادية الفردية من جهة أخرى.

2. الفقر والحرمان النسبى: انتشرت حالة من الفقر العام لجميع حالات الدراسة الميدانية، الأمر الذى يعطينا مؤشرا على أن الفقر قد دفع أرباب الأسر فى التفريط فى بناتهم وبيعهم على أنهن سلعه تباع وتشترى لكى يحصلون من ورائها على الربح الوفير الذى طالما يسعون من أجله، ولكنه لم يتحقق إلا عن طريق الزواج العرفى لبناتهم، تقول إحدى حالات الدراسة **(أعيش فى أسرة فقيرة جداً فكان الزواج بمن يكبرنى فى السن هو الحل الوحيد للخروج من دائرة الفقر)** وبسؤال أحد حالات

الدراسة عن المبالغ التى تحصل عليها والدها ردت قائلة **(والدى اخذ من العريس هدايا وحوالى 10000 جنية ومكنش قايلنا بس أنا عرفت بعد الزواج)** يتضح لنا هنا ما أكدت عليه **(نظرية التشيؤ)** فتشير هذه النظرية إلى أن الإنسان يجعل نفسه عبداً لإنسان آخر لا يسلم نفسه، وإنما هو بالأحرى يبيع نفسه أو ما يملكه من أجل بقائه، فينظر الإنسان إلى ذاته كما لو كانت شيئاً أو سلعة يطرحها للبيع وهذا النوع من التشيؤ يفقد الإنسان فيه من خلاله ذاته ووجوده الشرعى الأصيل وفقد إحساسه بهويته ويشعر بأنه مقتلع حيث لا جذور تربطه بنفسه أو واقعه، فعالم التشيؤ عبارة عن عالم علاقات اجتماعية بين أشياء تتسم بخصائص البشر، ومن ثم يصبح البشر فى حوزة الأشياء وتنشأ علاقات اجتماعية بين الأشياء وعلاقات مادية بين الأفراد، الأمر الذى يؤدى إلى أن يمنح البشر ثقتهم للأشياء وليس لبعضهم بعضا، وإلى أن تصبح الثقة ذاتها –وهى من خصائص الذات الإنسانية – خاصية للأشياء الطبيعية من حيث هى مستقلة عن الإنسان، فالتشيؤ يكشف عن عدم التكافؤ بين من يخلق الحضارة وهو العامل ومن يستثمرها وهو الرأسمالى وكل منهما يمثل أشياء متشخصة، فيغترب الإنسان داخل نفسه وداخل مجتمعه (جراد،2014،ص 2).

ولعل انخفاض المستوى الاقتصادى لأسرة الزوجة مع وجود زوج من أسرة ميسورة الحال يشجع الأسر على قبول زواج بناتهن وهن صغيرات تحت إغراء المال أو للحد من أعباء إعالة البنت ومتطلباتها، حيث يتعامل الأب مع عريس ابنته وكأنه صفقة مربحة، وعن طريقها سوف يجنى الأموال ويحقق الآمال والطموحات التى طالما حلم بها. فتذكر إحدى حالات الدراسة **(العريس أول ما جيه جاب حلويات وبعض الهدايا وكان جايب لأخواتى ألعاب وقال لابويا هدفع المهر اللى أنت عايزه وهجيب شبكة ب 25ألف جنية)** فنجد هنا أن الزوج ميسور الحال وتعامل مع والد العروس على أنها صفقة بإغرائه بكل هذه الأشياء حتى يوافق على الزواج من ابنته، فاستطاع أن يتزوج ابنته وتتم الصفقة، وتذكر أيضا إحدى حالات الدراسة **(أبويا كان بياخد كل الهدايا اللي كان بيجبها زوجى لى من برفانات وساعات وأجهزة كهربائية ولم يعطينى شئ)**

يتضح لنا هنا شعور الأب بحالة من الحرمان من حيث المستوى الاقتصادى المتدنى الذى يعيش فيه أعضاء جماعته، وهذا يؤدى إلى إحداث تنافر وسخط من أعضاء جماعته عندما ينظرون إلى باقى الأسر ذات المستوى الاقتصادى الأفضل، وأن الظروف لا تساعدهم فيقررون جميعاً أن يتغلبوا على الفقر بشتى الطرق الممكنة، ولا يجدون طريقة للتغلب على الفقر وتحقيق الآمال والطموحات إلا من خلال زواج ابنتهم فى سن مبكر من أجل الحصول على الأموال والهدايا، وهذا ما أكدت عليه **(نظرية الحرمان النسبى)** بشعور أفراد الجماعة بحالة من الحرمان عندما ينظرون إلى الجماعات الأخرى الأفضل منهم اقتصادياً، ولكن الحرمان هنا غير مقتصر على الفقر فقط ولكن الحرمان يضم أيضا حرمانا من الغذاء والتعليم والمهنة والصحة، فيقوده الحرمان فى نهاية المطاف إلى التسليم لزواج بناتهم فى سن مبكر.

ت. العوامل الثقافية:

لقد استطاع الباحث من خلال تحليل حالات الدراسة الميدانية أن يستنتج بعض المتغيرات من خلال تحليل العوامل الثقافية وعلاقتها بزواج القاصرات وهى كالآتي:-

1.الموروث الثقافى وعلاقته بزواج القاصرات: لعبت العادات والتقاليد دوراً كبيراً فى اتجاه الفتيات للزواج فى سن مبكر، وتشمل العادات والتقاليد الموروثات الثقافية والشعبية الموجودة داخل القرية والتى تمتد آثارها لعشرات السنوات، فتذكر إحدى حالات الدراسة**(البلد عندنا البنات بيتجوزو بدرى وده إلى احنا اتعلمناه وعيشنا عليه)** يتضح لنا هنا أن الموروثات الثقافية هى العامل الرئيس لإتمام هذا الزواج نظراً لشيوع الثقافات داخل القرية والتى تجبر زواج الفتاة فى سن صغير لأن الزواج سترة للبنت، وبسبب ارتفاع تكاليف الزواج وخوفاً من أن الفتاة لا تلحق بقطر الزواج. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت اليه دراسة **(جمال الشاعر)** فى اعتبار الزواج فى سن صغيرة سترة للبنت والخوف من العنوسة، وعدم القدرة على الإنفاق على تعليم الإناث.

2.دور الخاطبة والسمسار وعلاقتهما بزواج القاصرات: أشارت معظم حالات الدراسة الميدانية إلى أن للخاطبة والسمسار دوراً كبيراً فى إتمام عملية الزواج، حيث إن

الخاطبة ترشح للعرسان الفتيات للزواج بهن مقابل الحصول على بعض الأموال، وكذلك السمسار يقوم بالاتفاق مع والد العروس على إتمام صفقة الزواج مقابل الحصول على مقابل مادى نظيرا لخدمته، حيث تذكر إحدى حالات الدراسة **(والدى كان موصى سمسار بيجيب أزواج مرتاحين ومعاهم فلوس ليتزوجنى)** يتضح لنا هنا وتأكيدًا على **نظرية التشيؤ** فإن الآباء ينظرون إلى بناتهم على أنهن أشياء تباع وتشترى بأعلى الاسعار، ولا يقتصر الأمر على الخاطبة والسمسار ولكن يكتمل بوجود محامى، فطبقاً لسرد حالات الدراسة الميدانية فوجود المحامى شئ ضرورى ومهم لكتابة العقود وقائمة المنقولات ووصولات الأمانة لكى يحفظ حق الفتاة، وكل هذا يتم بمقابل يتحمله الزوج، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة**(أمل يوسف)** فى أن هناك العديد من الأطراف التى تساعد على انتشار هذا الزواج بالمجتمع والتى قد تقع عليهم المسئولية المباشرة لإتمام هذا الزواج والتى أمكن حصرها فى **(الأسرة، السمسار، المحامى، الخاطبة)**

3. التقاليد والمحاكاة: كان للتقاليد والمحاكاة دور هام فى إتمام عملية الزواج المبكر، فبعض من الفتيات كن يميلن إلى تقليد صاحباتهن وأقاربهن فى طريقة عيشتهن ولبسهن، الأمر الذى أدى بهم للزواج المبكر غافلين عن أهم الأضرار والآثار الناجمة عن هذا الزواج، فتذكر إحدى حالات الدراسة **(كنت دايماً بحلم يكون عندى شقه خاصة بيا وعربية وأعيش عيشة كويسة زى أصحابى وأقاربى)**، فنجد هنا أن الطموح الاستهلاكى وأحلام اليقظة عند الفتاة قد دفعها للزواج المبكر أملاً فى تحقيق هذه الآمال والطموحات بشتى الطرق الممكنة غافلة آثار هذا الزواج وما سوف يلحق بها من أذى نفسى وعضوى ومعنوى وقد ينتهى الأمر بها إلى الطلاق.

4.الآثار والأضرار الناتجة عن زواج القاصرات:

كثير من الأهالي يرغبون فى الزواج المبكر للفتيات ولكنهم يجهلون عواقب هذا الزواج والآثار المترتبة عليه، حيث تحمل الفتاة المسئولية فى سن صغير، وهذه المسئولية تكون كبيرة عند تكوين الأسرة، وتتضاعف عند إنجاب الأطفال، خاصة عند

عدم وجود شخص بالغ لتقديم النصح، وأيضا تخطى مرحلة مهمة من مراحل الحياة وهى مرحلة المراهقة التى تبدأ فيها الشخصيات بالتشكل واستكشاف الحياة، وهو أيضا التأثير السلبى للحمل على صحة الفتاة القاصرة واحتمالية انهيار هذه الزيجة بسبب الجهل وعدم الوعى وأيضا تأثيرها على صعوبة إكمال التعليم نتيجة لزيادة المسئوليات وتأثير الزواج المبكر على صحة الفتاة القاصرة تكون عندها الفتاة غير مدركة بحقوقها وصحتها الجنسية والإنجابية فى عمر لا يزال فيه جسدها فى طور النمو، وعندما لا تكون مهيئة بدنياً وعاطفياً للحمل فإنها تصبح عرضة للخطر أو للوفاة أثناء الولادة، بالإضافة إلى الأمراض التى قد ترافق الحامل ولا يتحملها جسد فتاة فى عمر المراهقة، ونظراً لتفشى الجهل وغياب تنظيم الأسرة قد تتعرض المرأة لحالات حمل متكررة تصاحبها مضاعفات صحية خطيرة(حمزة،2019،ص 918)، حيث تذكر إحدى حالات الدراسة **(كنت حامل ولكن عملت إجهاض لعدم قدرة الرحم على الحمل)** وهذا يؤكد على الآثار الصحية السلبية التى تلحق بالفتاة عند الزواج فى سن صغير، كما تذكر إحدى حالات الدراسة **(فى أول الجواز كنت مكتئبة جداً وكانت نفسيتى مدمرة وطلبت منه الطلاق لأنى كنت غير راضية على العيشة معاه)** يتضح من ذلك إصابة الفتاة بالاكتئاب فبدلا من أن تصبح عروسة سعيدة، أصبحت مصابة بالاكتئاب لأنها دخلت عالما ليس عالمها ولا تعرف عنه شيئا، وليس لديها أى خبرة عن الزواج نظراً لصغر سنها وعدم إدراكها للآثار الناتجة عن الزواج فى سن صغير، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت غليه دراسة **(ندى نبيل)** فى أن الاكتئاب من أكثر الأمراض النفسية التى لحقت بمعظم المتزوجات مبكراً، وأيضا تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **(Ciss Ibrahima)** فى أن الفتيات يواجهن مشكلة فى التأقلم مع الحياة الزوجية سواء فى الأعمال المنزلية أو العلاقة الجسدية مما يترك آثاراً نفسية على الفتاة تؤدى إلى الطلاق.

من ناحية أخرى هناك أيضا تداعيات وآثار صحية للزواج فى سن صغير للفتاة وما ينجم عن ذلك من مشكلات قد تعرض حياة الفتاة للخطر وخاصة بالنسبة للحمل

والولادة فى سن مبكرة، يضاف إلى ذلك أن الزواج المبكر والحمل فى فترة المراهقة يهدد صحة الأمهات والأطفال، ويزيد من قابلية تعرض الإناث للعنف، كما يفضى الزواج المبكر إلى الطلاق والتفكك الأسرى، وتربية سيئة للأطفال، فالعروس الشابة تكون أكثر تعرضاً لقسوة الزوج وإساءته لها، ولهذا كثيراً ما يكون بيت الزوجية الذى تدخله العروس طفلة أو مراهقة محفوفاً بانعدام الأمن(الحوتى،2016،ص 32)، كما أن فكرة الزواج المبكر فى المجتمع لما لها من تأثيرات كبيرة تحرم الفتاة الصغيرة من أبرز حقوقها وهى الحق فى الحياة والحق فى التعليم، كذلك إمكانية تعرضها للاضطرابات النفسية والتى قد تصل إلى حد الخطورة بسبب الصدمة التى قد تتعرض لها لأنها غير مستعدة لهذا التغير المفاجئ فى الانتقال من مرحلة الطفولة إلى النضوج بنحو مباشر من دون المرور فى المراحل العمرية الاعتيادية لذلك تصاب أغلب الفتيات القاصرات بالعديد من الأمراض النفسية، مثل الاكتئاب الشديد والقلق وغيرها(البدرى، 2020،ص 78)، حيث ذكرت إحدى حالات الدراسة **(اشترطت عليه أن أكمل تعليمى بعد الزواج ولكنه خلف بوعده وقالى ملكيش غير بيتك)** وهذا يوضح أن الفتاة قد تفقد حقها فى التعليم لأنها غير قادرة على مخالفة تعليمات زوجها؛ الأمر الذى وصل بها إلى ترك التعليم وأصبحت غير متعلمة مما يؤثر سلباً على الأطفال من حيث التحصيل الدراسى والاهتمام بتعليمهم ووعيها بمجريات أمورهم، وفى هذا السياق أيضا أكدت إحدى حالات الدراسة أن الزواج المبكر فى سن صغير يؤدى إلى عدم استقرار الزواج ويؤثر على صحة الفتاة كما يؤدى إلى زيادة حالات الإجهاض لعدم اكتمال نموها بيولوجياً، فقد ذكرت إحدى حالات الدراسة " **أول ما تزوجت قالى لازم نخلف بدرى لأنه بيحب الأطفال بس قابلنى مشاكل بعد كده فى الحمل لأن جسمى ضعيف وأجهضت الطفل علشان جسمى مكنش مستحمل حمل وولادة** " وهذا يؤكد على أن عدم اكتمال نمو الفتاة قد يعرضها لمشاكل صحية عديدة، وتذكر حاله أخرى " **كان عايز يخلف بس أنا مكنتش راضية لأني حسيت المسئولية هتكون كبيرة عليا فذهبنا إلى الدكتورة وقالت لى إنى أأجل الخلفة عشان جسمى ضعيف ولا**

أستطيع الحمل الآن ولما حللت طلع عندى فقر دم"، كما أن إصابة الزوجة بالأمراض أدى إلى اعتلال صحتها وعدم قدرتها على القيام بالمهام والأعباء المنزلية سواء تجاه الزوج أم تجاه أسرته، ومن ثم جعلها تتعرض إلى ممارسة العنف ضدها مما زاد من مرضها وتفاقم المشكلات مع زوجها، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(ابتسام مرسى)** فى أن إصابة بعض الزوجات بحالات الإجهاض المبكر والمتعدد يرجع إلى صغر سنها وعدم قدرة الرحم على حمل الجنين وما يترتب على ذلك من مضاعفات صحية لحقت بالفتاة.

كما أن زواج الفتاة بمن يكبرها سناً يعرضها للعنف من جانب الزوج ويحرمها من التعليم، وكذلك يحرمها من والديها والحياة معهم، حيث تنفصل عنهم فى سن صغير؛ كل ذلك يؤثر عليها نفسياً وصحياً، حيث تذكر إحدى حالات الدراسة "**كان بيضربنى على كل كبيرة وصغيرة لأننا كنا غير متافهمين إلى أن انتهى الأمر بالطلاق**"، وهذا يدل على عدم التفاهم بين الزوجين لأن الزوج يكبرها سناً ولا يستطيع النزول إلى مستوى تفكيرها، والإيمان بأنها ما زالت طفلة لا تقدر على تحمل المسئولية ولا طاعته متى أمرها بأى شئ.

وأكدت العديد من حالات الدراسة الميدانية أن زواج القاصرات يؤدى إلى فشل الحياة الزوجية، ومن ثم زيادة عدد المطلقات، حيث شملت عينه الدراسة الميدانية على 60% من إجمالي عدد الحالات قد طلقن من أزواجهن بعد وقت قصير من الزواج، وهذا يدل على فشل الحياة الزوجية، مما يجعل الأمهات المطلقات صغيرات السن يواجهن الحياة بمفردهن فى تربية الأبناء، وهناك بعض الحالات التى رفض فيها الزوج إثبات نسب أطفاله، فلجأت الزوجة إلى المحكمة للحصول على حقوقها وحقوق أبنائها الصغار، فزواج القاصرات يهدر حقوق الزوجة الشرعية وكذلك الأبناء لعدم وجود أوراق ثبوتية لعملية الزواج، وهو بذلك يعمل على زعزعة استقرار الأسرة بل والمجتمع، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة**(هناء البدرى)** فى أن زواج القاصرات قد يؤثر بصورة سلبية على صحتها وأيضا على المجتمع لأنها قد لا تصلح أن تكون أماً وغير

مؤهلة لتربية أطفالها الذين سوف يصبحون مثلها بعد عدة أعوام، ويتضح أن الزواج المبكر يؤدى إلى تكوين جيل غير واع؛ كون الأم القاصرة ليست ناضجة، فقد يصاب الطفل باضطرابات تؤدى إلى أمراض نفسية فى الكبر كالانفصام والاكتئاب نتيجة وجود الطفل فى بيئة اجتماعية غير متجانسة، إضافة إلى تأخر النمو الذهنى لدى الأطفال نتيجة انعدام أو ضعف الرعاية التربوية الصحيحة، حيث لا يمكن للأم القاصر أن تقوم بواجبها التربوى تجاه أولادها ومن الناحية الثقافية فهى غير مؤهلة لتنشئة جيل واع. (البدرى،2020،ص82).

حادى عشر:عرض وتحليل نتائج الدراسة فى ضوء الاطروحات النظرية والدراسات السابقة

نتائج الدراسة

يحاول الباحث فى هذا المحور تحقيق الترابط والتكامل بين محاور الدراسة فى ضوء زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر، وإظهار المحددات الاجتماعية والاقتصادية لزواج القاصرات وذلك من خلال أربعة محاور، وهى كالتالي:-

1. مناقشة النتائج فى ضوء التوجه النظرى للدراسة

يلاحظ أن هذه الدراسة بصدد تحديد التوجه النظرى فى تناولها لظاهرة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لزواج القاصرات بوصفه شكلا من أشكال الِاتِّجار بالبشر، يأتى من خلال تساند مجموعة رؤى نظرية وبداية من **الاتجاه الأول** فى تفسير ظاهرة زواج القاصرات من خلال رضا القاصرات ببيعهن وسعادتهن بذلك الزواج من خلال الوسطاء، سواء عن طريق الآباء أو بعض السماسرة، وهو ما يطلق عليه زواج الصفقة، وقد تم تفسيره من خلال مفهوم التشيؤ حيث تسهم آراء لوكاتش فى تفسير هذا الاتجاه مشيراً به إلى تقديس السلع وأن زواج القاصرات من وجهة نظره يرتبط بمنطق التبادل السلعى بين الآباء والزوجات، والسلعة المقصود بها هنا هى الفتاة المتزوجة فى سن مبكر، حيث يعاملها والدها على أنها سلعة تباع وتشترى، وهذا ما أكد عليه

لوكاتش، حينما تتحول العلاقات الإنسانية القائمة بين الأفراد إلى أشياء فتتحول أيضا القيم الإنسانية إلى قيم سلعية وتتحول العلاقات البشرية إلى أشياء بسبب السلعة، ومن هنا انتقد لوكاتش النزعة الشيئية التى سيطرت على الثقافة الرأسمالية. وبالرغم من عدم وضوح النظام الرأسمالى داخل المجتمع المصرى حيث يتم فيه إدراك وفهم المجتمع على أنه حقيقه مادية، يضاف أيضا إلى هذا التوجه النظرى المفسر لظاهرة زواج القاصرات نظرية الحرمان النسبى عند تاونسيند فيؤدى الحرمان النسبى إلى الخصومة بين الجماعات حينما يشعر الفرد بحافز إلى تحقيق موضوع قيمى معين لا يتوافر لديهم، وذلك بمقارنة أنفسهم ببعض الجماعات الأخرى التى تمتلك هذا الموضوع ويشعرون أن فى مقدورهم تحقيقه إلا أن الظروف لا تساعدهم، فيجد الفرد نفسه عاجزاً عن إشباع حاجاته الأساسية، فإن الحرمان قد يقوده إلى طريق الجريمة وهذا ما لمسناه بإقبال الفتيات على الزواج فى سن صغير. أما **الاتجاه الثانى** وهو عدم رضا القاصر بالزواج مبكراً وهو ما يطلق عليه الزواج القسرى فتم تفسيره من منطلق اللامساواة وسياسة التمييز ضد المرأة وسياسة التمييز بين الذكور والإناث داخل الأسرة، وهذا ما أوضحته وبينته النظرية النسوية وتفسيرها لظاهرة زواج القاصرات، وأيضا الضغوط التى تتعرض لها الإناث للزواج المبكر، فبدأ المدخل النسوى عند تفسيره لظاهرة زواج القاصرات من اللامساواة القائمة على أساس النوع والتمييز داخل الأسرة وسوق العمل والنظام السياسى، ومن شأن ذلك كله إعاقة المرأة عن أداء دورها التنموى وجعلها أكثر عرضه للفقر بالمقارنة بالرجل.

2. مناقشة نتائج الدراسة فى ضوء الدراسات السابقة :

تبين أن معظم نتائج هذه الدراسة اتفقت إلى حد كبير من نتائج البحوث والدراسات التى أجريت على زواج القاصرات

–اتفقت هذه الدراسات جميعها على تناول ظاهرة زواج القاصرات وإن اختلفت الأساليب فيما بينها فى إظهار أسباب ظاهرة زواج القاصرات وكذلك الآثار المترتبة

على هذه الظاهرة، وأيضا اختلفت فيما بينها من حيث البناء النظرى وكذلك الإجراءات المنهجية، وما توصلت إليه كل دراسة من نتائج مختلفة

وقد تمت الاستفادة من الدراسات السابقة على النحو الآتي:-

اتفقت الدراسة الحالية مع جميع الدراسات السابقة فى التعرف على ظاهرة زواج القاصرات والوقوف على أسبابها ونتائجها، ولكن اختلفت هذه الدراسة عن جميع الدراسات السابقة فى أنها تدرس ظاهرة زواج القاصرات بوصفها شكلا من أشكال الإِتّجار بالبشر وليست منفصلة عنه.

- وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة **(حيدر كاظم)** من أن هناك آثارا اجتماعية وصحية أثرت على المرأة والمجتمع بصورة واضحة وكبيرة وقد تصدر العنف الواقع على المرأة المرتبة الأولى.

- وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه (نهلة **ياغى)** فى أن الزواج فى سن مبكر يؤثر على الحالة الصحية والنفسية والاجتماعية للفتاه القاصر.

- اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه **(إنجى خيرت)** بوجود علاقة بين انخفاض المستوى التعليمى وزواج القاصرات، كما أكدت على أن هناك علاقة بين قلة الوعى بخطورة زواج القاصرات وبين زواج القاصرات والآثار الاجتماعية لها، ومن أهم هذه الآثار هى الحرمان من التعليم، وأكدت الدراسة أيضا أن زواج القاصرات نتيجة للسلطة الأبوية السيئة التى أجبرت الفتاة على الزواج المبكر وتخلى الأب عن مسئوليتها وحرمانها من أبسط حقوقها فى التعليم وأن تعيش فترة مراهقتها، ومحاولة استكشاف شخصيتها ومنعها من كافة حقوقها الزوجية.

- اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه **(سهير صفوت)** فى أن هناك ثمة علاقة إيجابية بين ظاهرة زواج القاصرات وبين تنامى الطموحات المادية وهو ما يربط بين تحقيق الطموح المادى وبين تسليع المرأة التى تصبح مفاتنها أداة للكسب والمعيشة، كما أن عملية الإِتّجار بالفتيات ترتبط إيجابيا بتدنى مستوى المعيشة وانتشار البطالة، كما

أن الإتّجار بهن يرتبط بشيوع الثقافة الاستهلاكية، فالزواج يتحول إلى عملية تجارية ربحية يشارك فيها أطراف مختلفة من أفراد الأسرة (الأب ، والأم، والأخوة الذكور).

– اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت اليه دراسة **(هناء البدرى)** فى أن الزواج المبكر محكوم عليه بالفشل لأن الفتاة عند زواجها فى سن مبكر هى غير مؤهلة وليس لديها الخبرة فى التعامل مع المشاكل الزوجية وصعوبات الحياة بشكل عام، مما يؤدى إلى فشل العلاقة الزوجية والطلاق، وهذا ما أشارت اليه الدراسة الحالية.

– اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه **(أمل يوسف)** فى أن هناك العديد من الأسباب التى تؤدى إلى زواج القاصرات من أهمها انخفاض المستوى الاقتصادى للأسرة (الفقر)، كما لعب الموروث الثقافى دوراً مهماً فى تشكيل فكر أبناء المجتمع ولخوفهم من خطر العنوسة مما قد يدفع الكثير منهم إلى هذا النوع من الزواج، كما أدى انخفاض مستوى الوعى الدينى والقانوني لدى أبناء المجتمع إلى الإقدام على زواج القاصرات.

– اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت اليه **(مشيرة العشرى)** فى أن العوامل الاجتماعية السيئة لها تأثير كبير على ظاهرة الإتّجار بزواج القاصرات، ومن أشهرها التفكك الأسرى التى تعانى منه الأسرة بسبب الفقر الشديد، وأيضا ارتفاع عدد أفراد الأسرة فى الريف وعدم القدرة على تلبية احتياجاتهم الأساسية.

– اتفقت هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة **Aditi Wahia, Kristen L. Zaleski**" فى الحمل غير المرغوب فيه أو غير المخطط له، كما تظهر هذه الدراسة بعض قضايا العدالة الاجتماعية المهمة المتعلقة بالموافقة والاختلافات النوعية المتأصلة فى اتخاذ قرار الزواج أثناء الطفولة.

– اتفقت هذه الدراسة مع دراسة **(أمل صالح)** فى ارتباط حدوث زواج القاصرات بالفقر، والظروف الاقتصادية التى ترهق كاهل الأسرة، ما يؤدى إلى تزويج بناتهم فى سن مبكر.

– اتفقت هذه الدراسة مع دراسة **(Doris Adjei)** فى أن ضحايا الزواج المبكر معرضون دائماً لزعزعة الاستقرار الزوجى وسوء الصحة، وكذلك أيضا سوء المعيشة المستدامة والعنف القائم بين الزوجين لأن ممارسته تتم فى وقت مبكر مما يؤثر سلباً على صحه المرأة.

– اتفقت هذه الدراسة مع دراسة**(ابتسام مرسى)** فى أن تدنى مستوى تعليم الأسرة والتى يجعلها غير مدركة لخطورة زواج الفتاة فى سن صغير، ففقر الأسرة وقلة دخلها وزيادة عدد أفرادها بما يمثل عبئا ثقيلا على الأسرة يجعلها ترحب بمن يتقدم للزواج خاصة إذا كان ميسور الحال، وكذلك من أكبر المشكلات التى واجهت الزوجين بصفة عامة هو عدم تسجيل المواليد من هذا الزواج، وعدم استخراج شهادة ميلاد له وما يترتب على ذلك من عدم وجود شهادة صحية للمولود وصعوبة الحصول على التطعيمات التى يحصل عليها الأطفال، وقد أصيبت بعض الزوجات بحالات الإجهاض المبكر والمتعدد نظراً لصغر سنهن وعدم قدرة الرحم على حمل الجنين وما يترتب على ذلك من مضاعفات صحية لحقت بالجنين.

– اتفقت هذه الدراسة مع دراسة **(جمال محمد)** فى أن من أهم الأسباب الاجتماعية لزواج القاصرات اعتبار الزواج فى سن صغير سترة للبنت، والخوف من العنوسة، وعدم القدرة على الإنفاق على تعليم البنات، كما أن من أهم الأسباب الاقتصادية لزواج القاصرات صعوبة الظروف المادية لرب الأسرة، وارتفاع تكاليف الزواج بصفة مستمرة، وعدم كفاية دخل رب الأسرة لرعايتها والإنفاق عليها.

– اتفقت هذه الدراسة مع دراسة**(Cisse Ibrahima)** فى أن الفتيات يواجهن مشكلة التأقلم مع الحياة الزوجية سواء فى الأعمال المنزلية أو العلاقة الجسدية مع الزوج مما يترك آثارا نفسية على الفتاة تؤدى إلى الطلاق.

3. مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية

أولاً: فيما يتعلق بملامح زواج القاصرات وكذلك الهدف منه فى مجتمع الدراسة؟

أ. توصلت الدراسة الميدانية إلى مدى انتشار ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر من المصريين بنسبة 73,3% من إجمالى عينة الدراسة، ومن غير المصريين بنسبة 26,7%

ب. كشفت النتائج على أن الهدف الرئيس من هذا الزواج هو تحقيق الثراء المادى وتحقيق المزيد من الآمال والطموحات بشتى الطرق الممكنة، وذلك من خلال الأموال التى يدفعها أزواجهن سواء من المصريين أو من غير المصريين والمتمثلة فى صورة المهر والشبكة وبعض الهدايا باهظة الثمن، مثل الموبيلات الحديثة والملابس الثمينة، والساعات الأصلية ويكون الغرض منها إغراء الزوجة وأسرتها للموافقة على الزواج ولا يكتفى الأمر بالنسبة للزوجة فقط بل يشمل أيضا كافة أفراد الأسرة.

ت. توصلت الدراسة إلى أن الظروف المحيطة بهذا الزواج تختلف عن ظروف الزواج المتعارف عليها، حيث يتم هذا الزواج إما بالضغط على الفتاة لتوافق على الزوج من ناحيه الأب، حيث بلغت أعلى نسبة لضغط الأب على الفتاة لتوافق على الزواج 66,7% بينما بلغت نسبة ضغط الأم على الفتاة لتتم الموافقة على الزواج 20%، بينما بلغت نسبة المعارف والأقارب فى الضغط على الفتاة لتوافق على الزواج 13,3%، ويتضح من ذلك أن هناك نوعاً من السلطة الأبوية التى تفرض من خلالها آراء الآباء على الفتيات من خلال حالات الدراسة الميدانية، والتى من خلالها تعتبر السلطة الأبوية هى أساس لجميع البناءات الاجتماعية داخل القرية.

ث. أكدت معظم حالات الدراسة بنسبة 60% أنه عند الاتفاق على الزواج يكون عن طريق الوسطاء ولا يتم مباشرة مع ولى الأمر إلا بنسبة 40% من عينة الدراسة الميدانية، وذلك فى وجود محامى متخصص لتسهيل الإجراءات القانونية ومحاولة

ضمان حقوق الفتاة الشرعية، وكان يتحصل على نسبة من المهر المقدم للفتاة بناء على ما ذكرته حالات الدراسة الميدانية، ثم تترك الفتاة المهر المقدم لها لوالدها وأفراد أسرتها وتذهب مع الزوج كسلعه تباع وتشترى.

ج. توصلت الدراسة أن نسبة 60% من حالات الدراسة انتهى زواجهن بالطلاق، بينما باقى حالات الدراسة ونسبتهم 40% كان زواجهن ناجحا، وقد أشارت حالات الدراسة أن الزواج المبكر هو السبب الرئيس للطلاق نتيجة لعدم التوافق الزواجى وحرمان الفتيات من حقوقهن فى اختيار أزواجهن ووضع الفتاة فى موقف المسؤولية الاجتماعية قبل بلوغ مرحلة النضج.

ثانياً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثانى ومؤداه: ما الناحية القانونية لزواج القاصرات وكيفية توثيق هذا الزواج؟

أ. اتفقت جميع حالات الدراسة على أنه قد تم توثيق الزواج بعقد عرفى عند المأذون الشرعى لحين إتمام الفتاة السن القانونى والمتعارف عليه للزواج ومن ثم يتم تسجيله فى المحكمة، ويتضح لنا هنا أن الزواج قائم على الإشهار، وقد تم الإشهار بالفعل عند المأذون الشرعى، ولكن تم تأجيل التوثيق إلى ما بعد إتمام الفتاة السن الرسمى والقانونى.

ب. تعددت المشاكل التى واجهت الزوجين عند توثيق العقد الشرعى منها عدم توثيق هذا العقد فى المحكمة أو حتى الحصول على صحة توقيع عليه، وذلك إما بسبب ارتفاع رسوم توثيق العقد أو خوف الأسرة من الذهاب للمحكمة لأنها فى الغالب اسر غير متعلمة سواء من ناحية الزوج أو من ناحية الزوجة، كما أنها أسر فقيرة وتهاب من الذهاب إلى المحاكم.

ت. وأما عن مشاكل كتابة العقد الشرعى عند المأذون بعد وصول الزوجة إلى السن القانونى فكانت ارتفاع الرسوم التى يحصل عليها المأذون عند كتابة العقد عقبة أمام توثيق عقد الزواج، الأمر الذى دفع بعض الآباء إلى توثيقه عند المأذون بالآجل.

ث. وعن المشاكل التى واجهت الزوجين عند الحصول على التطعيمات المناسبة للأطفال، فلم يستطيعوا الحصول على التطعيمات المناسبة التى أقرتها وزارة الصحة، وهذا راجع إلى عدم تسجيل المواليد، وعدم استخراج شهادة ميلاد لهم، وما يترتب على ذلك من عدم وجود شهادة صحية للمولود وصعوبة الحصول على التطعيمات التى يحصل عليها الأطفال، ولكنهم حصلوا عليها عن طريق العيادات الخاصة الخارجية.

ثالثاً: تمكنت الدراسة من الإجابة على التساؤل الثالث ومؤداه: ما أهم الأسباب الدافعة إلى حدوث ظاهرة زواج القاصرات فى مجتمع الدراسة؟

أ. كشفت الدراسة عن وقوع العنف على الفتيات القاصرات من جانب الآباء مما جعلهن يقبلن على فكرة الزواج المبكر، بصرف النظر عن مدى جاهزيتهن وتقبلهن لفكرة الزواج فى هذا السن الصغير.

ب. تبين من خلال حالات الدراسة الميدانية أن نسبة الفتيات الحاصلات على التعليم الابتدائى 53,3% من إجمالى حالات الدراسة الميدانية، وكذلك نسبة الفتيات الحاصلات على التعليم الإعدادي 40% من إجمالي حالات الدراسة الميدانية، وهذا يوحى بأن الفتيات ليس لديهن الوعى الكامل بمشكلات الزواج وعواقبه، كما تبين من حالات الدراسة الميدانية أن نسبة أمية الآباء وصلت إلى 66,6% من إجمالي حالات الدراسة الميدانية، مما جعلهم يتاجرون ببناتهم دون وعى، كذلك بينت حالات الدراسة الميدانية أن نسبة امية الأم بلغت 80% من إجمالى حالات الدراسة الميدانية مما جعل هؤلاء الأمهات يزوجن بناتهن فى سن صغير دون أن يدركن خطورة ذلك على الفتاة وذلك لانخفاض مستوى تعليمهن ووعيهن بالعواقب والمشكلات الناتجة عن الزواج فى سن صغير.

ت. كشفت الدراسة عن تراوح المستوى الاجتماعى لأسرة الزوجة بين المتدنى والمتواضع وذلك لأن الآباء يعملون فى حرف بسيطة أو سائقين أو مزارعين، كما أن الحالة التعليمية لأفراد الأسرة متدنية، الأمر الذى جعل المستوى الاجتماعى

لديهم يكون متدنيا ومتواضعا، ولكن اختلف الأمر بالنسبة لأسرة الزوج وهو فى اغلب حالات الدراسة احد اقارب الزوجة، فقد تراوحت بين المتوسطة والغنية.

ث. توصلت الدراسة إلى وجود خلل داخل الأسر وهذا الخلل ناتج عن حدوث طلاق بين الأب والأم داخل الأسرة، الامر الذى جعل الأسرة متصدعة ومفككة نظراً لعدم وجود أب داخل الأسرة يقوم بمسئولياته تجاه الأسرة.

ج. وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن اغلب حالات الدراسة يقعن عبئاً على أسرهن مما جعل أسرهن يقمن بالتخلص منهن عن طريق تزوجيهن فى وقت مبكر، وكانوا دائماً يتعرضن إلى التمييز بين الذكور والإناث والهيمنة الذكورية على الإناث مما جعلهن يفتقدن الثقة فى أنفسهن ويقبلن على فكرة زواج القاصرات.

ح. وأشارت الدراسة إلى أن الدخل المتغير غير الثابت كان عاملاً هاماً فى الإقبال على فكرة زواج القاصرات، حيث بلغت نسبة الدخل غير الثابت 53,3%، ويندرج الدخل المتغير على مهنة العمال أو أى مهنة أخرى غير ثابتة ويحصلون على يومية منها، مما يترتب زواج بناتهم فى سن القاصرات لتحسين معيشته ومعيشة أسرته.

خ. خلصت الدراسة إلى انتشار حالة من الفقر العام لجميع حالات الدراسة الميدانية، الأمر الذى يعطينا مؤشرا على أن الفقر قد دفع أرباب الأسر إلى التفريط فى بناتهم وبيعهن على أنهن سلعة تباع وتشترى لكى يحصلوا من ورائها على الربح الوفير الذى طالما يسعون من أجله ولكنه لم يتحقق إلا عن طريق الزواج المبكر لبناتهم.

د. كشفت الدراسة عن أن انخفاض المستوى الاقتصادى لأسرة الزوجة مع وجود زوج من أسرة ميسورة الحال يشجع الأسر على قبول زواج بناتهن وهن صغيرات تحت إغراء المال أو للحد من أعباء إعالة البنت ومتطلباتها، حيث يتعامل الأب مع عريس ابنته وكأنه صفقة مربحة وعن طريقها سوف يجنى الأموال ويحقق الآمال والطموحات التى طالما حلم بها.

ذ. توصلت الدراسة إلى دور العادات والتقاليد وما قامت به فى دفع الفتيات للزواج فى سن صغير، وتشمل العادات والتقاليد الموروثات الثقافية والشعبية الموجودة داخل القرية والتى تمتد آثارها لعشرات السنوات، ولعبت دوراً رئيساً لإتمام ذلك الزواج نظراً لشيوع الثقافات داخل القرية والتى تجبر زواج الفتاة فى سن صغير لأن الزواج سترة للنت وبسبب ارتفاع تكاليف الزواج وخوفاً من أن الفتاة لا تلحق بقطر الزواج.

ر. كشفت الدراسة على الدور الذى يقوم به كل من الخاطبة والسمسار فى إتمام عملية الزواج حيث إن الخاطبة ترشح للعرسان الفتيات للزواج بهن مقابل الحصول على بعض الأموال، وكذلك السمسار يقوم بالاتفاق مع والد العروس على إتمام صفقة الزواج مقابل الحصول على مقابل مادى نظيرا لخدمته.

ز. توصلت الدراسة إلى أن الآباء ينظرون إلى بناتهم على أنهن أشياء تباع وتشترى بأعلى الأسعار، ولا يقتصر الأمر على الخاطبة والسمسار ولكن يكتمل الأمر بوجود محامى، فوجوده شئ مهم لكتابة العقود وقائمة المنقولات ووصولات الأمانة لكى يحفظ حق الفتاة، وكل هذا يتم بمقابل يتحمله الزوج.

رابعاً: – كما استطاعت الدراسة الإجابة على التساؤل الرابع ومؤداه: ما الآثار والأضرار الناتجة عن زواج القاصرات فى مجتمع الدراسة؟

أ. توصلت الدراسة إلى تعرض الفتيات للعديد من المشكلات الصحية الخطيرة الناتجة عن الزواج فى سن مبكر ومنها تعرض بعض من الفتيات إلى حالات حمل متكررة تصاحبها مضاعفات صحية خطيرة، أيضا إصابة بعض من الفتيات بالاكتئاب فبدل من أن تصبح عروسة قد أصيبت بالاكتئاب لأنها دخلت عالما ليس عالمها ولا تعرف عنه شيئا، وليس لديها أي خبرة عن الزواج نظراً لصغر سنها وعدم إدراكها للآثار الناتجة عن الزواج فى سن صغير.

ب. توصلت الدراسة إلى فقدان الفتيات حقهن فى إكمال تعليمهن لأنهن غير قادرات على مخالفة تعليمات أزواجهن، الأمر الذى وصل بهم إلى ترك التعليم وأصبحن غير متعلمات مما يؤثر سلباً على الأطفال من حيث التحصيل الدراسى والاهتمام بتعليمهم ووعيها بمجريات أمورهم.

ت. كشفت الدراسة على تأثير زواج القاصرات على صحة الفتيات وأنه يؤدى إلى زيادة حالات الإجهاض لعدم اكتمال نموهن بيولوجياً، كما أن بعض الفتيات كان لديهن ضعف عام فى أجسادهن، وأدى ذلك لإصابتهن بفقر دم، وإصابة الفتيات بهذه الأمراض أدى إلى اعتلال صحتهن وعدم قدرتهن على القيام بالمهام والأعباء المنزلية سواء تجاه الزوج أو تجاه أسرته ومن ثم جعلهن يتعرضن إلى ممارسة العنف ضدهن مما زاد من مرضهن وتفاقم المشكلات مع أزواجهن، ولا تقتصر الأمراض على الفتاة فقط بل يشمل الأمر أطفالهن حيث ينجبن أطفالا ضعاف البنية نتيجة لضعف البنية الجسدية للفتيات المتزوجات فى سن صغير.

ث. أشارت الدراسة إلى أن زواج الفتاة بمن يكبرها سناً يعرضها للعنف من جانب الزوج ويحرمها من زيارة والديها والحياة معهما، حيث تنفصل عنهما فى سن صغير، وكل هذا يؤثر على الفتاة نفسياً وصحياً، هذا بالإضافة إلى عدم التفاهم بين الزوجين لأن الزوج لا يستطيع النزول إلى مستوى تفكيرها والإيمان بأنها ما زالت طفلة لا تقدر على تحمل المسئولية ولا طاعته متى أمرها بشيء.

ج. كما توصلت الدراسة إلى أن زواج القاصرات يؤدى إلى فشل الحياة الزوجية، ومن ثم زيادة عدد المطلقات، حيث شملت عينة الدراسة الميدانية على 60% من إجمالي عدد الحالات قد طلقن من أزواجهن بعد وقت قصير من الزواج، وهذا يدل على فشل الحياة الزوجية، مما يجعل الأمهات المطلقات صغيرات السن يواجهن الحياة بمفردهن فى تربية الأبناء، وهناك بعض الحالات التى

رفض فيها الزوج إثبات نسب أطفاله فلجأت الزوجة إلى المحكمة للحصول على حقوقها وحقوق أبنائها الصغار، فزواج القاصرات يهدر حقوق المرأة الشرعية، وكذلك الأبناء لعدم وجود أوراق ثبوتية لعملية الزواج وهو بذلك يعمل على زعزعة استقرار الأسرة والمجتمع.

4. آليات الحماية الاجتماعية للفتاة القاصر للحد من ظاهرة زواج القاصرات كشكل من أشكال الِاتِّجار بالبشر

إن الوسيلة الأولى التى بإمكانها تأمين الحماية الاجتماعية للقاصرة تكمن فى تعليمها وتثقيفها بغية تمكنيها من إدراك حقوقها وفهمها، ويعد تعليم الإناث من العوامل المؤثرة فى التنمية، لأن التعليم لا يعنى فقط تزويد الشخص بمهارات القراءة والكتابة بل يتعدى ذلك إلى نماء الإنسان من كل الجوانب، وبعبارة أخرى إن تعليم الفرد يعنى تطوير مواهبه وإذكاء مؤهلاته الإبداعية، وبذلك يكون الإنسان غاية فى ذاته والمتفتح تفتحاً كاملاً هو وحده الذى يستطيع أن يشارك بصورة فعالة فيصنع التنمية، كما أن إدماج الفتاة فى الحياة الاقتصادية يساهم فى تعزيز قدراتها ويؤمن حمايتها الاقتصادية، إذ تبرز أهمية المرأة فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية بإسهامها الفاعل فى النشاط الاقتصادى، فهى تسهم فى ذلك النشاط باعتبارها تمثل نصف الموارد البشرية التى تشكل الدعامة الأساسية فى العملية الإنتاجية، وأن الاستقلال الاقتصادى الذى تتيحه العمالة للنساء يعزز مكانة المرأة ومركزها لأنه يسهم فى إفساح المجال أمامها فى إبراز مواهبها فى أكثر من تخصص علمى وعملى، إلا أن زواج القاصرات يؤدى إلى بقاء المرأة طوال حياتها فى البيت فقط دون أن تتمكن من كسر الطوق المحيط بها لتمارس مهناً أو أعمالاً أخرى (خميس،2014،ص26)

كما تتمثل الحماية الاجتماعية للقاصر فى الاعتراف بحقها فى الحماية من الاستغلال الاقتصادى والجنسى تحت مسمى زواج القاصرات، والذى يعتبر أكثر أنواع انتهاك حقوق المرأة انتشاراً وذيوعاً، وتقع هذه الحماية على الأسرة، ولكن يبدو هنا جلياً أنه نتيجة لحدوث العديد من التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى يشهدها

العالم اليوم، ويمكن تقديم الحماية الاجتماعية من خلال زيادة الأمن للقاصرات، ومساعدة الأسر والمجتمعات المحلية على الحفاظ على سبل المعيشة فى مواجهة الصدمات لتقليل احتمالية حدوث مثل هذه الصدمات، كما يمكن تقديم الحماية من خلال وسائل الإعلام بكافة أشكاله وتقديم التوعية المجتمعية، والاعتماد على الرائدات الريفيات فى توعية الأسرة الريفية بمخاطر هذا النوع من الزواج وانعكاساته على الصحة والحالة النفسية وعلى المجتمع بأكمله، لذلك لابد من تمكين المرأة اجتماعياً من خلال مساعدة النساء على الحصول على حقوقهن فى المجالات المختلفة، وتوفير فرص التعليم والصحة وكذلك مساندة المرأة التى تعيش فى ظروف صعبة بما فى ذلك القاصرات، وحماية المرأة من خلال القضاء على الظواهر السلبية التى تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها، وتحول بينها وبين المشاركة الفاعلة فى كافة المجالات بما فى ذلك كافة أشكال العنف ضد المرأة وحمايتها من الأفكار السيئة التى قد تؤثر بالسلب من الناحية الاجتماعية والاقتصادية (احمد،2021ص ص 199-200)

ثانى عشر:- توصيات الدراسة

1. تقديم برامج توعية للشبان الذكور بالقضايا المتعلقة بالإناث والذكور، وينبغى أن يتولى التدريب مجموعة من الخبراء المعتمدين لعرض تجاربهم وخبراتهم الخاصة، بما فى ذلك ضحايا سابقون عندما يكون ذلك ملائماً وممكناً.
2. تشكيل مجموعات تبادل رسائل إلكترونية مستقلة من المشاركين فى المؤتمرات لتبادل المعلومات حول أفضل وسائل مكافحة زواج القاصرات.
3. ضرورة العمل على تماسك الأسرة، فعندما تكون الأسرة متكاملة ومترابطة كان ذلك عاملاً مساعداً فى الحد من مشكلة زواج الفتاة وهى فى سن صغير.
4. إقامة ورش عمل تخص مشاكل الزواج المبكر وبخاصة زواج القاصرات، يشارك فيها متخصصون فى علم الاجتماع وعلم النفس، بحضور باحثين اجتماعيين، لمعرفة الأسباب الرئيسة التى تسهم فى نجاح عملية الزواج، وتلك التى تؤدى إلى فشله ومدى توفير الإمكانيات لتوعية الزوج والزوجة فى هذا السن الحرج، الذي

يعتبر بالنسبة إلى الطرفين سن مراهقة لا تصلح للزواج إلا فى حالات معينة وهو أن يكون لدى الطرفين الوعى الفكرى والاجتماعى الكافى لبناء أسرة متكاملة.

5. فرض غرامة على المتاجرين بالنساء لأغراض جنسية وتشمل الغرامة دفع رسوم إقامة الدعاوى وبرامج العلاج ودفع تكاليف الخدمات الصحية.
6. إطلاق حملة توعية بين الجيل الناشئ فى المدارس والجامعات بمخاطر ظاهرة زواج القاصرات وآثارها السلبية على المجتمع.
7. تكريس الجهود المجتمعية لمنع ظاهرة زواج القاصرات ووضع آلية لضبط الظاهرة من خلال حملات التوعية للأسرة والمدرسة والتى تشكل البيئة التى تفرز هذه الظاهرة.
8. نشر الوعى حول ظاهرة زواج القاصرات وشرح وجهه نظر الدين الإسلامى فى هذه الظاهرة.
9. تكثيف دور المجتمع المدنى المصرى، ومنظماته المنتشرة فى مصر بالتوعية حول خطر انتشار ظاهرة زواج القاصرات، وما يترتب عليها من آثار اجتماعية واقتصادية فى الأهل والقاصر على حد سواء.
10. اتخاذ إجراءات رادعة فى المحاكم الشرعية وتحديد قوانين وتشريعات ترفض زواج القاصرات بغض النظر عن الظرف الواقع.
11. التركيز على أولوية التعليم وخصوصاً تعليم الفتاة، وإتاحة الفرصة لها فى التزويد بالمعارف المتاحة وفق قدراتها وبناء معارفها ومعرفة حقوقها فى المجتمع.
12. العمل على سن التشريعات القانونية التى تساوى بين سن زواج الإناث والذكور.
13. نشر الوعى الصحى بظاهرة زواج القاصرات عبر الهيئات الدينية والمدنية والصحية والطبية.
14. وضع سياسات وبرامج للرعاية الاجتماعية لحماية المرأة وتمكينها من الحصول على حقوقها وللحد من زواج الاطفال وخاصة فى المجتمعات الريفية.

المراجع العربية:

إبراهيم، نهى إبراهيم سلامه (2022): زواج القاصرات والأمن الأسرى " دراسة للمتخصصين فى مكاتب تسوية المنازعات الأسرية بمحافظة الدقهلية"، مجلة كلية الآداب جامعه الفيوم، المجلد 14، العدد الثاني، الفيوم.

أحمد، ندى نبيل (2021): آليات الحماية الاجتماعية للقاصرات من الزواج المبكر "دراسة حالة"، مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس–كلية التربية–الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد 238، القاهرة.

البدرى،هناء حسن،(2020): زواج القاصرات بين الدين والعادات دراسة ميدانية فى محكمة الأحوال الشخصية فى مدينة الديوانية، مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد 61،العراق.

جراد،علاء(2014): الأنوميا والتشيؤ فى العالم العربى، وزارة التربية والتعليم والبحث العلمى، العدد 4405،فلسطين.

جلوب، نبراس عدنان (2018): زواج القاصرات "دراسة اجتماعية ميدانية فى مدينة بغداد "، مجلة الجامعة العراقية، مركز البحوث والدراسات الإسلامية، العدد 40/1، العراق.

حسنين، إمام (2009): زواج القاصرات بين الاِتِّجار بالبشر وحقوق الإنسان " رؤية قانونية"، المجلة الجنائية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية مجلد 52، العدد 1، القاهرة.

حسين، روافد محمد (2022): زواج القاصرات فى المجتمع العراقى المعاصر: الأسباب والآثار، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، مج 4، العراق.

حمزة، أنجى خيرت احمد (2019): المخاطر المجتمعية لظاهرة الاِتِّجار بالبشر" زواج القاصرات نموذجاً"، المجلة العلمية بكلية الآداب، العدد 36، ج 2، الغربية.

الحوتى، فتحية السيد (2016) :العود إلى الانحراف وعلاقته ببعض المتغيرات الاجتماعية "دراسة حالة على عينة من الاحداث بمؤسستى الرعاية الاجتماعية "بنين وبنات" بالدقهلية"، حوليات آداب عين شمس، المجلد 22، القاهرة.

_____ (2019) : الِاتِّجار بالبشر فى ضوء نظرية الأنومى(اللامعيارية) "دراسة لبعض الحالات المختارة بمدينة المنصورة–محافظة الدقهلية "،مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية، مجلد 11،العدد20،المنصورة.

_____ (2016): الزواج العرفى للقاصرات وغياب المعايير الاجتماعية دراسة ميدانية بقرية مصرية، حوليات آداب عين شمس، مجلد 44، القاهرة.

خميس، فوزى(2014):حماية القاصرات من الزواج المبكر الواقع والمرتجى، الجامعة اللبنانية الأمريكية، معهد الدراسات النسائية فى العالم العربى، بيروت.

الديب، ثروت على على، رضوان، عمرو على السيد (2021): الانعكاسات الاجتماعية لجائحه كورونا على فرص الحياة فى المجتمع المصرى "دراسة ميدانية لبعض المناطق العشوائية بمدينة المنصورة فى محافظة الدقهلية"، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية، المركز الوطنى للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 1، العدد (1)، الرياض.

راجح، أمل صالح سعد (2021): زواج القاصرات فى المجتمع اليمنى الأسباب والآثار (دراسة سوسيولوجية لآراء عينة من الشباب)،مجلة جامعة عدن للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثأنى،اليمن.

زايد، أحمد (2011): الأسرة العربية فى عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب–جامعه القاهرة، القاهرة.

الشاعر، جمال محمد احمد(2016): أسباب ظاهرة زواج القاصرات والآثار المترتبة عليها بريف محافظة الجيزة، مجلة قطاع الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر – كلية الدراسات الإنسانية ، العدد 18،القاهرة.

عبد الرازق، عماد الدين إبراهيم (2019)، مفهوم الاغتراب لدى فلاسفة مدرسة فرانكفورت، المجلة المغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد السادس، المغرب.

عبد السادة، أساور عبد الحسين (2016): العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية إلى زواج القاصرات، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد 27، العدد الخامس، بغداد.

عبد اللطيف، سهير صفوت عبد الجيد (2015): زواج القاصرات بين التسلع والِاتِّجار "دراسة حالة لظاهرة الزواج السياحى فى مصر"، حوليات آداب عين شمس، كلية الآداب–جامعه عين شمس، مجلد 43، القاهرة.

عبد المطلب، ممدوح عبد الحميد (2006):الِاتِّجار بالبشر، كلية الملك فهد الأمنية، مركز البحوث والدراسات، مج 15،ع 34، الامارات.

العشرى، عبده (2014): مفهوم الِاتِّجار بالبشر، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مج 51،ع2، القاهرة.

العشرى، مشيرة محمد حسن (2017): زواج القاصرات والِاتِّجار بالبشر تحليل اجتماعى من منظور ثقافة الفقر " دراسة ميدانية بقرية كوم النجار بالغربية"، مجلة كلية الآداب جامعة المنصورة، العدد 60، المنصورة.

عضوب، غدير برنس (2020): العوامل المؤدية إلى زواج القاصرات فى الاردن محافظة المفرق "الآثار السلبية والايجابية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة العربى بم مهيدى –أم البواقى، مجلد 7، العدد 2، الجزائر.

غرطوط، محمد، مهاوات،عبد القادر (2021): الزواج القسرى لدى الأقليات المسلمة فى فرنسا "دراسة فقهية مقارنة"، مجلة المعيار، جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسطنطينة، الجزائر.

كاظم، حيدر جواد (2022): زواج القاصرات الأسباب والآثار "دراسة ميدانية فى مدينة البصرة"، مجلة آداب البصرة، العدد 101، العراق.

كمال، ندى محمد (2022): آليات الوعى الإنسان ى الموجه بين كارل ماركس وجورج لوكاتش، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قناة السويس، العدد 41، السويس.

محاسنه، عبلة عبد الرحيم، العازمى، فواز حمدان (2021): ظاهرة زواج القاصرات وتأثرها بالطبقة الاقتصادية "دراسة وصفية نوعية"، مجلة جامعه الملك عبد العزيز، الآداب والعلوم الإنسانية ، مجلد 29، العدد 5، السعودية.

محمد، ابتسام مرسى (2015): زواج القاصرات الأسباب والآثار المترتبة عليه " دراسة حالة بقرية مصرية بمحافظة الغربية "،مجلة كلية الآداب جامعه الفيوم، العدد 12،الفيوم.

محى الدين، ريهام محمد (2021): الزواج المبكر "الأسباب– التداعيات –سبل المواجهة"، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، العدد الرابع، القاهرة.

المغربى، لمياء محمد (2015):الإتّجار بالبشر فى الوطن العربى (التعريف والآثار– العناصر والأسباب–واقع المشكلة–آليات المواجهة)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعه عين شمس، القاهرة.

نصر، سميحة (مشرفاً) وزايد، أحمد وآخرون(2010) الزواج العرفى فى إطار الإتّجار بالبشر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

هنداوى، لمياء وجيه (2022): أثر الموروث الثقافى على تنامى ظاهرة زواج القاصرات فى القرية المصرية "دراسة ميدأنية فى قرية العرب بمحافظة الغربية، المجلة العلمية بكلية الآداب–جامعه طنطا، العدد 49، أكتوبر ،الغربية.

الهواوشة، ايمن نواف شريف (2016): الإتّجار بالبشر دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والأردن، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمى، السعودية.

ياغى، نهلة ناظم (2018): ظاهرة زواج القاصرات فى ظل الأزمة السورية "دراسة ميدانية فى مدينة جرمانا"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية ، المجلد 40، العدد 3،سوريا.

يوسف، أمل محمد محمود (2017): زواج القاصرات بين الموروث الشعبى والاِتِّجار بالبشر" رؤية تحليليه لإحدى القرى بمحافظة الفيوم" حوليات آداب عين شمس، مجلد 45،القاهرة.

المراجع الاجنبية :

Adjei ,Doris(2015): The Cycle of poverty and early marriage among woman in Ghana (A case study of KASSENA-NANKANA), Ann Arbor,united states, university of northem British Columbia(Canada).

Ahmed,Tahera(2015): Child Marriage: A Discussion Paper, Bangladesh Journal of Bioethics.

Almalki, Marym Ibrahm,(April - June 2020): Cybercrime and Human Trafficking in Qatar : Implications and Solutions , Al-Qalam Journal (Scientific-Periodical) , Issue(17) .

Bakowski,Piotr,Voronva,Sofija,(2021): Understanding EU action against human trafficking, European Parliamentary Research Service, European Union.

Fahrizal Ulum, Derry , Minnick, Emilie,(2021):one household, two worlds: Differences of perception towards child marriage among adolescent children and adults in Indonesia, The Lancet Regional Health - Western Pacific, UNICEF Indonesia, Indonesia.

Graham,Erin Murphy,(2019) Child Marriages and Unions in Latin America: Understanding the Roles of Agency and Social Norms, Journal of Adolescent Health, Guatemala.

Ibrahima,Cisse & Akory, Iknane,(2008):early marriage Reproductive health and human rights Timbuktu region.

Ingraham, Chrys(1994): The Heterosexual Imaginary: Feminist Sociology and Theories of Gender Sociological Theory ,American Sociological Association, Vol. 12, No. 2 .

Kastrati,Shqipe,(2022): Trafficking human beings and organized crime,Technium Social Sciences Journal,Vol.38, Prizren,Kosova.

Mohammad , Mounira, Sahar Mohammad(2015) Habermas on the Critique of the Instrumental Mind From Max Weber to Horkheimer and Adorno, Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (37) No. (3), Baghdad.

Najjarnejad ,Negin , Bromfield ,Nicole,(2022): Professional stakeholders' perceptions of child marriage in Lebanon among Syrian refugees, Children and Youth Services Review,Toronto,Ontario,Canada.

Nasrullah,Muazzam(2014) Girl-Child Marriage and Its Association with Morbidity and Mortality of Children under 5 Years of Age in a Nationally-Representative Sample of Pakistan, The Journal of Pediatrics , Vol. 164, No. 3, Pakistan.

Parsons ,Jennifer, Edmeades ,Jeffrey, (2015): Economic Impacts of Child Marriage: A Review of the Literature, The Review of Faith & International Affairs, volume 13, number 3 ,Oxford Academic,England

Pastor Bravo,Maria,Martinez,Pilar Almansa,(2014): Arranged Marriages: Women For Sale,Social and Behavioral Sciences ,procedia.

Rahiem ,Maila D.H.(2021),COVID-19 and the surge of child marriages: A phenomenon in Nusa Tenggara Barat, Indonesia, uanda No. 95, Ciputat, Tangerang Selatan, Indonesia.

Rai ,Anita, (2010): Association between adolescent marriage and marital violence among young adult women in India, Department of Medicine, Boston University School of Medicine, 801 Mass Avenue, 3rd Floor, Boston.

Rai, Anita,(2010): the impact of child marriage on the health and human rights of girls, Department of Medicine, Boston University School of Medicine, 801 Mass Avenue, 3rd Floor, Boston.

Rambhatla ,Raaga, Jamgochian ,Marielle (2021): Identification of skin signs in human-trafficking survivors, International Journal of Women's Dermatology,new York.

Sokat ,Kezban Yagci,(2022): Understanding the role of transportation in combating human trafficking in California, Department of Marketing and Business Analytics, Lucas College and Graduate School of Business, San Jose State University, One Washington California.

Sridhar, Vikram ,(2022) Direct and indirect factors associated with child marriage: Evidence from India using NFHS-4 data, Department of Biostatistics, National Institute of Mental Health And Neurosciences, Bengaluru, Karnataka, India.

Van Roost ,Kaya, Horn ,Miranda,(2021): Child Marriage or Statutory Rape? A Comparison of Law and Practice Across the United States, Department of Epidemiology, Biostatistics and Occupational Health, McGill University, Montreal, Quebec, Canada.

Wahia, Aditi, L.Zaleski, Kristen (2019): The Lived Experience of Child Marriage in the United States, Peck School of Social Work, University of Southern California, Los Angeles, California, USA",Department of Epidemiology, Biostatistics and Occupational Health,California.

https://www.britannica.com/topic/marriage,Mckenna,Amy,(2023:Marriage .

https://www.unicef.org/protection/child-marriage Unicef,(2023):Child marriage Threatens the Lives,well-being and futures of girls around the world.

Abstract

The general aim of this study was to attempt to analyze and interpret the phenomenon of child marriage as a form of human trafficking, by identifying the characteristics of child marriage, its purpose and circumstances in the study society. The study also aimed to highlight the legal aspect of child marriage, the method of documenting this marriage, and to identify the main reasons that led to the occurrence of child marriage. Additionally, the study aimed to understand the various effects and impacts of this phenomenon on married girls in the study society, and to develop social protection mechanisms for the protection of underage girls from the spread of child marriage as a form of human trafficking. The researcher identified this study as a descriptive analytical study, focusing on describing child marriage as a form of human trafficking, as well as the surrounding circumstances, in order to reveal all aspects related to its causes, effects, and the reflection of this phenomenon on the underage girl, family, and society. The study relied on a case study method of fifteen underage married girls in the village of Minyat El-Sebaa in the Qalyubia Governorate, whose ages ranged from 12 to 18 years. The study reached several conclusions, including that the main purpose of this marriage is to achieve material wealth and to fulfill various hopes and ambitions through any possible means. The study also found that violence against underage girls by their fathers led them to accept the idea of marriage at a young age. Furthermore, the study found that girls are a burden on their families, which led them to get rid of them by marrying them at a young age. The study also found that girls lose their right to complete their education because they are unable to disobey their husbands' instructions.

Keywords: human trafficking - child marriage - Minor.